الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدّي — الدراسات العليا

كليّة الاقتصاد — قسم المحاسبة

دراسة استكشافية لمدى تحقيق أهداف التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية

إعداد الطالبة

جود الأخضر صالح محمد

بكالوريوس محاسبة – كلية الاقتصاد

جامعة التحدي – 1999 مسيحي

إشـــراف

د.عبد العزيز اعبيد أبو بكر — مشرفاً رئيسيـــاً

د.إبراهيـــم أحمد بالخيـــــر — مشرفاً مســـاعداً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) بتاريخ 2006/7/27 مسيحي، بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد – جامعة التحدي.

ربيع 2006 مسيحي.

جامعـــة التحـــدي
كليـــة الاقتصاد
قسم المحاسبة

دراسة استكشافية لمدى تحقيق أهداف التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية

إعداد الطالبة
جود الأخضر صالح محمد

لجنة الإشـــــراف والمناقشة : -

الاســـــم :		التوقيـــع :
1- د.عبد العزيز اعبيـد أبو بكر	مشرفاً رئيســاً	.....
2- د.إبراهيـــم أحمد بالخيـر	مشرفاً مساعداً	.....
3- د.مسعود عبد الحفيظ البدري	ممتحناً خارجياً	.....
4- د.عمر الشـــامخ محـــمد	ممتحناً داخلياً	.....

أ.علي محمد عبد السلام
أمين مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد :
أ.محمد عبد الحميد عبد الرحمن
أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

سورة الفاتحة الآية رقم (١)

الإهـــــــــــداء

أيا صبر لا تكفني مياهك أدمعي

لأبكي رحيل الغالي المشيع

فقيدي الذي ما زال حيا بأضلعي

إلى الغائب الحاضر أبي يرحمه الله

إلى القلب الذي سكب حنانه في قلبي

إلى نبع الدفء والحنان الذي لا ينضب

إلى من أضاءت لي شموع العلم والمعرفة

أمي الحبيبة

إلى عوني وزادي في مسيـــــــــواري

إلى ذخـــــــري وسنـــــــدي في الحياة

أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى أحبتي وأصدقائي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع ..

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ...

الحمد لله أولاً ، الذي منّ عليّ بنعمته فأعانني على إتمام هذا العمل وشملني بتوفيقه ، وبكل الوفاء يطيب للباحث أن يتقدّم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور عبد العزيز اعبيد أبو بكر – المشرف الرئيسي – والدكتور إبراهيم أحمد بالخير – المشرف المساعد – اللذين أشرفا على هذه الرسالة ، لما بذلاه معه من جهد وما أسدياه له من إرشاد وتوجيه وما أبدياه من سعة صدر أثناء مراحل إعداد هذا البحث فقد زودا الباحث بحصيلة خبرتيهما المعرفية ، فلهما جزيل الشكر والعرفان ، كما يتقدّم الباحث بالشكر والتقدير للأستاذ محمد عبد الحميد عبد الرحمن أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد على تشجيعه ومساندته للباحث خلال مراحل البحث ، ويتقدم الباحث بخالص الشكر والعرفان للأستاذ علي محمد عبد السلام أمين قسم الدراسات العليا بالكلية ، على ما قدّمه له من مساعدة خلال مراحل البحث ، فما ادخر معرفة أو مساعدة إلا وأمدّه بها فله كل الشكر والتقدير ، كما لا يمكن للباحث نسيان فضل الدكتور عبد الوهاب إبراهيم الزين ومساعدته القيمة له في جانب الترجمة ، ويسر الباحث أن يتوجّه بالشكر للأخ محمود الشيباني والأختين ثريا محمد عبد الجليل وفوزية الواسع ، على المساعدة القيمة التي قدّموها له ، كما يتقدّم الباحث بالشكر إلى الأخوة أعضاء هيئة التدريس بالكلية والأخوة القائمين على مكتبة الكلية والمكتبة المركزية ، والأخوة القائمين على مكتبة أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس ، وإلى الزملاء والزميلات طلاب الدراسات العليا ، متمنيا لهم التوفيق ، ولكل من مدّ يد العون والمساعدة في إعداد هذا البحث .

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
فهرس الجداول	ز
فهرس الأشكال	ط
ملخص الدراسة	ي
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	1
1 – 1 مقدمة	2
1 – 2 الدراسات السابقة	3
1 – 3 مشكلة الدراسة	6
1 – 4 أهمية الدراسة	7
1 – 5 أهداف الدراسة	7
1 – 6 فرضيات الدراسة	8
1 – 7 منهجية الدراسة.....	8
1 – 8 مجتمع الدراسة	8
1 – 9 أساليب جمع البيانات.....	9
1 – 10 وسيلة جمع البيانات	9
1 – 11 حدود الدراسة.....	9
1 – 12 تقسيمات الدراسة	9
الفصل الثاني : مفهوم وأهداف التقارير المالية	11
مقدمة	12
2 – 1 مفهوم التقارير المالية	13
2 – 2 التقارير المالية كوسيلة اتصال	13

2 – 2 – 1 نموذج الاتصال المحاسبي	14
2 – 2 – 2 المعايير الواجب تحقيقها أو توافرها في نظام الاتصال المحاسبي	17
2 – 3 أهداف التقارير المالية	20
2 – 3 – 1 تقرير تروبلود Trublood Committee. Report	20
2 – 3 – 2 تقرير هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB عام 1978م).....	21
2 – 3 – 3 تقرير (FASB 1980م).....	23
2 - 3 – 4 تقرير الشركات الإنجليزي (عام 1975 م)	24
2 – 4 التقارير والقوائم المالية المنشورة	24
2 – 4 – 1 الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي	25
2 – 4 – 2 قائمة الدخل	26
2 – 4 – 3 قائمة التدفقات النقدية	27
2 – 4 – 4 قائمة الأرباح المحتجزة	28
2– 4 – 5 الملاحظات الهامشية والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية	28
2 – 4 – 6 تقرير الإدارة	29
2 – 4 – 7 تقرير المراجع الخارجي	29
2 – 5 حدود التقارير المالية كمصدر للمعلومات	29
2 – 6 الدعوة إلى تطوير وتبسيط عرض التقارير والقوائم المالية	32
2 – 7 خلاصة الفصل	33
الفصل الثالث : خصائص المعلومات المحاسبية ومستخدموها	34
مقدمة	35
3 – 1 خصائص المعلومات المحاسبية	36
3 – 2 الإفصاح المحاسبي	41
3 – 2 – 1 أهمية الإفصاح	42
3 – 2 – 2 أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	42
3 – 2 – 3 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	43
3 – 2 – 4 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	43
3 – 3 الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم نشر المعلومات المحاسبية	44
3 – 4 مستخدمو المعلومات المحاسبية	44

3 – 4 – 1 المستثمرون الحاليون والمرتقبون	48
3 – 4 – 2 المقرضون الحاليون والمرتقبون	48
3 – 4 – 3 الدائنون	48
3 – 4 – 4 العملاء والموظفون	49
3 – 4 – 5 الجهات العامة	49
3 – 5 المعايير المحاسبية	50
3 – 5 – 1 أثر غياب المعايير المحاسبية على مستوى التقارير المالية	51
3 - 6 خلاصة الفصل	52
الفصل الرابع : تحليل البيانات واختبار الفرضيات	53
4 – 1 مقدمة	54
4 – 2 مجتمع الدراسة	55
4 – 3 أساليب جمع البيانات	55
4 – 4 – الأساليب الإحصائية	55
4 – 5 أداة الدراسة (الاستبيان)	56
4 – 6 إجراءات معالجة الاستبيان	57
4 – 7 اختبار ثبات أداة الدراسة	57
4 – 8 الخصائص الهيكلية لعينة الدراسة	59
4 – 9 التحليل الوصفي للبيانات	63
4 – 10 اختبار الفرضيات	81
النتائج والتوصيات	97
مواضيع مقترحة للبحث والدراسة.....	100
المراجع	101
الملاحق	107
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع الاستبيانات على الأفراد المشاركين	57
2	معامل الثبات لمتغيرات الدراسة	58
3	توزيع الأفراد المشاركين وفقاً للمؤهل العلمي	59
4	توزيع الأفراد المشاركين حسب التخصص	60
5	توزيع الأفراد المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة العملية	60
6	توزيع الأفراد المشاركين حسب الوظيفة	61
7	توزيع الأفراد المشاركين حسب مكان العمل	62
8	أهم التقارير المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات	63
9	التقارير والقوائم المالية التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات	64
10	مدى سهولة فهم التقارير المالية	65
11	أهم الملاحظات والإيضاحات التي يجب إرفاقها بالقوائم المالية	66
12	مجالات استخدام التقارير المالية	67
13	أهداف المعلومات المقدمة في التقارير المالية	68
14	خصائص المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية	69
15	أهم المعلومات التي تقدمها التقارير المالية	70
16	مدى تكامل المعلومات المتحصل عليها	72
17	أسباب النقص في المعلومات المطلوبة	73
18	الكيفية التي يتم بها استخدام المعلومات المحاسبية من قبل مستخدميها	75
19	الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية	76
20	الاعتماد على محتويات التقارير المالية	77
21	كفاءة التقارير المالية	78
22	أسباب استخدام مصادر أخرى للمعلومات غير التقارير المالية	79
23	المعلومات المطلوبة من قبل مستخدميها وغير متوفرة في التقارير المالية	80
24	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى	82

25	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	85
26	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية	86
27	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	87
28	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة	88
29	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	90
30	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة	91
31	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	92
32	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية الرئيسية	93
33	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	94

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	نموذج الاتصال المحاسبي	15
2	علاقة الاتصال بين معد المعلومات ومستلمها	19
3	هرم خصائص جودة المعلومات	37
4	مستخدمو التقارير المالية.....	46

ملخص الدراسة

تعتبر التقارير المالية نهاية العملية المحاسبية وتتمثل فائدة التقارير المالية في مدى مقدرتها على مساعدة الأطراف المعنية من مستثمرين ومقرضين وغيرهم في اتخاذ القرارات ، وحتى تؤدي التقارير المالية الدور المناط بها وتحقق أهدافها وذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة للمستخدمين لا بد من التعرف على احتياجات المستخدمين ، بحيث تكون المعلومات ملائمة لاحتياجاتهم المتعددة والغرض الذي ستستخدم فيه وإنّ الهدف لا يكمن في تجهيز المعلومات وتوفيرها ، وإنما يكمن في تعظيم الفائدة منها واستخدامها بشكل أفضل ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة لبحث مدى تحقيق التقارير المالية لأهدافها في البيئة المحلية .

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى استفادة مستخدمي التقارير المالية من المعلومات المقدمة لهم وكذلك تحديد نوع وطبيعة المعلومات المحاسبية التي يحتاجها المستخدمون والتعرف على نقاط الضعف بالتقارير المالية التي تعدّها المنشأت بالبيئة المحلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها قام الباحث بصياغة فرضية رئيسية للبحث كالتالي " لا تحقق التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي " ،ولاختبار مدى صحة هذه الفرضية صيغت مجموعة من الفرضيات الفرعية .

أما مجتمع الدراسة فتمثل في المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية، المتمثلين في أجهزة الدولة المختلفة ،وقد أخذت عينة منهم تمثلت في الطوائف التالية ، المصارف التجارية ،مصلحة الضرائب ،اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية ، بعض أمانات اللجان الشعبية التي لها علاقة بالشركات .

أمّا منهجية الدراسة فقد اعتمد الباحث في جمع البيانات على الكتب والدوريات والدراسات السابقة ، والتي تمّ من خلالها الحصول على البيانات الثانوية التي شكّلت الإطار النظري للدراسة ، وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية اللازمة على صحيفة استبيان علمية محكمة ، تمّ تصميمها وتطويرها اعتماداً على الدراسات السابقة ، والإطار النظري للدراسة .

واستخدم الباحث البرنامج الإحصائيSPSS لتحليل البيانات، وذلك عن طريق استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار One sample T - test لاختبار الفرضيات .

وتمّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، يشتمل الفصل الأول على المقدمة، المشكلة، الأهمية، الفرضيات، الدراسات السابقة، والفصل الثاني تناول التعريف بالتقارير المالية ودورها كأداة اتصال وأهداف التقارير المالية وشرحا لتلك التقارير ،وبيان حدودها كمصدر للمعلومات

والدعوة إلى تطويرها ، أما الفصل الثالث تناول خصائص المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي والأسباب التي تحد من نشر المعلومات المحاسبية واهم الطوائف المستخدمة للمعلومات المحاسبية ،وتوضيح اثر غياب المعايير المحاسبية على العينة ، والفصل الرابع تناول عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات .

وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها ما يلي : -

1- أنّ مستخدمي القوائم المالية يرون أنّ أهم القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية ولكن القوائم التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل .

2- أنّ المعلومات المتحصل عليها من القوائم المالية ، من وجهة نظر المستخدمين يوجد بها بعض النقص رغم أنّها تؤدّي الغرض المطلوب منها ، ويرجع سبب ذلك إلى عدم فهم إدارات الشركات احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، كذلك عدم إعداد التقارير المالية في الوقت المناسب ، وعدم اهتمام الشركات بإعداد المعلومات بدقة ، مما يفقد الثقة في المعلومة المقدمة.

3 – أنّ مستخدمي التقارير المالية يرون أنّها في حاجة إلى التطوير، وبصفة خاصة التوسع في الإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والمتعلقة بالمعلومات عن الإنتاج الفعلي والمصروفات وكذلك إعداد قائمة توزيع الأرباح ونشرها بصورة منتظمة والتحليل المالي والتغير في السياسات المحاسبية وتقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية .

وعلى ضوء نتائج الدراسة تمّ التوصّل إلى مجموعة من التوصيات والتي من أهمها :-

1 – ضرورة التنسيق والتعاون بين المؤسسات والشركات والجامعات والمراكز البحثية ، لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وربط الجانب العلمي بالجانب العملي بالقدر الذي يخدم مستخدمي التقارير المالية و يساعد على تقديمها بالشكل الملائم .

2 – تفعيل دور نقابة المراجعين والمحاسبين الليبيين في تطوير مهنة المحاسبة ، من خلال إعداد برامج تدريبية وإنشاء معهد لتأهيل المحاسبين والمراجعين القانونيين والمراقبين الماليين .

3 – العمل على إصدار معايير محاسبية تتماشى مع البيئة المحلية، وتتفق مع معايير المحاسبة الدولية لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١- مقدّمة :

يتميّز عالمنا المعاصر بدرجة عالية من التطوّر العلمي والتقدّم التكنولوجي ، الذي انعكست آثاره على مختلف مجالات وقطاعات الاقتصاد ، وقد شيدت كافة المجالات بصفة عامة تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة في إدارة المعلومات ، حيث أصبحت مجالات العمل شديدة التعقيد وتوسّعت الأعمال ، الأمر الذي صاحبه تدفّق هائل في حجم المعلومات وأصبح من الضروري على الإدارة معرفة ما يدور حولها والمحافظة على موقعها في السوق ، وأن تتخذ القرارات في الأوقات المناسبة والمحاسبة تلعب دوراً هاماً في مجتمعنا ، فوظيفتها الرئيسية توفير معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدات الاقتصادية ، على أنّ تكون هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

لذلك فالمحاسبة نظام للمعلومات يُصمم لتشخيص وتجميع وقياس وإيصال الأحداث التي أثّرت في شركة معينة ، ومن ثمّ نشر هذه المعلومات وعرضها على ذوي العلاقة على شكل تقارير وقوائم مالية لتساعدهم في اتخاذ القرارات ، وتعتبر التقارير المالية المخرجات النهائية لعملية المحاسبة ، وتتمثّل فائدتها في مدى مقدرتها على مساعدة الأطراف المعنية من مستثمرين ومقرضين وغيرهم في اتخاذ القرارات .

وحتى تؤدّي التقارير المالية الدور المناط بها على أكمل وجه وتحقق أهدافها في بيئة الأعمال الليبية المتمثّلة في توفير المعلومات الملائمة للمستخدمين ، يستوجب التعرّف على احتياجات المستخدمين ، بحيث تكون المعلومات ملائمة لاحتياجاتهم المتعددة والغرض الذي ستستخدم فيه ، ومن الجدير بالذكر أنّ الهدف لا يكمن في تجهيز المعلومات وتوفيرها ، وإنما يكمن في تعظيم الفائدة منها واستخدامها في أفضل مجالاتها .

وبما أنّ العلاقة بين المعلومات المحاسبية والمستخدم أصبحت تمثّل أحد المجالات الهامة للبحث المحاسبي ، صار من الأهمية بمكان دراسة مدى تحقق أهداف التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية والتعرّف على المعوقات التي تحد من تحقيقها لتلك الأهداف ، لغرض زيادة فاعليتها لتكون قادرة على تقديم معلومات أكثر ملائمة ودقة للمستخدمين ، مما يساهم في مساعدتهم على اتخاذ القرارات .

1-2- الدراسات السابقة :

1-2-1- دراسة (فوزي والنبر ، 1987) [1] :

أجريت هذه الدراسة حول مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ، تبين أن هذه المعلومات التي تعرضها هذه الشركات في تقاريرها المالية ضئيلة جداً ، بحيث لا تساعد المستثمرين كثيراً في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية بين درجة الإفصاح في البيانات المالية للشركة وكل من حجم أصولها وعدد المساهمين فيها ، فكلما زاد حجم أصول الشركة أو زاد عدد المساهمين فيها ، توسعت في عرض الإيضاحات في تقاريرها السنوية .

1-2-2- دراسة (الشريف ، 1989) [2] :

أجريت هذه الدراسة حول تعدد الجهات المستفيدة من التقارير المالية للشركات السعودية وتنوع المعلومات اللازمة لها ، وذلك من خلال دراسة تحليلية وميدانية هدفت إلى التعرف على مدى وفاء متطلبات معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية للاحتياجات الواقعية للمستفيدين الرئيسيين حالياً ومستقبلاً وقد خلصت هذه الدراسة إلى اعتبار قطاعات المستخدمين الحكوميين الذين لهم سلطة في الحصول على المعلومات مستفيدين خاصين ، تناسبهم التقارير المالية ذات الغرض الخاص ، واعتبار باقي قطاعات المستفيدين مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين الحاليين والمرتقبين والموردين والموظفين وإدارات الشركات معنيين بالتقارير المالية ذات الغرض العام ، وقد أوصت هذه الدراسة بأن يتناول العرض والإفصاح العام قائمة التدفق النقدي ، سياسة وأهداف المشروع وسياسة توزيع الأرباح و إيرادات المبيعات والدخل من العمليات

1-2-3- دراسة (بيت المال ، 1990) [3] :

تناولت هذه الدراسة موضوع أهمية المعلومات المحاسبية في التنمية ، وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية ، ودور المحاسبة في إعداد المعلومات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة واتخاذ

---

[1]- غرايبة فوزي ورندا النبر ، مدى توفير الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ، مجلة دراسات ، المجلد 14 ، العدد 18 ، 1987 م ص ص 9 – 32 .

[2]- محمد الشريف توفيق ، " قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المالية المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد (61) ، 1989 ، ص ص 113 – 198 .

[3] – محمد عبد الله بيت المال ، " أهمية المعلومات المحاسبية وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية " مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، بنغازي ، خريف 1990 ، ص 25 –

القرارات ، كما تناولت الدراسة بالنقد والتحليل نظام المعلومات في ليبيا ، والمآخذ على المعلومات المحاسبية التي يوفّرها هذا النظام ، وكما تطرقت إلى بعض المعوقات التي حالت دون الوصول إلى الدور المطلوب من المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية ، وقد تمّ التركيز على أحد المعوقات ، ألا وهو نظام التعليم والبحث العلمي .

1-2-4- دراسة (أبو بكر، 1992) [1] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على الفئات التي تحتاج إلى معلومات عن الشركات الصناعية في ليبيا، وكذلك تحديد المعلومات التي ترغبها ، بالإضافة إلى التعرّف على ما إذا كان هناك استخدام لهذه المعلومات ، كما هدفت الدراسة بشكل مختصر إلى تحديد المعلومات المطلوبة عن قطاع الصناعة وتحديد المستخدمين الأساسيين لها ، بالإضافة إلى التعرّف على ما إذا كانت هذه المعلومات المطلوبة متوفرة حالياً وما إذا كانت مستغلة بالكيفية المثلى ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ الجهات أو الفئات التي تستخدم المعلومات غير محدّدة وغير معروفة مسبقاً لمقدمي المعلومات (الشركات الصناعية) ، وأنّ الشركات الصناعية ليست على علم مسبق باحتياجات الجهات العامة أو الطوائف الخارجية من المعلومات ، وأنّ هناك انعدام لما يعرف بالتغذية الإرجاعية التي تعطي دافعاً لمقدمي المعلومات على تقديم المعلومات وإعدادها في فترات مبكرة وتوصيلها أو تقديمها إلى الجهات التي تحتاجها ، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بين معدي المعلومات المحاسبية كما أوصت بضرورة إلزام جميع الشركات الصناعية بضرورة إقفال الحسابات الختامية في الوقت المحدد لها قانوناً ، وضرورة نشر هذه القوائم بطريقة تسهّل لجميع المستخدمين الحصول عليها .

1-2-5- دراسة (مطر ، 1993) [2] :

أُجريت هذه الدراسة حول تقييم مستوى الإفصاح الفعلي عن المعلومات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية المنشورة للشركات العامة الأردنية مقارنة مع شروط وقواعد الإفصاح المنصوص عليها بهذا الخصوص في معايير المحاسبة الدولية، و اشتملت عينة الدراسة على (30 شركة) ، تبيّن أنّ الشركات العامة الأردنية تلبّي بوجه عام حوالي 80% من متطلبات وشروط الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية ، وهذه النسبة تعتبر إلى حدٍ ما معقولة إلا أنّ هذا الإفصاح كما أظهرت نتائج الدراسة يتفاوت في مداه سواء فيما بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية العمومية ،

---

[1]- عبد العزيز اعبيد أبوبكر ، " المعلومات المحاسبية ومستخدموها مع دراسة ميدانية على الشركات الليبية العامة في قطاع الصناعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس ، 1992 .

[2]- محمد مطر، " تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية، مجلة دراسات ، مجلد (20) العدد (2) ، 1993 ، ص ص 116 – 169 .

الأرباح والخسائر ، الدخل ، التغيرات في المركز المالي) أو فيما بين عناصر كل قائمة منفصلة على حده ، الأمر الذي يوجب إيلاء عناية أكبر نحو تحقيق الأقسام المطلوبة في الإفصاح الفعلي المتوفر على مستوى جميع هذه القوائم ، وبشكل يزيد من فعاليتها كمصدر للمعلومات .

1-2-6- دراسة (احميد ، 1999) [1] :

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالبيئة المحلية ، كما هدفت الدراسة إلى إبراز كفاية أو عدم كفاية المعلومات المحاسبية الحالية لاتخاذ القرارات ، وتكمن أهمية الدراسة في تقديم مجموعة من المقدمات الأساسية ، لتطوير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات بالبيئة المحلية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن جزء من الوحدات الاقتصادية المشاركة بالدراسة ، ونسبتها (55%) لا يوفر نظامها المحاسبي البيانات والمعلومات المحاسبية للمساعدة في اتخاذ القرارات ، كذلك أن نسبة (55%) من إجمالي هذه الوحدات ، تتأخر في إعداد حساباتها الختامية ، والميزانيات في مواعيدها ، وقد أوصت الدراسة بالعمل على تقليل ما تواجهه الوحدات الاقتصادية من صعوبات في توفير الإمكانيات ، التي تساعدها على أداء مهامها ، على أكمل وجه ، كما أوصت بتطوير نظم المعلومات المحاسبية الموجودة في الوحدات الاقتصادية ، لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

1-2-7- دراسة (غويلة ، 2002) [2] :

وتمّ إجراء هذه الدراسة على الشركات الصناعية الخاصة بصناعة الإسمنت ، بهدف التعرّف على مدى ملاءمة البيانات الواردة بالقوائم المالية لاتخاذ القرارات ، وقد توصلت إلى عدّة نتائج ، كان من أهمها أنّ الشركات – محل الدراسة – لا توفّر أنظمتها المحاسبية البيانات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرارات ، كما أنّ البيانات المالية لا تتوفّر في الوقت المناسب ، بالرغم من استخدام الحاسب الآلي كما أتضح وجود تأخير في إقفال الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية وكذلك في اعتمادها من الجمعية العمومية ، وأوصت هذه الدراسة بالالتزام بمواعيد إعداد القوائم المالية أولاً بأول في الوقت المحدّد لها قانوناً ، ونشرها بطريقة تسهّل على المستخدمين الخارجيين الحصول عليها ، بعد اعتمادها من الجمعية العمومية .

---

[1] - نصر حسن إبراهيم احميد " فاعلية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالبيئة المحلية " رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 1999 .

[2] – محمد عمر غويلة ، " مدى ملائمة القوائم المالية المنشورة في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002 .

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

هذه الدراسة ركّزت بالدرجة الأولى على استطلاع آراء المستخدمين الخارجيين المفترضين للمعلومات المحاسبية المالية ، في بيئة الأعمال الليبية المعاصرة ، وذلك من حيث مدى مناسبة هذه المعلومات لمتطلبات اتخاذ القرار (أي قرار اقتصادي دون تحديد) لدى هؤلاء المستخدمين .

كذلك تتميّز هذه الدراسة بتحديدها لفئات المستخدمين الخارجيين المحتملين بشكل واضح (مصلحة الضرائب ، المصارف التجارية ، أمانات اللجان الشعبية التي لها ارتباط أو علاقة مع الشركات مثل اللجنة الشعبية لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية ، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والخزانة والاقتصاد والتخطيط) .

المحور الآخر لهذه الدراسة هو تناولها للمعلومات المحاسبية المالية التي تصدرها الشركات بكافة أنواعها (صناعية ، تجارية ، أو خدمية) في بيئة الأعمال الليبية المعاصرة ، والتي شهدت تطوراً عن السنوات السابقة من حيث التحولات الاقتصادية والبنيوية لهذه الشركات مما قد يضفي على المعلومات المحاسبية المالية أهمية مختلفة عن السابق .

1-3- مشكلة الدراسة :

تواجه مهنة المحاسبة المالية في ليبيا بعض الانتقادات ، بسبب عدم قدرتها على توفير المعلومات المطلوبة لمستخدميها بشكل كاف لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، وبصفة خاصة فيما يتعلّق بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية .

وقد أوضح التقرير السنوي الصادر عن اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة والمتابعة الشعبية أنّ التسهيلات الائتمانية المتأخّرة السداد قدرها (532) مليون دينار تقريباً ، ويرجع أهم أسباب ذلك إلى عدم قدرة هؤلاء المستفيدين ، على السداد رغم تقديم قوائم مالية تظهر من خلال التحليل المالي قدرتهم على السداد ، هذا بالإضافة إلى ما تمّ ملاحظته عن مصلحة الضرائب ، وهي قيامها بالربط الجزافي ، وعدم اعتمادها على الميزانيات العمومية والحسابات الختامية ، عند القيام بالربط الضريبي على المنشآت [1] .

ومن خلال بعض الدراسات في مجال المحاسبة في البيئة الليبية [2]، يتضح أنّ هناك مشكلة فيما يتعلق بمخرجات أنظمة المحاسبة المالية ، في الشركات الليبية ، وهو ما يتطلب دراسة مدى توجّه هذه

---

[1] – اللجنة الشعبية لجهاز الرقابة الشعبية ، التقرير السنوي للعرض على المؤتمرات الشعبية ، 2003 ، ص 54 – 59.

[2] - دراسة (بيت المال ،1990)

المخرجات – التقارير المالية – نحو تحقيق أهدافها التي تنطوي على الاستفادة ، بشكل ذي أهمية من هذه التقارير .

وتعتبر المصارف ، ومصلحة الضرائب ، من أكبر الجهات استخداماً ، للمعلومات المحاسبية المنشورة في البيئة الليبية ، وحيث أنّ التقارير المالية تمثّل أهم مخرجات المحاسبة المالية ، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة ، في التساؤلات التالية : –

1– هل التقارير المالية تحقق أهدافها في بيئة الأعمال الليبية ؟

2– ما مدى استفادة مستخدمي المعلومات المحاسبية من هذه التقارير ؟

3 – ما هي نقاط الضعف في التقارير المالية المنشورة في بيئة الأعمال الليبية ؟

1–4– أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة بالدرجة الأولى في استطلاع واستكشاف الأداء المحاسبي في بيئة الأعمال الليبية ، حيث أنّه من خلال ذلك يمكن فتح الطريق أمام مجالات بحث عديدة لتحسين قدرة وكفاءة المخرجات المحاسبية (التقارير المالية) على تحقيق أهدافها التي تنتهي بالمساهمة في ازدهار الاقتصاد الوطني ، كما يسهم هذا البحث ، بإبداء بعض

الملاحظات التي من شأنها المساهمة ، في تحسين مخرجات مهنة المحاسبة (التقارير المالية)، من خلال التركيز على جودة المعلومات المحاسبية وكيفية عرضها كما يساعد مستخدمي التقارير المالية على التخطيط الرشيد للوصول إلى سياسات أكثر فاعلية ، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولية ، التي تطرقت إلى أهداف التقارير المالية ، ومدى تحقيقها في البيئة المحلية ، فأهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية موضوع التقارير المالية ، وما تقدّمه تلك

التقارير من بيانات ، ومعلومات تفيد المستخدمين ، في اتخاذ القرارات ، وهي تعد عاملاً مساعداً لدراسات مستقبلية .

1–5–أهداف الدراسة : –

1– إلقاء الضوء على مفهوم التقارير المالية، وأهدافها، وخصائصها، في الأدب المحاسبي.

2– تحديد نوع، وطبيعة المعلومات المحاسبية التي يحتاجها المستخدمون ، ولا تتوفّر في التقارير المالية .

3– تحديد مدى استفادة مستخدمي التقارير المالية ، من المعلومات الواردة بها ، وذلك من خلال استطلاع آراء هؤلاء المستخدمين ، حول نوعية وجودة هذه التقارير المالية ، بالنسبة لاحتياجاتهم .

4 – الوقوف على نقاط الضعف بالتقارير المالية ، التي تعدها الشركات بليبيا .

5 – معرفة مدى تحقيق أهداف التقارير المالية المعدّة في البيئة المحلية .

1-6- فرضيات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة ، وقد تمّت صياغتها على النحو التالي :

(لا تحقق التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي) ، ويتم اختبار هذه الفرضية ، من خلال الفرضيات الفرعية الآتية : -

أ - لا تقدّم التقارير المالية المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين، في بيئة الأعمال الليبية.

ب - الفرضية الفرعية الثانية : -

لا تقدّم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ، ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية .

ج - الفرضية الفرعية الثالثة : -

لا تقدّم التقارير المالية معلومات ، تساعد على القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية.

4 - لا تقدّم التقارير المالية معلومات عن التدفقات النقدية في بيئة الأعمال الليبية .

1-7- منهجية الدراسة :

نوع الدراسة استكشافية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تمّ جمع البيانات ، والمعلومات ، كخطوة أولى للتوصل إلى معرفة آراء مستخدمي المعلومات في مدى الاستفادة من المعلومات المتوفّرة بالتقارير المالية ، من خلال قائمة استبيان كوسيلة لجمع المعلومات ، عن مدى استخدام المشارك لهذه التقارير ، ثم في نفس الاستبيان تمّ التقصي على طبيعة المعلومات المحاسبية التي يحتاجها هؤلاء المستخدمون في البيئة الليبية ، للمساعدة في اتخاذ القرارات .

ويلي ذلك جمع البيانات، وتحليلها بما يتناسب مع تلك البيانات، من أساليب إحصائية لاستنتاج مدى تحقيق أهداف التقارير المالية، من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المحاسبية .

1-8- مجتمع الدراسة :

يمثّل المستخدمون الخارجيون للمعلومات المحاسبية المتمثلون في أجهزة الدولة المختلفة ممن لهم ارتباطات مع المنشأة سواء إشرافية ، أو رقابية ، أو غيرها من مجتمع البحث ، وقد أخذت عينة منهم تمثّلت في الطوائف التالية ، مصلحة الضرائب وبعض أمانات اللجان الشعبية التي لها ارتباط أو علاقة مع الشركات ، مثل اللّجنة الشعبيّة لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية ، أمانة اللّجنة الشعبية العامة للصناعة والخزانة والاقتصاد والتخطيط، بالإضافة إلى المصارف التجارية .

1-9- أساليب جمع البيانات :

تمّ الاعتماد في جمع البيانات لهذه الدراسة، على مصدرين رئيسيين، وهما:-

أولا البيانات الثانوية : وقد تمّ الاستفادة منها ، في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة ،حيث تمّ الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة ، ممثلة بالكتب والدوريات والمقالات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والتي تتضمّن معلومات تخدم هذه الدراسة ، كذلك تمّ استخدام وسائل الاتصالات الحديثة (الإنترنت) في جمع بعض البيانات و المعلومات ذات الصلة بالموضوع .

ثانيا - البيانات الأولية: للحصول على البيانات الأولية ، تمّ تصميم إ ستمارةاستبان تغطي كافة أبعاد الدراسة ، حيث تمّ من خلالها جمع البيانات اللازمة ، لتحقيق أهداف الدراسة ، واعتمادا على النتائج ، التي تمّ التوصل إليها من خلال توزيع استمارة الاستبيان ، وتحليل البيانات تمّ وضع التوصيات والمقترحات التي تهدف إلى المساهمة في معالجة مشكلة الدراسة .

1-10- وسيلة جمع البيانات :

تمّ استخدام استمارة الاستبيان، لجمع المعلومات لأنّها تتميّز بتوفير الكثير من الوقت والجهد، في جمع البيانات، وتفيد في تغطية أماكن متباعدة، في أقصر فترة ممكنة.

1-11- حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على معرفة مدى تحقيق أهداف التقارير المالية ، في البيئة المحلية ، ومدى استفادة المستخدمين من المعلومات الواردة بهذه التقارير ، وتمّ اختيار عينة المستخدمين المتمثّلة في المصارف التجارية ، ومصلحة الضرائب ، وأمانات اللّجان الشعبيّة العامة التي لها علاقة ، أو تستخدم التقارير المالية المقدّمة من الشركات . وقد تمّ استثناء شريحة المستثمرين ، والمحللين الماليين في الأسواق المالية، من العينة لأنّ كلاً من المحلل المالي ، والمستثمر يعمل

في مناخ سوق الأوراق المالية – بورصة – وهي غير موجودة في البيئة المحلية الليبية ، حين إعداد هذه الدراسة .

1-12- تقسيمات الدراسة :

تحتوي على فصل تمهيدي وثلاثة فصول أخرى : -

- الفصل الأول : يحتوي هذا الفصل على منهجية الدراسة ، حيث تناول المقدّمة ، الدراسات السابقة ، ومشكلة الدراسة ، وفرضياتها ، أهمية الدراسة ، وأهدافها ، بالإضافة إلى حدود الدراسة ومجتمع الدراسة وأساليب جمع البيانات ،وسيلة جمع البيانات .

- الفصل الثـــاني : تناول هذا الفصل تعريف التقارير المالية ، والتقارير الماليـــة كوســـيلة اتصـــال ، وأهداف التقارير المالية ، وأهم القوائم المالية الضرورية ، وتوضيح أهـــم الكشـــوفات والملاحظـــات الأخرى المرفقة بها ، و أخيراً حدود التقارير المالية كمصدر للمعلومات ، والدعوة إلى تطويرها .

- الفصل الثالث : تناول هذا الفصل خصائص المعلومات المحاسبية ، والإفصاح المحاســبي ، و أهـــم مستخدمي التقارير المالية ، كما تمّ التطرّق في هذا الفصل إلى المعايير المحاسبية ، وأثر غيابها علـــى جودة التقارير المالية .

- الفصل الرابع : تناول هذا الفصل عرض وتحليل البيانات ، واختبار الفرضيات حيث تناول مجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ، واختبار ثبات أداة الدراسة ، وتحليل خصـــائص مجتمـــع الدراســـة ، واختبار الفرضيات ، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الثاني

مفهوم وأهداف التقارير المالية

مقدمة :

تعتبر التقارير المالية وسيلة لإيصال ونشر معلومات ، وبيانات مالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وهي تستخدم بواسطة جميع من لهم أو ينتظر أن تكون لهم صلة أو علاقة بالمشروع .

وحتى تحقق التقارير المالية الأهداف من وراء إعدادها ، والتي تتمثل في خدمة متخذي القرارات ، يجب توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات ، لتساعد في الحكم على مدى قدرة المشروعات في تحقيق أهدافها ، ومعرفة الوضع الاقتصادي والمالي لها ، من خلال دراسة القوائم المالية المنشورة ، وكافة المرفقات والملاحظات الأخرى الملحقة بها .

وتحتوي التقارير المالية على جميع المعلومات المفيدة لمستخدميها ، التي من أهمها قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة الأرباح المحتجزة ، ملحقة بها كافة الكشوف والتقارير الأخرى ، التي توضح بيانات ، أو معلومات لا يمكن إدراجها ضمن هذه القوائم لزيادة درجة ملاءمة وكفاءة القوائم المالية .

بناءً على ما سبق ، تمّ تقسيم هذا الفصل إلى الموضوعات التالية :

- تعريف التقارير المالية .
- التقارير المالية كوسيلة اتصال .
- أهداف التقارير المالية .
- التقارير والقوائم المالية المنشورة وأهم الكشوفات والملاحظات الأخرى المرفقة بها .
- حدود التقارير المالية كمصدر للمعلومات .
- الدعوة لتطوير التقارير المالية .

2-1 - مفهوم التقارير المالية :

تُعرف التقارير المالية بأنّها الوسيلة التي تلخص وتحدد وتنقل المعلومات المالية ، والمحاسبية في المنشأة ، إلى الإدارات العليا والمستخدمين الخارجيين فالمعايير النمطية والأرقام التقديرية في الخطط قد تكون من الأساليب التي تستخدمها التقارير في عرض ، وتحليل النتائج [1] .

" وطبيعة التقارير المالية المنتجة أو المعدّة تميل غالباً إلى أن تكون تقارير عامة ، حيث تحتوي على معلومات مالية ، تكون مفيدة لتشكيلة واسعة ، من مستخدمي المعلومات بدلاً من أن تصمم بشكل محدّد لحاجات مجموعة معينة " [2] .

فالتقارير المالية تعبّر عن مواقف مالية ، وتتضمّن معلومات مالية ممثلة بالأرقام ، ومدعّمة بتحليلات ، ومقارنات مع فترات سابقة ، ومن أمثلة هذه التقارير الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، وحركة المقبوضات ، والمدفوعات وتحليلات المصارف ، وتصدر التقارير عادة عن فترات دورية ، ربع سنوية ، أو نصف سنوية ، أو سنوية ، وقد يقوم بإعدادها أفراد من داخل المنشأة – الإدارة المالية – أو من يتم التعاقد معه من خارج المنشأة ، وتكون مصدّق عليها من قبل المراجع الخارجي .

2-2 - التقارير المالية كوسيلة اتصال :

الاتصال من الناحية اللغوية ، هو عملية تفاعل بين طرفين تسير في اتجاهات مختلفة ، وبشكل مختصر يمكن وضع تعريف للاتصالات بأنّها العملية الفعالة التي تحدث عندما يحوّل المرسل رسالة ، ويستجيب المستقبل للرسالة بشكل يرضي المرسل ، فالاتصال إذاً عملية

تفاعل وتأثير ، وتأثّر بين المرسل والمستقبل تبعاً للرسالة المرسلة [3] ، " ويتوقّف فهم عملية الاتصال على فهم مادتها ، أي على فهم الرسالة من حيث محتواها ، وأهدافها [4] "

وتعتبر التقارير المالية قناة اتصال لتدفق المعلومات، إلى كافة مستويات الإدارة، داخل المنشأة والأطراف الخارجية المهتمة بنشاط المنشأة .

---

[1] - عبد الرحمن توفيق وآخرون ،مجلة التدريب والتنمية مركز الخبرات المهنية للإدارة ،جمهورية مصر العربية ،2000، ص 113 .

2- Peter Atrill &Eddie Mclaney," Accounting and Finance for Non_Specialists ,fourth edition, prentice Hall , London ,2004 , p.13

[3] - حكمت أحمد الراوي ، " نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة " ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ف ، ص 149 .

[4]- إسماعيل الملحم ، التجربة الإبداعية " دراسة في سيكولوجية الاتصال والإبداع " ، من منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 ، ص 11 ، موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت Http : //WWW.awu-dam.org

2-2-1- نموذج الاتصال المحاسبي :

يتضمّن نموذج الاتصال في المحاسبة ، ثلاثة عناصر رئيسية وهي المصدر والرسالة والجهة المقصودة أو- المتكلم والمادة والشخص المتلقّي - ، وإذا كان غرض الاتصال إحداث تأثير معين على مجموعة من المساهمين، فإنّ الشخص القائم بعملية الاتصال تواجهه مشكلتان رئيسيتان ، هما محتوى الاتصال ووسيلة الاتصال ، ومعنى ذلك انة على المتصل أن يحدد ما يقوم بتبليغه أو إيصاله ، ثم كيفية إيصاله لهذه المادة بما يحقّق غرضه بصورة ملائمة ، ومن أجل تحديد ما يقوم بإيصاله أو المحتوى - فإنّ على القائم بالاتصال اختيار المادة بما هو متوفّر تحت رقابته أو سيطرته ، وحتى يحدّد كيفية الاتصال عليه أن يختار بعض الوسائل لخلق وإنتاج الرسالة ، وبعبارة أخرى يمكن القول أنّ الاتصال يتعلّق ببعدين ، هما بعد الملاحظة ، وبعد الإنتاج أو الإعداد [1] .

ويمكن تفسير كل من بعدي الملاحظة والإنتاج أو الإعداد في المحاسبة ، وذلك بالكيفية التالية[2]:

1- بُعد الملاحظة ، يتضمن : -

أ- تلقي المعلومات عن الأحداث الاقتصادية للمشروع .

ب- تفسير المعلومات .

ج- اختيار المعلومات التي ينبغي تبليغها أو توصيلها .

2- بُعد الإنتاج ، ويتضمّن :

أ- وضع رموز للمعلومات وفي هذا الصدد تعتبر الأرقام هي الرموز المستخدمة في المحاسبة.

ب- إرسال المعلومات إلى الجهة المقصودة .

وينبغي أن نؤكّد هنا ، أنّ الاتصال ليس مقصوراً فقط على بعد الإنتاج ، ولكن مغزى ، أو دلالة ما يتم إيصاله أمر له أهميته أيضاً ، وعلى ذلك يمكن توضيح نموذج الاتصال في المحاسبة بالشكل التالي:

---

[1] - محمد سمير الصبان، دراسات في المحاسبة المالية "أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي" ، الدار الجامعية ،1989ف، ص 180 .

[2]- المرجع السابق ، ص 180 .

شكل رقم (1)

نموذج الاتصال المحاسبي

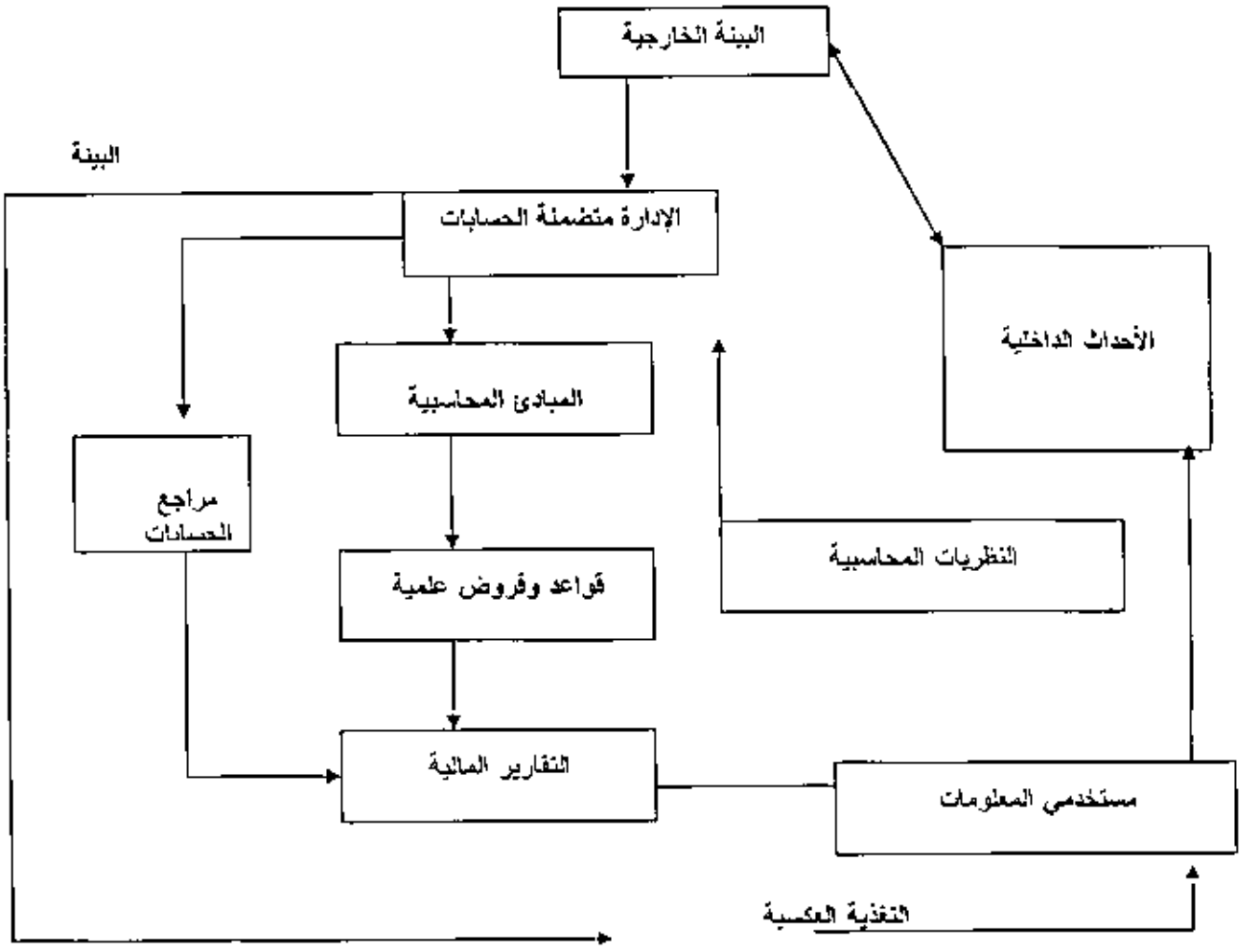

* المصدر : عبد العزيز اسيد أبو بكر ، " المعلومات المحاسبية ومستخدموها ، دراسة ميدانية على الشركات الليبية العاملة في قطاع الصناعة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس ، 1992 ، ص 15 .

يُظهر النموذج السابق مجموعة من المداخل ذات العلاقة المتبادلة ، سواء مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، وجميعها في دائرة مغلقة .

ويمكن عرض العناصر الأساسية في هذا النموذج ، على النحو التالي [1] :

1- **البيئة** : وهي المجتمع الخارجي للوحدة الاقتصادية ، ويعتبر هذا المجتمع بمثابة المورد الأساسي لجميع عناصر المدخلات المختلفة لكافة المنظمات ، إلى جانب أنّه المستهلك للمخرجات الخاصة بجميع الوحدات الاقتصادية ، وعلى ذلك فإنّ حلقة الاتصال تتم بين المجتمع والوحدة .

2- **الوحدة الاقتصادية** : تتمثّل في إحدى الوحدات التي يتكون منها المجتمع ، وعلى ذلك فإنّها تتأثر بجميع الاتجاهات الموجودة في المجتمع ، ويعتبر العمل داخل الوحدة بمثابة عملية ديناميكية ، أساسها مجموعة القرارات التي تتخذها الإدارة ، وتتولّد عنها الأحداث المختلفة ، وهذه يترتّب عليها نتائج ملموسة قابلة للقياس ، وأخرى غير ملموسة ، ذات تأثير مختلف .

3- **الإدارة** : تعتبر مسؤولة عن تنظيم الحركة الديناميكية داخل الوحدة الاقتصادية ، وتعتبر إدارة الحسابات من الإدارات التابعة للإدارة العليا ، حيث تقع عليها مسؤولية تجميع البيانات التي تختص بتلك الأحداث ، وفي ضوء المبادئ العلمية ، في النظرية المحاسبية والقواعد والفروض العلمية يتم تحويل البيانات ، إلى معلومات تعتبر بمثابة المخرجات الأساسية ، لنظام المعلومات المحاسبية .

4- **القوائم المالية** : تعتبر القوائم المالية بمثابة الرسالة (أو الرسائل) ، التي تتضمّن المعلومات المحاسبية ، ويجب أن يراعى في إعدادها المبادئ ، والأصول ، والمفاهيم المحاسبية ، وأن تعبّر تعبيراً حقيقياً ، عن الأحداث الاقتصادية ، وأثرها على الموارد ، والالتزامات المختلفة .

5- **مراجع الحسابات** : يتحدّد دور مراجع الحسابات في الجوانب التالية :

أ- تغطية كافة الاستشارات المالية المطلوبة ، في مجال العمل الداخلي .

ب- العمل على زيادة الوعي المحاسبي ، وتغطية جوانب القصور في فهم ، واستيعاب المبادئ العلمية ، وبالدرجة التي تضمن سلامة التطبيق العملي .

ج- التحقيق ، وإبداء الرأي في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية .

د- مساعدة مستخدمي المعلومات على التوصل إلى التحليلات اللازمة ، بما يساعدهم في مجال اتخاذ القرارات .

هـ- دراسة المتطلبات المختلفة ، لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، وتحديد نوعية هذه المعلومات ، وذلك من خلال بيانات التغذية الإرجاعية ، والتي على أساسها تتحدّد الانعكاسات المختلفة ، لمدى فعالية المعلومات المحاسبية .

---

[1] - عبد العزيز اعبيد أبو بكر ، مرجع سابق ، ص 16 - 17 .

6- **مستخدمو المعلومات المحاسبية** : وهم جميع الفئات غير المتجانسة ، التي تستخدم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بعد إتمام عملية الاتصال ، وهذه المعلومات المبلّغة تعتبر بمثابة مدخلات لمستخدمي المعلومات ، حيث تتوالى المراحل التالية .

أ- مرحلة تتعلّق بتفسير ، وتحليل ، وفهم المعلومات ، بالدرجة التي تحقّق التوازن بين ما يعنيه المرسل وما يحصل عليه مستقبل المعلومات ، من فهم ، وإدراك لمحتويات الرسالة .

ب- مرحلة استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات .

7- **التغذية الإرجاعية (Feed Back) :**

يتحدّد الدور الأساسي لهذه المرحلة ، في إمكانية تحديد فعالية النظام المحاسبي في مجالاته المختلفة وذلك بقياس الانعكاسات المختلفة نتيجة استخدام معلومات ، أو مخرجات النظام .

2-2-2- المعايير الواجب تحقيقها ، أو توافرها في نظام الاتصال المحاسبي :

إذا كان الاتصال يعتبر الجوهر الأساسي للمحاسبة ، فإنّه ينبغي التعرّف على بعض المعايير ، التي يمكن أن يتحقق في ضوئها الاتصال المحاسبي (توصيل المعلومات المحاسبية من مصدريها إلى مستخدميها) ، ومن أهم هذه المعايير ما يلي [1] :

أ- معيار التوافق في الفهم والإدراك :

بمعنى أنّه يجب أن تكون التقارير المالية المتضمّنة للمعلومات المحاسبية ، قد أُعدّت بالأسلوب الذي يتحقّق منه التوافق فيما يعنيه المحاسب ، وما توصّل إليه مستخدمها من تفسير ، وتحليل وفهم لمضمونها .

ب- معيار تحقيق الثقة :

يأخذ هذا المعيار في الاعتبار حتمية زيادة درجة الثقة ، في المعلومات المبلّغة وبالدرجة التي تساعد على تخفيض حالة عدم التأكد ، مما يكون لذلك أثره القوي ، على توجيه سلوك مستخدم المعلومات إلى قرارات صائبة .

ج- معيار المعرفة المكتسبة :

يأخذ هذا المعيار في الحسبان أهمية زيادة رصيد المعرفة المكتسبة ، لمستخدم المعلومات المحاسبية وفي حالة عدم تحقيق هذا المبدأ فإنّ النظام المحاسبي ، لا يكون قد حقّق الهدف الأول لكونه نظام معلومات يختص بتحويل البيانات الخام إلى معلومات ذات أهمية خاصة .

---

[1]- عبد العزيز اعبيد أبو بكر ، مرجع سابق ص 17 .

د- معيار المنفعة :

ويأخذ هذا المعيار في الحسبان أهمية توفير معلومات مفيدة ذات منفعة خاصة ، لمستخدم المعلومات ، وأثر ذلك على سلامة القرارات الاقتصادية .

هـ- معيار المقارنة :

يهدف هذا المعيار إلى توفير معلومات أساسية ، مقارنة بمعلومات أخرى ، سواء تخص الوحدة عن الفترات السابقة ، أو عن نشاط مماثل لنفس الفترة ، أو معلومات مستندة على أساس التكلفة التاريخية وأخرى على أساس التكلفة الحالية ، وهذا من شأنه زيادة فعالية المعلومات في توجيه السلوك واتخاذ القرار السليم .

و- معيار المرونة :

ويأخذ هذا المعيار في الاعتبار ، عدم التجانس بين الطوائف ذات الرغبات المختلفة ، والمتعارضة أحياناً ، ولهذا يجب توفير معلومات مختلفة ، تستخدم في مجالات مختلفة لتحقيق أغراض مختلفة ، وعلى هذا يستبعد هذا المبدأ فكرة الثبات ، من حيث نوعية المعلومات ، والشكل الذي يتم التعبير من خلاله عن هذه المعلومات .

ز- معيار الملاءمة :

ويعني هذا المعيار ضرورة ملاءمة المعلومات المحاسبية ، لجميع التغيرات ، والتطورات التي تحدث في محيط البيئة الخارجية ، وما يستدعي ذلك من تطوير مستمر في المبادئ والقواعد المحاسبية ، بما يساير جميع المتغيرات وبالدرجة ، التي تتحقق فيها جوانب الفعالية للنظام المحاسبي.

إنّ المعلومات تمثّل لغة ، وأداة الاتصال بين معدّها ، الذي يجب عليه أن يحدّد هدفها بوضوح ، ومستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وكفوءة ومفيدة في صنع واتخاذ القرارات .

وهذا يعني أنّ المعلومات تمثّل قاسماً مشتركاً بين المرسل والمستلم ، أي معد المعلومات ومتخذ القرار ، لكي يتواصل ربط تحقيق أهداف معد المعلومات ، مع أساسيات اتخاذ ، وصنع القرارات .

ويمكن استعراض العلاقة بين معد المعلومات ومرسلها، ومستلم المعلومات ومستخدميها، وفق نموذج الاتصال الآتي .

شكل رقم (2)

علاقة الاتصال بين معد المعلومات ومستلمها

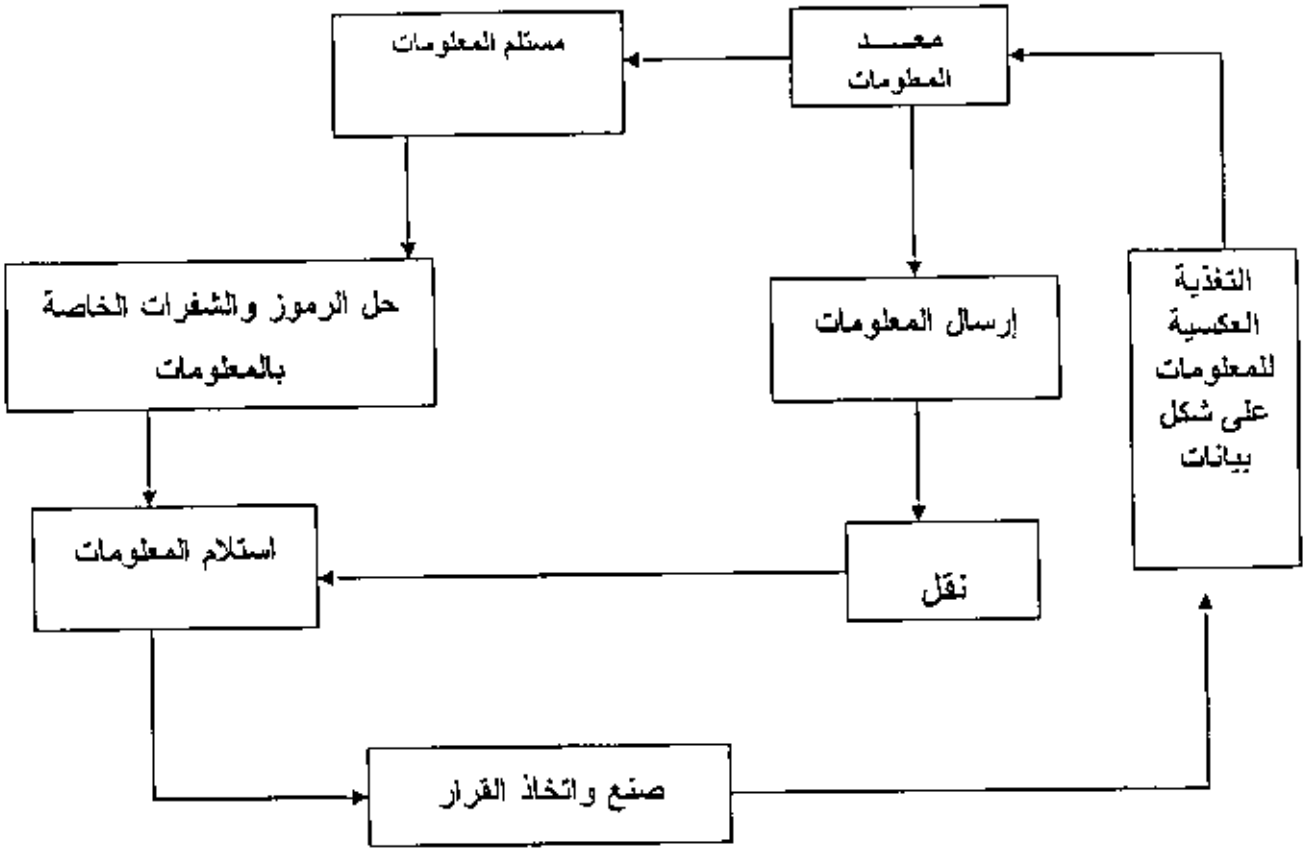

* المصدر : كمال عبد العزيز النقيب ، " مقدمة في نظرية المحاسبة " ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والطباعة ، عمان ، 2004 ، ص 304 .

من الشكل السابق يمكننا توضيح العلاقة الثنائية التبادلية القائمة بين معد المعلومات، وآلية إرسالها إلى مستلمها بالشكل الذي يحقق أهداف الأول واتخاذ إجراءات صنع القرارات من قبل الثاني ، وفي الوقت نفسه يعكس التأثير على الأول في شكل ونوع وكمية وقيمة المعلومات المرسلة من خلال التغذية العكسية .

2-3- أهداف التقارير المالية :

إنّ الهدف الأساسي للنشاط المحاسبي ، هو توفير المعلومات المحاسبية للمساعدة في اتخاذ القرارات بصورة رشيدة وعقلانية ، ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق التقارير المالية ، وما تحتويه من معلومات مالية .

وقد شكّل المعهد الأمريكي ، للمحاسبين القانونيين لجنتين في عام 1971 م ، الأولى عُرفت باسم لجنة وبت ، هدفها تحسين عملية وضع المعايير والمبادئ المحاسبية ، وأدّى تقريرها إلى تكوين هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) والثانية عُرفت باسم لجنة تروبلود ، هدفها دراسة أهداف القوائم المالية .

اعتمدت هيئة معايير المحاسبة المالية في تحديد أهداف التقارير المالية عند صياغتها للإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة ، خلال عامي 78 -85 على ثلاث دراسات رائدة وهي :-

1- بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة (ASOBAT) الصادر عن جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عام 1966 .

2- تقرير لجنة تروبلود عام 1973 .

3- تقرير الشركات الإنجليزي عام 1975 .

وبناء على ما سبق ولتحديد أهداف التقارير المالية توصلت الهيئة إلى ما يلي *-

أ- تقرير هيئة معايير المحاسبة المالية عام 78 – البيان رقم (1)

ب- تقرير هيئة معايير المحاسبة المالية عام 80 – البيان رقم (4)

2-3-1 تقرير لجنة تروبلود Trublood Committee Report

كلفت هذه اللجنة بما يلي[1] :-

1- تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية .

2- تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها .

3- تحديد المعلومات التي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة .

---

[1]- رضوان حلوه حنان ، " تطور الفكر المحاسبي ، مدخل نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان ، 2001 ، ص 368 .

4- تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجون إليها .

وسعياً لتحقيق مهامها ، عملت لجنة تروبلود على إقامة الندوات ، وإجراء المقابلات والدراسات الميدانية ، لتشخيص المعلومات التي تحتاج إليها الفئات المهتمة ، من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ، والمنظمات المهنية .

وقد أسفرت أعمال هذه اللّجنة عن إصدار تقريرها المشهور ، الذي يُعرف بتقرير تروبلود ، وقد تضمن اثني عشر هدفا للتقارير المالية وقد لخصت في النقاط التالية [1] : -

1 - ويشمل الهدف الأساسي (رقم 1)، أو الهدف العام للقوائم المالية ،وهو اتخاذ القرارات على اختلاف أنواعها .

2- ويشمل أربعة أهداف (الأرقام 2 ،3 ،11، 12) تحدد المستخدمين الأساسيين واحتياجاتهم المختلفة للمعلومات المحاسبية .

3- ويشمل هدفين (الأرقام 4، 5) يحددان المقدرة الكسبية للمشروع أي القدرة على تحقيق الدخل ومقدرة الإدارة، أي المساءلة وتقييم أداء الإدارة، ويحدد هذا المستوى بالتالي نوع المعلومات المطلوبة لمقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

4- ويشمل هدفاً واحداً (رقم 6) يحدد طبيعة وخصائص المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون كمعلومات واقعي أو تفسيرية للأحداث الفعلية في القوائم المالية.

5- ويشمل أهداف (الأرقام 7، 8، 9، 10) تصف القوائم المالية المطلوبة تلبية للهدف رقم (6) ، أي القوائم اللازمة لتوفير المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون الرئيسيون .

6- لا يشمل أية أهداف وإنما عبارة عن عدد من التوصيات المتعلقة بطبيعة القوائم المالية الواردة في المستوى الخامس للأهداف السابقة (الأرقام7، 8، 9، 10) .

2-3-2- تقرير هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB 1978 م) :

ويقصد به البيان رقم (1) الصادر عن (FASB) عام 1978 م ، حول أهداف التقارير المالية في الوحدات الهادفة إلى تحقيق الأرباح ، " وقد اعتمد هذا التقرير بصورة كبيرة على تقرير تروبلود " ، وفي البيان الأول لمفاهيم أهداف إعداد التقارير المالية ، بالمشاريع الهادفة إلى الربح 1978 م ، تقر (FASB) بأنّ وظيفة المحاسبة المالية توفير معلومات مفيدة ، إلى مجموعة المستخدمين (مستثمرين ، دائنين ، مقرضين ، غيرهم) لاتخاذ القرارات [2] "

---

[1]- المرجع السابق ، ص 371 .

[2]- Stanley C.W. Salvary," Financial Accounting Information And the Relevance / Irrelevance Issue", Global Business and Economics – Review,Vol.5, No.2,2003,PP 140 – 175.

إنّ الأهداف التي يتضمنها البيان رقم (1) المذكور أهداف خاصة بالتقارير المالية الخارجية ، ذات الغرض العام والتي تعد أساساً لمصلحة تلك الفئات ، من المستخدمين الخارجيين الذين لا تتوفّر لديهم السلطة ، أو القدرة على فرض احتياجاتهم ، على إدارة المنشأة ، كما أنّ الأهداف تعتمد على فلسفة أساسية ، هي أنّ التقارير المالية يجب أن تؤسس على فكرة المنفعة في اتخاذ القرارات ، وتقسم أهداف التقارير المالية إلى قسمين : -

أولاً: الأهداف العامة للتقارير المالية:-

1- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية ، للمستثمرين الحاليين ، والمرتقبين وكذلك الدائنين[1] .

2- توفير معلومات تفيد في تقدير التوقعات المستقبلية ، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية ، والتدفقات المستقبلية ، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ، ودرجة عدم التأكد المحيطة بها[2] .

3- توفير معلومات مالية موثوق بها ، عن الموارد الاقتصادية ، والالتزامات للمشاريع ، والأعمال التجارية [3] .

ثانياً – الأهداف التفصيلية للتقارير المالية [4] :

1- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المنشأة ، وتحديد أرباحها ، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات والإنجازات ، ويسمح بتنبؤات سليمة ، وليس وفق الأساس النقدي.

2- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة ، وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ، ومكوناتها مع الإشارة إلى أنّه لا يمكن فصل أداء الإدارة عن أداء المنشأة فالتقارير تقدم معلومات عن أداء المنشأة ، في ظل إدارة معيّنة ، وخلال فترة زمنية معينة .

3- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة ، وتدفق الأموال ، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال ، وأوجه التصرف بهذه الأموال .

4- توفير معلومات تتعلّق بملاحظات ، وتفسيرات الإدارة ، فذلك يزيد من منفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

---

[1]- رضوان حلوه حنان ، مرجع سابق ، ص 375 .

[2]- المرجع السابق ، ص 375 .

[3]- Fisher J." financial information and the accounting standards steering committee Accounting and Business Research . Autumn , 1974 , p.275 .

[4]- رضوان حلوه حنان ، مرجع سابق ، ص 375 ، 376 .

2-3-3- تقرير هيئة معايير المحاسبة المالية لعام 1980 :

ويقصد به البيان رقم (4) الصادر عن (FASB) ، حول أهداف التقارير المالية في الوحدات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح ، إنّ الأهداف التي يتضمنها البيان رقم (4) المذكور هي أهداف تتعلق بالتقارير ذات الغرض العام ، والتي تُعد لخدمة المستخدمين الخارجيين ، الذين لا يملكون سلطة فرض احتياجاتهم من المعلومات على الإدارة ، كما أنّ هذه الأهداف تعتمد على فلسفة أساسية ، هي أنّ التقارير المالية يجب أن تؤسس على فكرة المنفعة ، في مجال اتخاذ القرارات ، تماماً على غرار الوحدات الهادفة إلى تحقيق الأرباح .

لقد حدد البيان رقم (4) الاهداف التالية للتقارير المالية[1] :

1- توفير المعلومات التي تفيد مدبري الموارد المالية الحاليين والمرتقبين وذلك في مجال ترشيد قراراتهم المتعلقة بتخصيص تلك الموارد بين الوحدات المختلفة .

2- توفير المعلومات التي تفيد مدبري الموارد المالية الحاليين والمرتقبين واي مستخدمين اخرين وذلك في مجال تقييم الخدمات التي تقدمها الوحدة وتحدد مدى قدرة الوحدة في المستقبل على الإستمرار في تقديم هذه الخدمات .

3- توفير المعلومات التي تفيد مدبري الموارد المالية وذلك لتحديد مدى مقابلة الإدارة لمسؤولياتها وتقييم ادائها مع التركيز على مدى التقيد بالقيود المفروضة على استخدام الموارد .

4- توفير المعلومات عن الموارد الإقتصادية المتاحة وعن الالتزامات القائمة على هذه الموارد وعن صافي الموارد القائمة لدى الوحدة ، واخيراً عن التغيرات التي طرات على عناصر المجموعات الثلاثة السابقة .

5- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم الاداء الدوري للوحدة المحاسبية ن ويعتبر اساس الإستحقاق اساساً ملائماً لقياس التغيرات في موارد الوحدة .

6- توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على مصادر الحصول على النقدية وغيرها من الموارد وكذلك اوجه استخدام هذه الموارد .

7- توفير المعلومات التي تتعلق بايضاحات او ملاحظات ترى إدارة الوحدة انها تساعد المستخدمين في إتخاذ قراراتهم .

---

[1] - المرجع السابق ، ص376 .

2-3-4 تقرير الشركات الإنجليزي عام 1975 [1]:

إقترح هذا التقرير ستة قوائم جديدة تضاف الى القوائم التقليدية المالوفة وتصدر دورياً :

1- قائمة القيمة المضافة.
2- قائمة لبيان شؤون العمالة .
3- قائمة لبيان حجم المعاملات مع الحكومة .
4- قائمة لبيان المعاملات مع العالم الخارجي .
5- قائمة لبيان التوقعات المستقبلية .
6- قائمة لبيان اهداف المنشأة كما تحددها الإدارة .

2-4- التقارير والقوائم المالية المنشورة :

تمثل القوائم المالية المنشورة مجموعة ، من البيانات المالية الأساسية ، التي تعدّها المنشأة مرتبة في جداول تعد وفق مواصفات معينة ، وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم ، والمبادئ وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة ، فإعداد القوائم المالية يميل إلى اختيار تلك الطرق ، التي تقدم نتيجة مالية مناسبة أكثر لمستخدميها [2] ، وتعتبر هذه القوائم بمثابة النافذة على مركز المشروع المالي ، وعلى نشاطه بصفة عامة ، فمثلاً من خلال الميزانية العمومية، يتم التعرّف على المركز المالي ، ومن خلال قائمة الدخل يتم التعرّف على نتيجة الأعمال ، كذلك ما يحدث من تغيّر في المركز المالي ، من خلال قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، ومما تجدر الإشارة إليه ان (FASB) حددت اربع قوائم مالية ، تشتمل على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل ، وقائمة الأرباح المحتجزة ، وقائمة التدفقات النقدية ، وتتلخص وظيفة القوائم المالية المنشورة ، في أنّها تخبر وتعلم ،عن الخصائص المالية للشركات ، وعن الوضع المالي عموماً من وقت لأخر ، وعن المستقبل المالي الشامل للشركة ، وعن النتائج المالية لكل العناصر والمعاملات التجارية بشكل دوري [3] .

والقوائم المالية تمثل مخرجات النظام المحاسبي ، وتحتوي على معلومات ذات غرض عام تعكس موارد المشروع ، والتزاماته ، والتغيّر الذي يطرأ على هذه الموارد ، والالتزامات خلال مدة معينة .

وقبل التطرّق إلى القوائم المالية نذكر أهم خصائصها [4] فيما يلي :

---

[1] . المرجع السابق ، ص 374 .

[2] - Wilson , Arlette C. & atheres, " Financial Statement Outcomes When Alternative Derivative Hedging Designations Exist." the journal of Applied Business Research ,Vol .19 ,No. 3 ,2003 .p p .1-10 .

[3] - R j. Chambers ' The Function Of Publishe Finacial statements ' Accounting and Business Research, Spring , 1976, PP.73 – 74 .

[4] - أحمد نور ، " دراسات في القياس المحاسبي والتحليل المحاسبي " ، مركز الكتاب ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1981 ، ص 152 .

1- تعرض القوائم المالية المعلومات المتعلّقة بالوحدة المحاسبية ، ولا تعرض تلك المتعلّقة بالاقتصاد القومي .

2- تعرض القوائم المالية بنودها ، باستخدام مقاييس كمية يُعبّر عنها بوحدات نقدية .

3- تقدّم القوائم المالية بعض المعلومات مبنية على أساس استخدام التقديرات ، التي تعتمد على التقدير الشخصي المهني ، وبالتالي فإنّ الأرقام الظاهرة ، في بنود القوائم المالية قد لا تعبّر عن أرقام بالغة الدقة

4 - التقارير المالية أساساً تقارير تاريخية مبنية على العمليات ، والأحداث التي وقعت بالفعل.

5- المعلومات الواردة بالقوائم المالية مصممة ، لكي تخدم بطريقة معقولة احتياجات العديد من المستخدمين ، الذين قد تختلف احتياجاتهم للمعلومات ، ولذلك فالقوائم المالية التي تقدّمها التقارير المالية هي قوائم ذات غرض عام .

6- ترتبط القوائم المالية بعضها ببعض ، فالمركز المالي مثلاً يعتمد في قياسه ، على معلومات تتصل بقياس نتائج الأعمال ، والتغيرات في مصادر الأموال ، واستخداماتها .

7- المعلومات الواردة بالقوائم المالية مصممة ، على أساس العديد من التطبيقات ، والملخصات لغرض تلبية احتياجات المستخدمين .

8- تعكس المقاييس المحاسبية ، في القوائم المالية استخدام عدّة أسس للتقويم ، مثل التكلفة وصافي القيمة البيعية ، وصافي الأصول الثابتة ... إلخ .

9- تمثّل القوائم المالية ، وما يرد بها من معلومات مصدراً واحداً ، من المعلومات ولكنها ليست المصدر الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه ، من قبل المستخدمين .

10- إظهار القوائم المالية ، لا يتم بدون تحمل تكلفة ، ولا يمكن تبرير الحاجة إلى المعلومات التي تقدمها القوائم المالية ، إلا إذا كانت المنافع ، التي تعود من استخدامها تساوي على الأقل تكاليف إظهار المعلومات واستخدامها .

بالاضافة للخصائص السابقة للقوائم المالية يجب ملاحظة ان القوائم الثلاثة الاولى تعد وفق مبدأ الإستحقاق بينما تعد القائمة الرابعة وفق الاساس النقدي كما انه لا يمكن لاي قائمة من تلك القوائم بمفردها ان تلبي كافة الإحتياجات لمستخدمي التقارير المالية .وبالتالي فإن القوائم المالية مكملة لبعضها وسوف يتم تناول القوائم المالية ، وملحقاتها بالشرح المختصر فيما يلي :

2-4-1- الميزانية العمومية ، أو قائمة المركز المالي:

الميزانية عبارة عن قائمة ، أو كشف تضم في أحد جوانبها مصادر التمويل ، وفي الجانب الثاني استخدامات هذه المصادر ، ويسمى الجانب الثاني بالأصول ، أو الموجودات ، والجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات [1] ، وتوضح الميزانية العمومية المركز المالي للشركة ، في فترة زمنية محددة [1] ، ويتم

---

[1] - Arthur j.Keown and otheres,"Financial Management: Principles and Applications " ,tenth edition , Prentice Hall, United States of America , 2005.p.34 .

إعداد قائمة المركز المالي ، من كشف الميزانية العمومية إلا أنّها تكون بشكل عمودي ، وكذلك تظهر بعض المصطلحات المحاسبية ، التي لم تكن تظهر في الميزانية العمومية [1] مثل راس المال العامل وراس المال المستثمر .

ويتم إعدادها في نهاية الفترة المالية ، وهي تظهر الموارد الاقتصادية (الأصول) ، وكذلك المطالبات أو الالتزامات على هذه الموارد (الخصوم) .

وهناك بعض المبادئ التي يجب مراعاتها عند إعداد الميزانية [2] ، وهي : -

1- تقييم الأصول الثابتة ، التي يتم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها ، لاستخدامها في الإنتاج - وليس بقصد بيعها - على أساس التكلفة التاريخية .

2- يتم تقييم الأصول المتداولة ، على أساس القيمة التي يُنتظر تحقيقها من البيع ، ومن أجل هذا يتم تقييم البضاعة على أساس سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل .

3- يتم تقييم المدينين وفق مبدأ الحيطة والحذر .

2-4-2 قائمة الدخل :

قائمة الدخل إحدى القوائم المالية ، التي تبيّن قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معيّنة ، وهي عبارة عن تقرير يبيّن مقدار الإيرادات ، والمصروفات للوحدة المراد احتساب صافي دخلها ، أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة[3] .

وتُعد هذه القائمة لتوضح نتيجة أعمال المنشأة المحقّقة ، خلال الفترة المالية التي تعد عنها " ويقاس الربح عن طريق مقارنة إيرادات الفترة المحاسبية ، مع المصروفات المرتبطة بهذه الإيرادات [4] "

" ويتم الاعتراف بالدخل في قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية ، تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في التزام [5] " .

ويُعتبر صافي الربح أهم أرقام هذه القائمة ، لأنّ المستخدم لهذه القائمة يهمه ذلك ، وهي تعتبر مهمة بالنسبة للمحلل المالي ، لأنّها تحتوي أيضاً على ميزة حداثة الأرقام ، التي تتضمنها مقارنةً مع أرقام قائمة المركز المالي .

---

[1]- هادي رضا الصفار ، " الأصول العلمية في إعداد القوائم المحاسبية " ، الطبعة الأولى ، دار المناهج ، عمان ، 2002 ، ص 52 .

[2] - وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة " مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي " ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996 ، ص 62 .

[3]- المصدر السابق ، ص 41 .

[4]- عبد السميع السوقي " أساسيات المحاسبة المالية ، وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 58 .

[5]- مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 114 ، الربع الثاني ، 2000 ، ص 16.

وتتمثل أهم الأهداف والقرارات بالنسبة لقائمة الدخل في ما يلي :

- تقييم جدوى المشروعات وعوائدها
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها .
- تقييم مدى جدارة المشروع بالإقتراض .
- التنبؤ بالتدفقات الدخلية .

2-4-3- قائمة التدفقات النقدية :

يمكن تعريف قائمة التدفقات النقدية ، بأنّها قائمة تعرض المتحصلات النقدية ، والمدفوعات النقدية وصافي التغيّر في النقدية ، من ثلاثة أنشطة رئيسية ، هي أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل لمنشأة اقتصادية ، خلال فترة زمنية محددة .

ويُقصد بالنقدية هنا ، النقدية بمعناها الشامل ، سواء كانت نقدية بالخزائن ، أو نقدية بالمصارف ، كما يدخل في مفهوم النقدية بالمعنى الشامل ما يُعتبر في حكم النقدية [1] .

تُعد هذه القائمة لتوضيح التغيرات الحادثة في النقد ، على مدار الفترة المالية ، كما أنّها تعرض مصادر النقد وأوجه استخداماته على مدار تلك الفترة ، وهي تعد قائمة مفيدة للمستخدمين لأنّها توفّر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة التالية [2] .

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة ؟
- فيما استخدمت النقدية خلال الفترة ؟
- ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

فالهدف الأساسي لقائمة التدفقات النقدية ، هو التزويد بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية ، للمنشأة الاقتصادية ، خلال فترة زمنية معينة ، والهدف الثانوي يتمثّل في التزويد بمعلومات على أساس نقدي ، بالنسبة للنشاطات التشغيلية ، والاستثمارية والتمويلية للمنشأة [3] .

فالتحليل النقدي لقائمة التدفقات النقدية ، يعطي معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية ، عن قدرة المنشأة على خدمة الديون ، وسداد التوزيعات ، ومقابلة تعهداتها المستقبلية [4] .

---

[1] - محمد عباس حجازي ، قوائم التدفقات النقدية " الإطار الفكري والتطبيق العملي " ، الطبعة الأولى ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 ، ص 17 .

[2] - دونالدكسو ، جيري ويجانت ، تعريب أحمد حجازي ، " المحاسبة المتوسطة " الجزء الأول ، دار المريخ ، الرياض ، 1999 ، ص 248 .

[3] - نعيم حسني دهمش ، " قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية " ، عمان ، 1996 ، ص 7 .

[4] - مؤيد محمد علي الفضل ، " أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي في التقارير المالية الخارجية " دراسة اختبارية في العراق ، مجلة الإداري ، العدد77 ، يونيو 1999 ف ، ص 114 .

ويتضح لنا أنّ الاهتمام الواسع ، بقائمة التدفقات النقدية مردّه ، إلى أنّ هذه القائمة توفّر معلومات جديدة ليست متوفّرة في القوائم المالية الأخرى [1] .

وعند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتبع أسلوب تجميع انشطة المنشاة في ثلاثة مجموعات ،هي انشطة التشغيل وانشطة التمويل وانشطة الإستثمار .

2-4-4- قائمة الأرباح المحتجزة :

تُعد هذه القائمة لتوضيح المجالات ، التي وزّعت عليها أرباحها ، في نهاية الفترة المالية ، كما توضّح كذلك الجزء غير الموزّع من هذه الأرباح ، والذي يحتجز ليرحّل للفترة المالية التالية " ، وهي تشرح كيفية تعديل مقدار الرصيد المحتجز للميزانية العمومية بين تاريخين معينين [2] "

2-4-5- الملاحظات الهامشية والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية :

تعتبر هذه الملاحظات جزءً مكملاً للقوائم المالية ، وتشمل الإيضاحات حول السياسات المتبعة، في تقويم الأصول الثابتة ، والاستهلاكات " أسباب التغيرات في السياسات المحاسبية ، وتأثيرها على البيانات المالية ، أحداث لاحقة هامة " [3] ، طريقة تقويم المخزون السلعي ، العناصر المحتملة ، قياسات بديلة للتكلفة التاريخية ، بمعنى أنّها توفّر معلومات إضافية غير مقدّمة في صلب البيانات المالية ، ولكنها ضرورية لعرض عادل [4] .

أما الكشوف الملحقة ، والقوائم الإضافية فتتمثّل في الجداول الملحقة ، التي يُعتمد عليها لتفسير الرصيد الظاهر ، بالميزانية العمومية مثل ذلك إرفاق جدول يوضّح مفردات العقارات ، والمعدات وفقاً لأنواعها وإجمالي التكلفة ، ومجمع الاستهلاك ، وصافي القيمة الدفترية [5] ، كذلك القوائم الملحقة مثل قائمة لبيان أثر تغيرات الأسعار ، قائمة لبيان المعاملات مع الجهات العامة ... الخ .

---

[1] – علي العطار " أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية " ، مجلة التجارة والتنمية ، السنة الثانية :العدد التاسع ، مارس 2005 ، ص 12 .

[2] – فرنويستون ، يوجين برجام ، تعريب د.عدنان داغستاني ، عبد الفتاح الصحاني ، " التمويل الإداري (الجزء الأول) ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2003 ، ص 198 .

[3] – Frederick D.S. Choi, and otheres , " International Accounting " , Fourth edition , Prentice Hall , Australia , 2002 , PP. 88 . 133 .

[4] – معايير المحاسبة الدولية ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، 2001 ، ص 118.

[5] – وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، المحاسبة المالية " القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي " ، الدار الجامعية ، 1996 ، ص ص 229 – 230 .

2 -4 -6- تقرير الإدارة :

وتتضمن عادة خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين ، وكذلك تحليلات ، وتوقعات الإدارة عن المستقبل ، وأيضاً الإفصاح عن أهداف الإدارة ،وهذا التقرير يقدم معلومات هامة لا يمكن عرضها ضمن القوائم المالية، مثل الأحداث غير المالية والتغيرات الحادثة أثناء السنة التي تؤثر على عمليات المشروع وخطط النمو والتحسينات التكنولوجية في المشروع والتوقعات المستقبلية المتعلقة بالصناعة والاقتصاد ،ويمكن أن يتضمن كذلك معلومات عن العاملين داخل المشروع من حيث نفقات التطوير والتدريب المستقبلية،وتحديد مكافأة نهاية الخدمة وغيرها [1].

2 – 4 –7 – تقرير المراجع الخارجي :

" إنّ أحدث تقرير مالي يجب أن يشتمل على خطاب ، وأراء ، وملاحظات المراجع ، وكذلك على أية معلومات ملحقة [2] " .

فتقرير المراجع الخارجي يهدف إلى المصادقة على الحسابات الختامية والميزانيات، وإبداء الرأي حول مدى عدالتها ، بالإضافة إلى إعطاء الثقة لمستخدمي المعلومات ، على أنّ البيانات الواردة بالقوائم المالية قد تمّت مراجعتها من شخص محايد .

ويمكن أن يُستعمل تقرير المراجع لتأكيد الإفصاح عن معلومات معينة كالتغيّر في السياسات ، أو الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنها [3] .

2-5- حدود التقارير المالية كمصدر للمعلومات :

المقصود بحدود التقارير المالية انه بالرغم من توفر المعلومات ذات الخصائص النوعية والمفيدة في اتخاذ القرارات فإنه لا يزال بها أوجه قصور أو نقص لتحقيق أهدافها .

وقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB محددين أساسيين يلزم أخذهما في الاعتبار هما [4]:

أ- علاقة التكلفة / المنفعة .

تكمن صعوبة تحليل التكلفة/ المنفعة في أن التكاليف والمنافع لا تكون قابلة للقياس دائما.

---

[1] - محمد عمر غويلة ." مدى ملائمة القوائم المالية المنشورة في اتخاذ القرارات ،مرجع سابق ، ص83 .

[2] - Karvelis , leon j . " The Use and Useful ness of Governmental Fainancial Reports : the perspective of municipal investors " Research in Governmental and Nonprofit Accounting . vol . 3 , (partB) , 1987 , p 175 - 188 .

[3] - خالد أمين عبد الله ، استراتيجيات البورصات العربية والربط بينها ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، 1994 ، ص 152 .

[4] - دونالدكسو، جيري ويجانت، مرجع سابق ، ص 86 .

فهناك عدة أنواع من التكاليف مثل تكاليف النشر ، تكاليف المراجعة وتكاليف المنازعات القضائية المحتملة وتكاليف التحليل والتفسير ،وتتحقق المنافع لكل من معدي القوائم المالية (في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على جلب راس مال إضافي) والمستخدمين لها (في شكل تخصيص للموارد وربط للضرائب) ولكن القياس الكمي للمنافع يكون عادة أكثر صعوبة من التكاليف .

ب – الأهمية النسبية :

يعتبر بند معين هام نسبياً إذا كان إدراجه اوحذفه سوف يؤثر على او يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة في حين يكون غير هام نسبياً إذا كان إدراجه او حذفه لن يؤثر على متخذ القرار ، وبصفة عامة فإن البند يجب ان يكون له اثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه .

إن الأهمية النسبية من المفاهيم التي يصعب الإحاطة بها ،و بالتالي يمكن ان يكون تطبيقها او عدم تطبيقها محل خلاف .

وبالإضافة الى ذلك اضافت ادبيات المحاسبة قيدين اخرين هما [1]:

1- ممارسات الصناعة:

من الإعتبارات العملية الأخرى التي تتطلب أحيانا الخروج عن النظرية الأساسية ،الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومنشات الأعمال، على سبيل المثال ،في صناعات المرافق العامة يتم التقرير عن الأصول غير المتداولة في الميزانية اولاً وذلك لإبراز ماتتسم به الصناعة من كثافة في راس المال ، بالتالي فإنه عند العثور على مايبدو مخالفة لنظرية المحاسبة الاساسية ، فإنه يجب ان نحدد ما إذا كانت هناك طبيعة خاصة لهذا النوع من الاعمال ، تفسر هذا الخروج ام لا .

2- قاعدة الحيطة والحذر(التحفظ) :

كل ما يفعله التحفظ عند تطبيقه بصورة صحيحة – هو انه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة ، ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماماً مؤداها : إبتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل او صافي الأصول ،ومن امثلة التحفظ فى المحاسبة إستخدام مدخل التكلفة او السوق ايهما اقل في تقييم المخزون.

ويجب الا يتم إغفال نواحي القصور الاخرى التي تعاني منها التقارير المالية والتي تحد من استخدامها فى مجال اتخاذ القرارات ، ومن أهمها ما يلي :

أ- إن طبيعة المعلومات التي تظهرها القوائم المالية ، تفتقر إلى حد كبير لخاصية الملاءمة التي تعتبر العنصر الأهم من العناصر الواجب توافرها في المعلومات اللازمة لمتخذ القرار، ذلك لأن المعلومات

[1] - المرجع السابق ، ص 90 .

المحاسبية المحتواة في تلك القوائم ذات طبيعة تاريخية ، تعكس الأداء السابق فقط ، في حين أنّ محور اهتمام مستخدم هذه المعلومات ، سواء كان مستثمراً أو مقرضاً اوغيره بالمستقبل [1] .

ب- محتويات التقارير المالية :

قد تكون محتويات التقارير المالية مفيدة ، لمتخذي القرارات من وجهة نظر معديها ، ويوجد اختلاف بين المحاسبين والمستفيدين من هذه الناحية حول درجة أهمية المعلومات ، التي يتعيّن الإفصاح عنها ضمن القوائم ، والتقارير المالية ، مما قد يؤثّر سلباً على القوائم المالية ، والهدف المنشود من وراء إعدادها [2].

ج- اللّغة التي تُعد بها التقارير :

بمعنى أنّ المحاسبة لها قواعد ، ومفاهيم ، ومصطلحات خاصة بها ، تختلف عن المفاهيم، والمصطلحات للعلوم الأخرى ، فمعاني الكلمات التي ترد في القوائم ، والتقارير المالية قد تكون غير مفهومة لدى الكثير من مستخدميها ، وبالتالي تقع مسؤولية ذلك على المحاسبين ، أو معدّي التقارير المالية .

د- استخدام التقديرات :

حيث أنّ تراكم الأخطاء ، أو التحيّز في التقدير قد يسبب تشويهاً ، أو تحريفاً هاماً في القوائم المالية ، مثل أخطاء تقدير الديون المشكوك فيها ، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول ، وتكاليف البحث والتطوير [3] .

هـ- استخدام طرق محاسبية بديلة :

فالاختلاف في تطبيق الطرق المحاسبية ، مثل طرق تقويم المخزون ، وطرق الاستهلاك المتعددة ، التي تعتبر جميعها مقبولة قبولاً عاماً ، ولكنها قد تسبب اختلافات كبيرة في تحديد الدخل وتقييم الأصول.

---

[1]- طارق عبد العال ، سمير محمد الشاهد ، " المحاسبة على العمليات المصرفية الحديثة " ، اتحاد المصارف العربية ، 2000 ، ص 25 .

[2]- محمود إبراهيم تركي ، فاعلية التقارير المالية المنشورة في توصيل المعلومات المالية للمستفيدين منها في المملكة العربية السعودية " ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد العاشر ، العدد 12 ، جامعة الزقازيق ، مصر 1988 م ، ص 58 .

[3]- يوسف محمود جربوع ، سالم عبد الله جلس ، " المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية " ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2002 ، ص 97 – 98 .

و- غياب المعلومات النوعيّة والحقائق غير القابلة للقياس :

مثل قيمة الهيكل التنظيمي للمنشأة ، قدرة الإدارة على توليد الأرباح ، بعض الطلبيات الموجودة تحت التنفيذ ، وبالرغم من توفّر الأسباب المقبولة ، لتبرير غياب المعلومات النوعيّة، والحقائق غير القابلة للقياس كأسباب ذاتية التقديرات ، فإنّ مثل هذه المعلومات قد تكون مهمة جداً لاتخاذ قرارات من نوع معيّن [1] .

ز-2- الدعوة إلى تطوير وتبسيط عرض التقارير والقوائم المالية :

إنّ المعلومات المحاسبية التي توفّرها القوائم المالية ، ليست غاية في حد ذاتها ، وإنما هي أداة مثل أي أداة أخرى تتوقّف منفعتها على مدى القدرة على استخدامها ، لذلك يجب الاستعانة بكافة المؤثّرات لغرض الاستفادة الكاملة ، من المعلومات المالية مثل طريقة الأشكال البيانية ، بحيث يتم الاستفادة من حاسة البصر ، والرسوم المعبّرة ، في توصيل المعلومات لجميع المستفيدين ممّا يقلل من المشاكل الناجمة عن توصيل المعلومات بلغة المحاسبة ، التي لا يفهمها إلا عدد قليل من متخذي القرارات .
كما أوصت لجنة (SEC) معدّي التقارير المالية (المحاسبين) باستخدام الكلمات ، والجمل السهلة البسيطة التي يمكن فهمها بسهولة ، وأيضاً أوصت مراجعي التقارير المالية بأن تكون التقارير سهلة القراءة ، ومفهومة من القارئ العادي قبل نشرها للمستفيدين منها [2] .
ويمكن ان تطور التقارير المالية عن طريق معالجة اوجه القصور (المحدودية)، كما تم تناولها سابقاً .

---

[1]- رضوان حلوه حنان ، مرجع سابق ، ص 302 .

[2]- محمود إبراهيم تركي ، مرجع سابق ، ص 58 .

2-7-الخلاصة :

خلاصة هذا الفصل أنّه هدف إلى التعريف بالتقارير المالية ، وأهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي ، كذلك تناول التقارير المالية ودورها كوسيلة اتصال في توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها ، كما تمّ توضيح أهم التقارير المالية المتمثلة في القوائم المالية ، وأهم الكشوفات والملاحظات الأخـــرى المرفقة بها .

وأخيراً تناول حدود التقارير المالية كمصدر للمعلومات ، والدعوة إلى تطوير التقارير المالية، وسيتم في الفصل التالي ، تناول مفاهيم عن المعلومات المحاسبية ، من حيث خصائصها ، والإفصاح عنها ، وأهم مستخدميها ، وأثر غياب المعايير المحاسبية على جودة التقاريـــر المالية .

الفصل الثالث

خصائص المعلومات المحاسبية

ومستخدميها

مقدمة :

المحاسبة هي لغة الأعمال ، لأنّها تقوم بقياس ، وتوصيل المعلومات المحاسبية ، التي تعكس أداء المشروعات ذات الأنشطة المختلفة ، وتبيّن مراكزها المالية ، وتُعد الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية بمثابة القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية هذه المعلومات،لذلك يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات .

وتحتاج كثير من الجهات ، والأفراد إلى المعلومات ، والبيانات المالية لاستخدامها في اتخاذ العديد من القرارات الهامة ، فمثلاً المستثمر يحتاج إليها لاتخاذ قرار الاستثمار ، والمصرف يحتاج إليها لاتخاذ قرار الإقراض ، ومصلحة الضرائب لتحديد وعاء الضريبة ، ولذلك يجب أن تشتمل التقارير على كافة البيانات والمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات ، ويمكن القول بأنّ غياب المعايير المحاسبية يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تُعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة.

وبناءً على ما تقدّم فقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى الموضوعات التالية : -

1- خصائص المعلومات المحاسبية .

2- الإفصاح المحاسبي ، والأسباب التي تحد من نشر المعلومات المحاسبية .

3- المستخدمون والمستفيدون من التقارير المالية .

4-المعايير المحاسبية .

5- أثر غياب المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية .

3-1- خصائص النوعية للمعلومات المحاسبيّة :

إنّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، تشكّل معايير أساسية للاسترشاد بها ؛ في الحكم على مدى كفاءة ، وفاعلية تلك المعلومات وجودتها ، في تحقيق الأهداف المرجوّة منها، في أداء دورها في اتخاذ القرارات ، ولا شك أنّ تحديد الخصائص النوعيّة للمعلومات المحاسبيّة ، والاتفاق على محتوى كل منها ، والمقصود به يعتبر في منتهى الأهمية ، لضمان توفير معلومات تكون لها قيمة اقتصادية ، تساعد على تحقيق أهداف المحاسبة ، في مجال تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع بصورة مثالية ، " فالمعلومات التي ولدت خلال عملية المحاسبة ، تصمم لمساعدة المستخدمين على تمييز العلاقات ، والاتجاهات الرئيسية [1] "

وتعتبر أول دراسة في مجال البحث عن الخصائص النوعية للمعلومات ، لتقرير جودتها هي دراسة ASOBAT ،وهي بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة الصادر عن جمعية المحاسبة الامريكية ، حيث قررت اربعة صفات لتقييم مدى جودة او منفعة المعلومات المحاسبية وهي :الملاءمة ،القابلية للتحقق ، التحرر من التحيز ،واخيراً القابلية للقياس الكمي ،حيث إتجهت الجمعية نحو تحديد الاهداف والتي تم تناولها في الفصل السابق ، ومن ثم الإتجاه نحو تحديد المفاهيم ، وتشمل هذه المفاهيم جودة المعلومات المحاسبية ،وتقد تبنى مجلس معايير المحاسبة المالية هذا المنهج ن حيث اصدر البيان رقم 2 لعام 1980 بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ".

وتشتمل الخصائص الرئيسية المتفق عليها على أربع خصائص رئيسية ، هي الملاءمة ، القابليّة للقياس ، إمكانيّة الاعتماد عليها ، والقابليّة للمقارنة، كما هو موضّح بالشكل التالي :

---

[1] - Charles T. Horngren, and otheres , " Accounting " , sixth edition , prentice Hall,United States of America , New Jersey ,2005,P .606 .

الشكل رقم (3)

هرم خصائص جودة المعلومات (1)

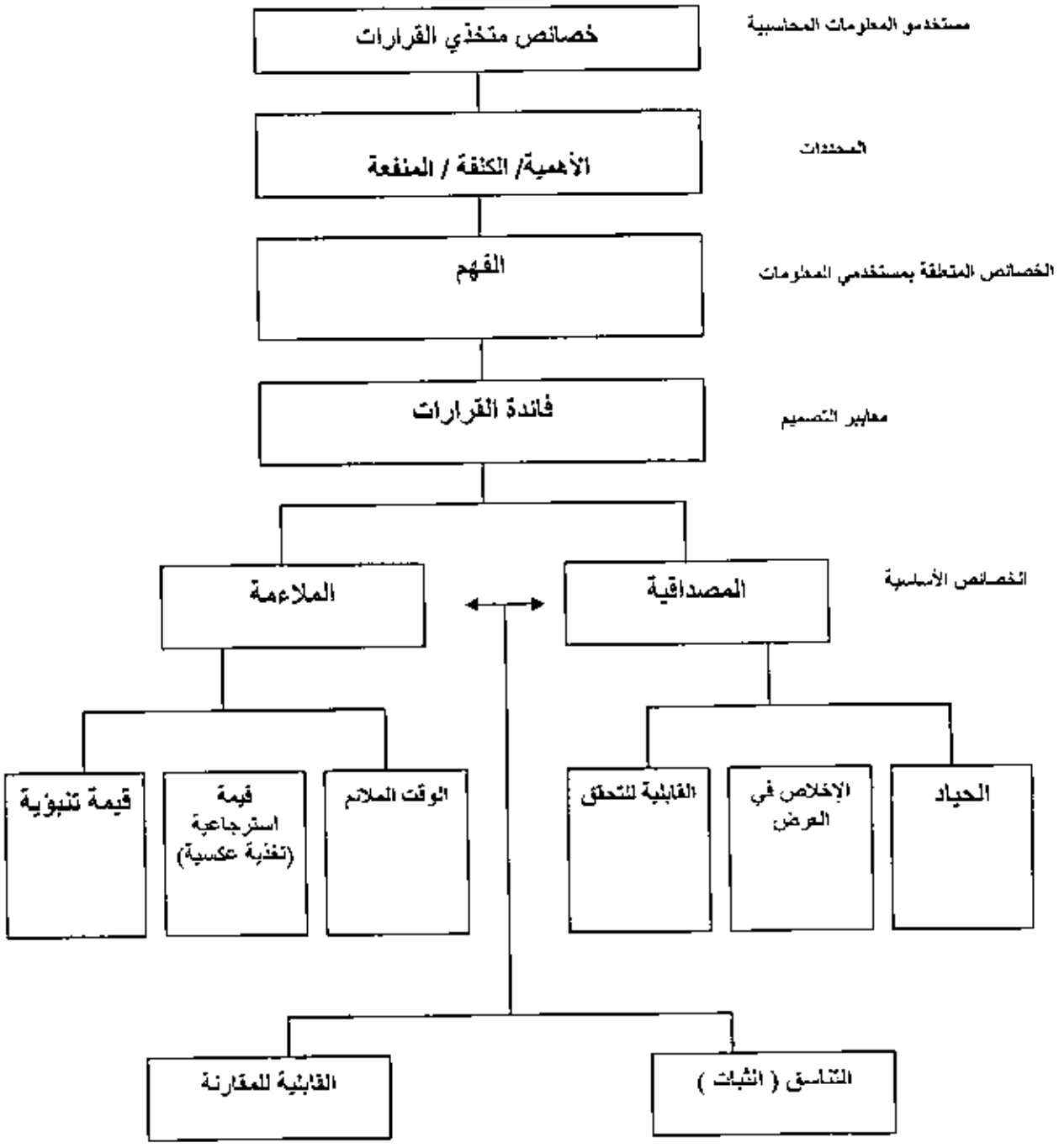

المصدر : فداغ الفداغ ، المحاسبة المتوسطة " النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول " ، الطبعة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 52 .

وفيما يلي شرح كل خاصيّة ، من تلك الخصائص الرئيسيّة ، وما تنطوي عليه من خصائص فرعيّة [1] .

أولاً : خاصية الملاءمة :

يساهم مفهوم الملاءمة بشكل كبير ، في تحديد العناصر التي تخضع للتسجيل المحاسبي ، والتي تخضع لعمليات المحاسبة بشكل عام ، وأيضاً في تحديد العناصر التي تدرج في التقارير والقوائم المالية ، " ويُقصد بالملاءمة صلاحيّة ، ومنفعة المعلومات للغرض من استخدامها سواء في التقييم والتصحيح ، أو التنبؤ في الوقت المناسب [2] .

فالمعلومات الملاءمة هي المعلومات ، التي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة ، وتساعد على تفسير التساؤلات ، والشكوك التي قد تكون في ذهن من يستخدم تلك المعلومات ، فالقرارات التي يتخذها المستخدم ، يصعب تقييمها بدون توفير المعلومات المحاسبية الملائمة [3].

وتنطوي خاصية الملاءمة على بعض الخصائص الفرعية ، وهي[4] : -

1- الأهمية : وتعني أنّ التقارير المالية ينبغي أن تفصح عن المعلومات المهمة ، وهي تلك المعلومات التي يؤدّي الإفصاح عنها ، أو كيفيّة معالجتها إلى التأثير على الشخص عند اتخاذ القرار .

2- توفير المعلومات في الوقت الملائم : وتعني أنّ المعلومات الملاءمة ، وهي المعلومات التي تُقدّم لمستخدميها في الوقت المناسب ، حتى يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والرقابة ، واتخاذ القرارات ، " فالفائدة من المعلومات المحاسبية ، تقل إذا لم يتم توفيرها للمستخدمين ضمن فترة معقولة [5] "

3- سهولة الفهم: حتى تتحقّق خاصيّة ملاءمة المعلومات المالية، فإنّ من الضروري أن تكون سهلة الفهم بالنسبة للأشخاص، الذين يتوافر لديهم إلمام مقبول بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبيّة، والذين يتوافر لديهم الوقت والرغبة في فهم تلك المعلومات والتقارير .

4- الإفصاح الكامل: وتعني هذه الخاصية النوعيّة للملاءمة أنّ المعلومات الملائمة، هي المعلومات الكاملة ، سواء كانت تلك المعلومات قابلة للقياس أو غير قابلة للقياس ، مثال ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية ، وطرق الاستهلاك ، وكيفية تقييم ، أو طرق تقييم البضاعة ... إلخ .

---

[1]- أحمد نور ، " مبادئ المحاسبة المالية " ، كلية التجارة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص 49.

[2]- مصطفى علي الباز ، " مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، جامعة عين شمس ، 1990 ، ص 170 .

[3]- الشحات محمد عطوة ، " دور المعلومات المحاسبية في ترشيد الاختيار لنماذج التقنية في المشروعات الاستثمارية في مصر " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1995 ، ص 155.

[4]- أحمد نور ، مرجع سابق ، ص 49 .

[5]- لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين ، 2001 ، ص 105 .

5- قيمة التغذية العكسيّة ، وقيمة القدرة على التنبؤ : يمكن للمعلومات أن تغيّر القرارات عن طريق تحسين قدرات متخذي القرارات ، على التنبؤ وتأكيد ، أو تصحيح توقعاتهم السابقة، وعادةً ما تقوم المعلومات بتلك الوظائف معاً إلا أنّ معرفة نتائج التصرفات ، التي تمّ القيام بها ستؤدّي إلى تحسين قدرات متخذي القرار ، على التنبؤ بالنتائج المستقبليّة لتصرفاتهم، فالتغذية العكسيّة تحقّق التحسين والتطوير المستمر للقرارات المتخذة [1] .

ثانياً : إمكانيّة الاعتماد على المعلومات الماليّة (المصداقية):

تشير خاصيّة إمكانية الاعتماد على المعلومات الماليّة ، إلى مستوى الثقة الذي يمكن أن يضعه من يستخدم القوائم المالية في المعلومات ، والقيم الواردة بها ، وكلما كان القياس المحاسبي يعبّر بصدق عن العناصر ، والقيم المراد قياسها ازدادت درجة الاعتماد عليه ، وتنطوي هذه الخاصية الرئيسيّة للمعلومات المالية على خمسة خصائص فرعيّة ، وهي[2] :

1- التوافق بين القيمة المقاسة والخصائص – السمات – المراد قياسها :

تزداد درجة الاعتماد على القوائم المالية كلما عبّرت المقاييس المحاسبيّة بصدق عن الخصائص ، أو القيم المراد قياسها .

2- الموضوعية (الحياد):

إنّ المعلومات المحاسبيّة التي يمكن الاعتماد عليها ، هي المعلومات الموضوعيّة المحايدة وغير المتحيزة ، وتعني الموضوعيّة في هذا الصدد أنّ القياس المحاسبي يتوافر فيه الخصائص التالية :

أ- أن يكون هذا القياس محايد ، وغير متحيز لأي نوع من أنواع الاستخدامات التي ستوجّه إليها القوائم المالية ، أو مجموعة من المستخدمين .

ب- أن تكون المعلومات المحاسبيّة مؤيّدة بمستندات .

3- إمكانية التحقّق :

من الضروري أن يتوافر في القوائم ، والمعلومات المالية إمكانية التحقّق منها ومراجعتها، وذلك حتى يمكن الاعتماد عليها ، بمعنى أن تستند تلك المعلومات إلى أدلة واضحة قابلة للفحص والتحقّق والمراجعة .

---

[1]- محمود يوسف الكاشف ، " مدخل مقترح لتطوير دور المعلومات المحاسبية في إطار المفهوم المتكامل للجودة الشاملة ، مجلة الإدارة العامة ، المجلد الأربعون ، العدد الثالث ، الرياض ، 2000 ، ص 472 .

[2]- احمد نور ، مرجع سابق ، ص 52 .

4- توضيح عدم التأكّد بالنسبة للمستقبل :

تشتمل القوائم المالية عادة على المعلومات التي حدثت فعلاً ، ولا تشتمل على المعلومات المتعلّقة بمخاطر الاستثمار ، ولكنها قد تُدرج ضمن الملاحظات ، أو المعلومات الإضافية المرفقة بتلك القوائم ، وفي هذه الحالة ينبغي أن توضّح تلك القوائم بما لا يدع مجالاً للشك أنّها معلومات تقديريّة تنطوي على عناصر عدم التأكّد .

5- توضيح تأثير الفترات الزمنية :

يمكن تحديد نتيجة أعمال المشروع بمنتهى الدقّة في نهاية حياة المشروع ، أما تحديد نتيجة أعماله في فترة أقل من نهاية حياته ، فإنّ ذلك يخضع لبعض التقديرات ، ويتم اللجوء إلى تلك التقديرات ، حتى يمكن تقديم المعلومات في الوقت الملائم ، وينبغي أن توضّح القوائم المالية تأثير تقسيم حياة المشروع إلى فترات زمنية ، أو ما يترتب على ذلك من تأثير على بعض الأرقام والقيم التي تشتمل عليها تلك القوائم .

ثالثاً : القابلية للمقارنة :

يبني المقرضون ، والمستثمرون قراراتهم ، على أساس ما يقومون به ، من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المنشأة عن فترات زمنيّة عديدة ، أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمنشآت المختلفة في نفس الصناعة ، وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لا بد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة ، ويتطلّب تحقيق تلك الخاصيّة ضرورة توافر خاصيتين فرعيتين هما :

1- التجانس :

تعمل خاصيّة التجانس على توفير إمكانية مقارنة النتائج الخاصة بمنشأة معينة ، عن فترات زمنية متعددة ، وتتطلّب هذه الخاصية استمرار استخدام نفس الإجراءات المحاسبيّة من فترة لأخرى ، ولا يعني هذا أنّ المنشأة لا تستطيع تغيير الإجراءات المحاسبية ، التي تستخدمها مطلقاً ، ولكن إذا تمّ التغيير ينبغي أن توضّح القوائم هذا التغيير ، وتبيّن أثاره على نتيجة الأعمال والمركز المالي ، ويعمل هذا الإجراء أيضاً على التحقّق من إمكانية مقارنة الأرقام الخاصة بالفترات المحاسبيّة المختلفة ، ويتطلّب مبدأ التجانس استخدام نفس التبويب ، والتصنيف ، والملاحظات من فترة إلى أخرى .

2- توحيد أو تماثل الممارسة بين المشروعات :

لا شك أنّ تماثل ، أو توحيد الممارسة المحاسبيّة بين المشروعات المختلفة في نفس الصناعة ، يعتبر مطلباً أساسيّاً لإمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات الخاصة بتلك المشروعات في نقطة زمنية معينة ، فقيام أحد المشروعات باستخدام إجراء محاسبي معين ، وقيام آخر باستخدام إجراء أخر لمعالجة نفس المشكلة ، قد يجعل الأرقام الخاصة بهذين المشروعين غير قابلة للمقارنة .

خامساً : الثبات :

بمعنى أنّ المشروع ، أو الجهة تطبّق نفس القواعد المحاسبيّة على المعاملات الاقتصادية، من فترة لأخرى ، أي أنّه الثبات في قياس ، وعرض المعلومات المحاسبيّة من فترة لأخرى ، بما يمكّن من إتمام عملية المقارنة بكفاءة وفاعلية [1] ، وهذا لا يعني أنّ المنشأة لا يمكن أن تتحول من طريقة إلى أخرى ، فالمنشآت يمكن أن تغيّر طرقها المستخدمة [2] ، ولكن يجب الإفصاح ، عن هذا التغيير وبيان أثره على نتائج أعمال المنشأة .

3-2- الإفصاح المحاسبي :

الإفصاح المحاسبي ، هو المرحلة التي يستطيع من خلالها المحاسبون التعبير ،عن جهودهم ، في توفير المعلومات المحاسبيّة [3] ، بمعنى أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسيّة ، التي تهم الفئات الخارجيّة عن المشروع ، والتي تساعدهم على اتخاذ القرار الاقتصادي نحو المشروع بصورة رشيدة [4] ، وبصفة عامة هو تقديم البيانات ، والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ، ومضمون صحيحين وملائمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات .

وكان (Moonitz 1961) من أول الداعين إلى تبنّي مفهوم المستوى الواقعي للإفصاح وذلك في دراسة صدرت له عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، إذ لخّص مفيومه للإفصاح بالقول يجب على التقارير المحاسبيّة أن تفصح عن المعلومات الضرورية بالقدر الذي يجعلها غير مضللة [5] . فالإفصاح يلعب دوراً مهماً في نظرية المحاسبة ، لما له من آثار واسعة تشمل كل ما يتعلّق بالتقارير المحاسبية ، وحتى تكون المعلومات المقدّمة مفيدة، وملائمة يجب أن يتناسب حجم الإفصاح مع حجم ، ومدى تعقّد العمليات داخل المؤسسة [6] .

---

[1]- دونالدكيسو وجيري ويجانت ، مرجع سابق ، ص 71 .

[2]- فداغ الفداغ ، مصدر سابق ، ص 56 .

[3]- الشحات محمد الزنقراني ، " مدى تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الأعمال العام " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 1992 ، ص 633 .

[4] – محمد فداء الدين بهجت ، " الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجعة الخارجية منه " ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، شبكة المعلومات (نت) ، 2005 ، www.kau.edu.sa/center./sps/page-050.htm#head

[5]- محمد مطر ، " دور الإفصاح في تعزيز التحكم المؤسسي " ، مجلة التجارة والتنمية ، السنة الأولى، العدد السادس، ديسمبر2004 ، ص 43 .

[6]- اتحاد المصارف العربية ، العدد 278 ، يناير ، 2004 ، ص 58 .

3-2-1- أهمية الإفصاح :

قد تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبيّة ، في عصرنا الحاضر بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال ، وبعد أن أصبحت التقارير المالية المنشورة مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ، ومما لاشك فيه أنّ وجود أي نقص في المعلومات ، التي يتوقّعها مستخدمو البيانات المالية ، والتي تكون عوناً لهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة ، تؤدّي إلى قيامهم باتخاذ قرارات غير سليمة تترتّب عليها نتائج سلبية ، فالنوعية المحدودة للمعلومات العامة خصوصاً في التقارير المالية تشكل قيد رئيسي ، على قدرة مستخدمي المعلومات على التصرّف واتخاذ القرارات المناسبة " [1] .

وعلى العكس من ذلك فإنّ توفّر مستوى كافٍ من الإفصاح ، في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبيّة ، على اتخاذ القرارات الرشيدة [2] .

3-2-2- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبيّة :

تترك البدائل المختلفة من أساليب ، وطرق عرض المعلومات في التقارير المالية المنشورة أثار مختلفة على مستخدمي هذه المعلومات ، من هنا يتطلّب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات المحاسبيّة بأساليب ، وطرق يسهل فيمها ، كما يتطلّب أيضاً ترتيب ، وتنظيم تلك المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقيّة ترتكز على الأمور الجوهرية وفقاً لمبدأ الأهمية النسبيّة ، وبشكل يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة ، فالمعلومات المحاسبية يجب أن تنشر في القوائم المالية بشكل منظم حتى يمكن أن تختبر على نطاق واسع [3] .

وعلى هذا الأساس تلزم المعايير المحاسبيّة بالإفصاح عن المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية ، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تقل أهمية ، خصوصاً ما يتعلّق بالتفاصيل ، إما في الملاحظات (الإيضاحات) المرفقة بتلك القوائم ، أو في الجداول الملحقة بها ، كما تقضي أيضاً

---

[1] John . Holland " Financial Reporting , Private Disclosure and the Corporate Governance Role of Financial Institutions ", Journal of Management and Governance.vol.3,1999,pp 161-187 .

[2] محمد شريف توفيق ، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة في معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد (61) ، 1989 ، ص 113 .

[3] Weets and M. jegers. "Ananalysis of Financial Statement Coherence and Audit Firm Quality Differences " , Tijdschrift Voor Economie en Management" , Vol .xlv , 3 , 2000 , p .342.

بأنه إذا ما تطلّب الأمر في بعض الأحيان أن يتم الإفصاح ، عن المعلومة الواحدة نفسها ، في أماكن متعددة من البيانات المالية ، وذلك إذا كانت على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمستخدم [1] .

3-2-3- المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية [2] :

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية .

2- تحديد الأغراض ، التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية .

3- تحديد طبيعة ، ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها .

3-2-4- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

وحتى يتحقّق الهدف ، من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ألا وهو خدمة ، وإفادة مستخدمي المعلومات " لا بد أن تقدم المعلومات المحاسبية بلغة متفق عليها ، ومفهومة من قبل مستخدمي القوائم المالية " [3] ، وضرورة توافر معلومات مالية دقيقة ، ومحدثة بصورة دورية منتظمة ، ومن المفترض أن تكون شروط الإفصاح المحاسبي أكثر صرامة ، من حيث المدة ونوعية المعلومات ، الأمر الذي يترتّب عليه ضرورة وجود أسس محاسبية محدّدة وملزمة [4] لأنّ تجميع المعلومات ، والتقرير عنها بشكل منظم ، وتقديمها عند الحاجة إليها يساعد على توفير تغذية عكسية سريعة ، عن نتائج القرارات التي يتم اتخاذها من قبل المستخدمين [5] .

---

[1] - محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 43.

[2] - محمد مطر وآخرون ، " نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات " ، الطبعة الأولى ، دار حنين للنشر والتوزيع . عمان ، 1996 ، ص 371 .

[3] - مجلة الدراسات المالية ، "هل تعكس القوائم المالية الحقيقة المالية للمؤسسة " ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، مارس 2002 ، ص 14 .

[4] - إبراهيم أحمد بالخير ، " تحفيز الاستثمار المحلي من خلال الوساطة المالية " ، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي (الواقع والآفاق) ، قسم الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، 2003 ، ص 14 .

[5] - سمية أمين علي ، " فاعلية نظم معلومات المحاسبة الإدارية في توفير احتياجات المستخدمين الداخليين من منظور المدخل التوفقي " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 61 ، كلية التجارة ، القاهرة ، 2003 ، ص 133.

وحتى تقدّم ، أو تتوفّر معلومات محاسبية مفيدة ، وليا دور فعّال في اتخاذ القرارات لا بد من التأكيد على تحسين نظم المعلومات ، التي عن طريقها يتم الحصول ، على المعلومات المناسبة [1] .

3-3- الأسباب التي قد تؤدّي ، إلى عدم نشر المعلومات المحاسبية :

تعتمد القرارات ، التي يتخذها مستخدمو المعلومات المحاسبية ، على المعلومات المتاحة لهم ، بالتالي يجب أن تُنشر المعلومات المحاسبية ، في القوائم المالية بشكل منظّم حتى يمكن أن تُختبر على نطاق واسع [2] ، ويُستفاد منها في اتخاذ القرارات ، إلا أنّ المعلومات قد تكون أحياناً متوفّرة لدى جهات معينة لكنها غير متوفّرة ، أو متاحة للمستخدمين بشكل عام لعدّة أسباب والتي من أهمها [3] : -

1- ارتفاع تكلفة نشر هذه المعلومات .

2- تدنّي مستوى مصداقية الإفصاح .

3-عدم وعي معدي المعلومات بأهمية هذه المعلومات لمستخدميها (للمستثمرين مثلاً) وحاجاتهم لهذه المعلومات .

4- السرية المبررة ، أو غير المبررة وعدم الرغبة في نشر المعلومات (إخفاء المعلومات).

5- عدم توفّر القنوات اللازمة لنشر هذه المعلومات .

6- عدم توفّر القوانين ، والتشريعات ، والمعايير المهنية المنظمة لعملية ال

3-4- مستخدمو المعلومات المحاسبية

ممّا لاشك فيه أنّ المحاسبة ، ليست غاية بحد ذاتها ، وإنّما وسيلة لتحقيق جملة من الغايات ، وفي مقدمتها حاجة عدّة جهات ، وأطراف داخلية ، وخارجية إلى المعلومات المحاسبية ، لاستخداميا في اتخاذ قراراتها ، ومما يزيد من أهمية تلك المعلومات لمستخدميها كونها مقاسه بوحدات نقدية معبّرة عن أحداث اقتصادية ، ومعاملات عديدة تتحقق يومياً لدى الوحدات الاقتصادية .

إنّ المحاسبة عموماً تمارس ، وظيفة القياس المحاسبي للأحداث التي تمارسها الوحدات الاقتصادية وتوصيل أو إبلاغ المستخدمين بالمعلومات المحاسبية ، التي من شأنها مساعدتهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالوحدات الاقتصادية [4] .

---

[1]- سالم بن غربية ، " معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في الجماهيرية " ، مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، خريف 1989 ، ص 126 .

[2]- Weets and M. Jegers. op. , pp . 339 – 357 .

[3]- مصطفى محمد صالح ، " دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في الاستثمار في الاقتصاد الليبي " ، ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي (الواقع والأفاق) ، قسم الاقتصاد ، جامعة قار يونس ، 2003 ، ص 4 .

[4]- كمال عبد العزيز النقيب ، مرجع سابق ، ص 298 .

وفي الفصل السابق من هذه الدراسة تمّت الإشارة إلى أنّ الهدف من إعداد التقارير المالية ، هو توفير المعلومات التي تمكّن مستخدميها ، من اتخاذ أفضل القرارات سواء في مجال الاستثمار ، أو منح القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها ولكي يؤدّي المحاسب مهمته بصورة فعّالة فإنّه ينبغي أن يكون لديه صورة واضحة عن أولئك الذين يستخدمون هذه المعلومات التي يقوم بإعدادها ، ونماذج القرارات والأحكام التي يتخذونها بالاستناد إلى تلك المعلومات ، مع الأخذ في الاعتبار تعدد وتنوّع المجموعات والفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، واختلاف احتياجاتهم ، وذلك تبعاً لاختلاف مصالحهم في المشروع أو الوحدة الاقتصادية ، فمتخذو القرارات ، أو المستخدمون يختلفون كثيراً ، فكل فئة من مستخدمي المعلومات لها أهداف تسعى لتحقيقها قد تختلف ، أو تتعارض مع أهداف الفئات الأخرى المستخدمة لنفس المعلومات ، ومن هذه الاختلافات [1] :

1- أنواع القرارات التي يتخذونها .

2- الطريقة المستخدمة في اتخاذ القرارات .

3- المعلومات التي يمتلكونها ، ويستطيعون الحصول عليها من المصادر الأخرى .

ونتيجة لذلك فإنّ المعلومات لكي تكون مفيدة يجب أن يكون هناك ارتباط ، أو علاقة بين هؤلاء المستخدمين للمعلومات ، والقرارات التي يتخذونها ، وذا الرابط هو لفهم نوعية المعلومات التي تمكّن مستخدميها من فهمها لاستخدامها الاستخدام الأمثل .

ويعتمد عدد كبير من هؤلاء المستفيدين على المعلومات المالية ، باعتبارها المصدر الرئيسي لقراراتهم [2] ، وذلك لعدم وجود مصدر آخر لديهم للحصول ، على معلومات إضافية لتلبية احتياجاتهم الخاصة من المعلومات .

ويمكن تقسيم مستخدمي البيانات المحاسبية ، وأوجه استخداماتها إلى مجموعتين رئيسيتين ، هما : -

1- المستخدمون الداخليون .

2- المستخدمون الخارجيون ، وهم الفئة المستهدفة في هذه الدراسة .

---

[1]- فداغ الفداغ ،مرجع سابق ، ص 51 .

[2]- دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، الاتحاد الدولي للمحاسبين، وترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2003، ص 141.

شكل رقم (1)

مستخدمي التقارير المالية

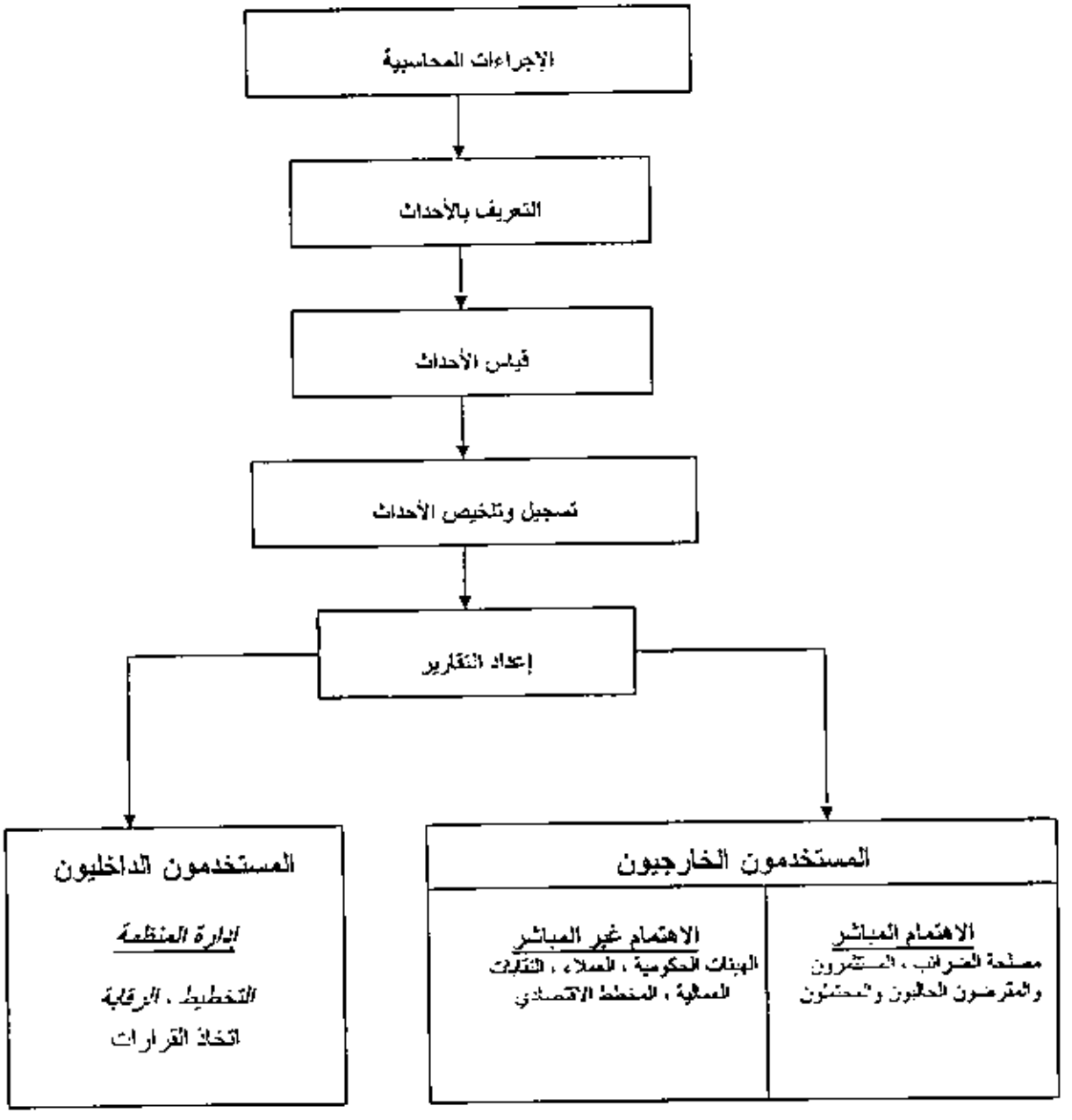

* المصدر : السيد عبد المقصود دبيان ، وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، " في مبادئ المحاسبة المالية " ، الدار الجامعية ، بيروت 1997 ، ص 17 .

ويُعرف المستفيدون الخارجيون بأنهم الأشخاص ، الذين لهم اهتمام مالي في المشروع لكنهم لم يشتركوا في العمليات اليومية لذلك المشروع [1] ، ويتّصف مستخدمو التقارير المالية من خارج المشروع بأنّ لديهم نطاقاً واسعاً ، ومتضارباً من المصالح ، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل ، وتفسير المعلومات المالية ، حيث تختلف الحاجة للمعلومات، ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها المستخدم [2].

- ويمكن تقسيم المستفيدين الخارجيين من القوائم المالية ، إلى مجموعتين رئيسيتين كالآتي [3] :

أ- مستفيدين لهم اهتمام مباشر بالمنشأة :

تشمل هذه المجموعة المستثمرين الحاليين - أصحاب حقوق رأس المال - والمرتقبين ، المقرضين الحاليين ، والمرتقبين ، مصلحة الضرائب ، الجهات العامة الإشرافية ، إدارة المنشأة ، موظفيها ، عملائها وموردّيها ، وفيما عدا إدارة المنشأة يعتبر المستفيدون في هذه المجموعة مستفيدين خارجيين نظراً لانعدام درايتهم اليومية بأنشطة المنشأة .

ب- مستفيدين لهم اهتمام غير مباشر بالمنشأة :

تشمل هذه المجموعة الدوائر العامة الرقابية ، والدوائر العامة المسؤولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني ، ويعتبر المستفيدون في هذه المجموعة مستفيدين خارجيين نظراً لانعدام درايتهم اليومية بأنشطة المنشأة .

- كما يمكن تقسيم المستفيدين في المجموعتين السابقتين حسب قدرتهم ، أو سلطتهم على تحديد المعلومات ، التي يحتاجون إليها من المنشأة إلى مجموعتين ، كالآتي :

أ- مستفيدين لديهم القدرة ، أو السلطة على تحديد المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة ، وتشمل هذه المجموعة مصلحة الضرائب ، إدارة المنشأة ، الدوائر العامة الرقابية والدوائر المسؤولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد الوطني .

ب- مستفيدين ليست لديهم القدرة أو السلطة على تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها من المنشأة ، وتشمل هذه المجموعة باقي قطاعات المستخدمين على الرغم من أنّ بعض المقرضين قد تتوافر لديهم القدرة على تحديد بعض المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة ، ولكن نظراً لعدم قدرة هذا القطاع من المستفيدين على تحديد المعلومات المحاسبية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية المقدّمة إليهم ، فقد تمّ تصنيفهم ضمن هذه المجموعة من قطاعات المستفيدين .

---

[1]- Jan R . Williams and others , " Financial Accounting " eleventh edition , Mc.Graw-Hill , New york , 2001,P8.

[2]- نعيم حسني دهمش ، " القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً " ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان الأردن ، 1995 ، ص 11 .

[3]- دراسة تحليلية لأهداف المحاسبة المالية في المملكة العربية السعودية ، شبكة المعلومات ، www.google.com,17,2,2004.

ويمكن إيضاح المستخدمين الخارجيين الرئيسيين ، كما يلي :

3-4-1- المستثمرون الحاليون والمرتقبون :

إنّ الاختيارات التي تواجه المستثمرين الحاليين ، والمرتقبين فيما يتعلّق بمنشأة معينة ، هي بيع حق من حقوق الملكية في المنشأة ، أو الاستمرار في حيازته ، أو شراء ، أو عدم شراء حق من هذه الحقوق ، فالمستثمر الحالي الذي يواجه اختيار البيع ، أو الحيازة يحتاج إلى معلومات تساعده في تقييم المحصلة المحتملة لكل بديل ، والنتائج الاقتصادية التي تصاحبه، والمستثمر المرتقب يحتاج إلى معلومات محاسبية كأساس لاتخاذ قرار بشأن الاستثمار ، أو عدم الاستثمار في المنشأة أو المشروع " ، بمعنى أنّ المستثمرين لاتخاذ قراراتهم يعتمدون على تشكيلة المعلومات المقدمة في التقارير المالية [1] " فعندما ينتج المزيد من المعلومات ، ويتم نشرها عن الشركات يمكن أن يتوقع المستثمرون بسهولة أداء مثل هذه الشركات ، ويقيّمون توزيع أسعار أسهمهم [2] .

3-4-2- المقرضون الحاليون والمرتقبون :

يجب أن تُعنى التقارير المالية باحتياجات المقرضين الحاليين ، والمرتقبين من المعلومات المالية ، والتي تتمثّل في معرفة مدى مقدرة المشروع على السداد ، وذلك عن طريق معرفة مقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية الداخلة ، ومدى كفاية هذه التدفقات ، وبقع اختيار المقرضين الحاليين ، والمرتقبين في مجموعتين [3] .

أ- القرارات الأساسية فيما يتعلّق بالإقراض ، أو عدم الإقراض ، وبيع سنداتهم ، أو الاستمرار في حيازتها ، وتجديد القروض ، أو عدم تجديدها .

ب- القرارات الثانوية التي تنطوي على الترتيبات المتعلّقة بالضمان ، ومعدلات العائد ، وشروط السداد وتواريخ الاستحقاق .

3-4-3- الدائنون :

اهتمامات الدائنين تنصب على معرفة مدى مقدرة المشروع ، على سداد الديون عند استحقاقها ، أو بدرجة اليسر المالي الذي يتمتع به المشروع ، وأيضاً معرفة مدى استقرار حجم مبيعات المشروع بدليل حجم المبيعات للمنتجات ، التي تستخدم خامات في إنتاجها ، ومعرفة مدى ربحية تلك العمليات .

---

[1] - Lawrevsine and others " Financial Reporting and Analysis " , Second Edition , Prentice Hall , New Jersey , 2002 , P 2 .

[2] - Daniel zeghal , " firmsize and the informational content of financial statements " journal of financial and quantitative analysis , vol , 19 , No , 3 , SEP , , 1984 , PP , 299 – 310 .

[3] - هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس الخليج العربي ، " الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأهداف والمفاهيم) " ، الرياض ، أغسطس ، 2003 ، شبكة المعلومات – الإنترنت – .

3-4-4- العملاء والموظفون [1] :

يتبلور اهتمام العملاء خصوصاً الدائمين منهم ، والموظفين بالمنشأة في مقدرة المنشأة على الاستمرار كمصدر ، من مصادر احتياجاتهم ، سواء للدخل في حالة الموظفين ، أو المواد والخامات في حالة العملاء ، وكل ذلك يعتمد على مقدرة المشروع ، على توليد التدفقات النقدية الداخلة .

3-4-5- الجهات العامة :

الجهات العامة قد تكون لها اهتمامات خاصة ، أو عامة لما تنشره الشركات من معلومات وبيانات محاسبية ، وقد يزداد دور هذه الجهات ، مع تزايد دور الدولة في المجتمعات الحديثة، واضطلاعها بالكثير من المهام التي يترتّب عليها زيادة اهتمام تلك الجهات (العامة) ، بالتقارير المالية المنشورة من أجل الإيفاء باحتياجاتها من المعلومات المحاسبية [2] ، وتعد الشركات ، والمنشآت في المجتمع ركيزة أساسية في التخطيط الاقتصادي ، والاجتماعي للدولة ، ومن المؤكّد أنّ إدارة عملية التخطيط تسعى إلى النجاح في مراحله المختلفة بإعداد الخطط العامة ، ومراقبتها وتقييم الأداء الناتج عن هذا التخطيط ، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من وجود قدر كاف من البيانات ، والمعلومات المحاسبية عن نشاط أي قطاع من قطاعات الدولة المختلفة ، وبالتالي فإنّ حسابات تلك المشروعات تعتبر مصدراً رئيسياً وهاماً من مصادر المعلومات المالية ، التي تعتمد عليها الدولة في اتخاذ القرارات .

ومن الملاحظ للنشاط الاقتصادي ، والتقسيم الإداري في ليبيا يمكن معرفة الأجهزة التالية [3] :

1- أجهزة التخطيط .

2- أجهزة الرقابة .

3- مصلحة الضرائب .

ولا بد من نشر الوعي المحاسبي لدى مستخدمي المعلومات ، في الأجهزة السابقة ، وخصوصاً مقدري الضرائب ، بحيث يتمكنون من اكتشاف أي تلاعب في الأمور المحاسبية يؤدي إلى إخفاء الأرباح الحقيقية [4] .

---

[1] - دراسة تحليلية لأهداف المحاسبة المالية ، في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق .

[2] - عبد العزيز اعبيد أبو بكر - مرجع سابق - ص 25 .

[3]- مصطفى ساسي أبو القاسم افتوحة - الإفصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الليبية التابعة لأمانة الصناعات الاستراتيجية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1992 ، ص 26 .

[4]- وليد زكريا صيام ، " العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة ، دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، مجلد 9 ، عدد 2 ، مايو 2002 ، ص 235 .

وهناك طوائف أخرى تحتاج إلى المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية ، ولكن ليس بصورة مباشرة ، ومن هذه الطوائف المحللون الذين يستخدمون هذه المعلومات المتاحة بالقوائم المالية ، حيث يكون المحلل المالي قادر على فهم هذه المعلومات ، ودمجها مع البيانات الأخرى لاستخلاص مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية ، وسداد الالتزامات [1] ، فالتحليل المالي للبيانات التي تمّ جمعها يعتبر أحد الوسائل الفعالة في دراسة مصادر الأموال ، واستخداماتها [2] ، وهو يوضح مواطن الضعف ، والقوة والاتجاهات السائدة ، كما يشير إلى المجالات التي يتعيّن إصلاحها في المستقبل [3] .

3-5- المعايير المحاسبية:

حسب تقرير ASOBAT فإن معايير المعلومات المحاسبية تمثلت في الآتي :

1- معيار الملاءمة .
2- معيار القابلية للتحقق .
3- معيار عدم التحيز .
4- معيار القابلية للقياس الكمي .

فالمحاسبة تؤثّر بصفة مستمرة على بيئتها وتتأثّر بها ، وبالتالي يوجد اهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية والممارسة المهنية ، فالمعايير ترفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية ، وغيابها يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث المالية للوحدات الاقتصادية، ولقد كان لمستخدمي قوائم المحاسبة المالية حاجات متطابقة ومتعارضةاحياناً، لأنواع متنوعة من المعلومات المالية ، ولمواجهة هذه الاحتياجات ، وللوفاء بمسؤولية الإدارة عن التقارير المالية عن الأصول المملوكة لهم يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة معروفة من القوائم المالية ذات الغرض العام بحيث تصور هذه القوائم بصورة عادلة وواضحة وكاملة الموقف المالي ، ونتائج عمليات المنشأة ، وعند إعدادهم للقوائم المالية يواجه المحاسبون المخاطر المحتملة للتحيز ، وخطأ التفسير ، وعدم الدقة والغموض ، ومن أجل تقليل هذه المخاطر ، حاولت مهنة المحاسبة وضع هيكل نظري يحظى بالقبول العام ، وتتم ممارسته على نطاق واسع فبدون هذا الهيكل النظري سيقوم كل محاسب ، أو منشأة بوضع الهيكل النظري الخاص بها ، واستخدامه في الممارسة على أن يقوم قراء القوائم المالية بتطويع أنفسهم مع ممارسات المحاسبة ، والتقرير المالي لكل منشأة على حده ، ونتيجة لذلك سيكون من المستحيل إعداد قوائم مالية تقبل المقارنة .

---

[1] - Edward j . Ketz " "TheObjectives of Financial Reporting ",Accounting To Day , Jul , 2003 Vol.17,No .12,2003 , PP . 8-9

[2] - يوسف العادلي ، " الأبعاد الإدارية لنظم المعلومات المحاسبية " ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 25 ، كلية التجارة - جامعة القاهرة ، 1980 ، ص 194 .

[3] - اتحاد المصارف العربية ،العدد 278 ، كانون الثاني 2004 ، ص 35 .

لهذا تبنّت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير ، والإجراءات التي أطلق عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، حيث يشير مصطلح " المتعارف عليها " ، إما إلى قيام جهة تنظيم محاسبي ذات سلطة ، بوضع مبدأ للتقرير المالي في مجال معين ، أو إلى أنّ هناك ممارسة محاسبية معينة قد حظيت بالقبول العام على مدار الزمن ، بسبب تطبيقها على نطاق واسع ورغم أنّ هذه المبادئ ، والممارسات قد أثارت كلاً من الجدل والانتقادات ، فإنّ أغلب المحاسبين ، وأعضاء المجتمع المالي ينظرون إليها باعتبارها المعايير ، والإجراءات التي ثبت فائدتها على مدار الزمن .

3-5-1- أثر غياب المعايير المحاسبية على مستوى التقارير المالية:

إنّ غياب معايير المحاسبة سيفتح المجال لتعدد طرق وسبل القياس المحاسبي ، هذا بالإضافة إلى ترك الحرية الكاملة للإدارة في تبنّي أي منها بما يمكن أن يتعارض مع النفع العام ومصالح فئات المجتمع المختلفة .

وبالتالي فإنّ غياب معايير المحاسبة سيترتّب عليه الآثار السلبية التالية [1] : -

1- تباين الأسس ، والطرق التي ستستخدمها المنشأة في معالجة العمليات ، والأحداث المالية المتماثلة ، ومن صعوبة مقارنة النتائج والمراكز المالية لها .

2- فتح المجال لاستخدام أساليب ، وطرق لا تكفل كفاية قياس ، وعرض الأحداث المالية المؤثّرة على المنشأة بما ينعكس بشكل سلبي ، على اتخاذ القرارات المتعلّقة بمجالات التخطيط، والرقابة وتقييم الأداء.

3- تبعية المعلومات والبيانات التي يحصل عليها المستخدمون والمستفيدون لما تراه إدارات المنشآت مناسباً ، وتود الإفصاح عنه بالأساليب التي تختارها ، هذا في حين أنّ وجود المعايير المحاسبية سيحد من الاجتهادات والتناقضات في المزاولة ، ويخلق نوعاً من الاتفاق بشأن دلالة المصطلحات والمفاهيم وبالنتيجة فإنّ التفاوت في الآراء المحاسبية في اقتصاد متوجّه نحو العولمة سوف يؤدّي إلى الارتباكات وإلى سوء توزيع الموارد [2] .

---

[1]- محمد شريف توفيق " رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتقرير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية " مجلة الإدارة العامة ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، 1987 ، ص 178 .

[2]- مجلة الدراسات المصرفية والمالية ، " المحاسبة والتدقيق " ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، السنة العاشرة ، 2002 ، ص 29 .

3-6-الخلاصة:

هدف هذا الفصل إلى توضيح مجموعة من المفاهيم ، التي من أهمها ، أنّ المعلومات المحاسبية يجب أن تتوفّر فيها مجموعة من الخصائص حتى تكون ذات فائدة لمستخدميها ، كذلك تمّ التطرّق إلى الإفصاح المحاسبي ، وأهميته لجودة التقارير المالية ، كذلك تناول هذا الفصل أهم مستخدمي التقارير المالية ، وأخيراً تم توضيح اثر غياب المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية ، وسيتم في الفصل التالي عرض وتحليل البيانات ، واختبار الفرضيات .

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات

واختبار الفرضيات

4-1- مقدمة :

تناول الفصل الثاني مفاهيم عامـــة عن التقارير المالية ، من حيث ماهية التقارير المالية ، التقارير المالية كوسيلة اتصال وأهدافها وأهم القوائم المالية وتوضيح الملاحظات المرفقة وحدود التقارير المالية كمصدر للمعلومات وتناول الفصل الثالث موضوع المعلومات المحاسبية ومستخدميها من حيث التعرف على خصائص المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي ومستخدمي التقارير المالية وكذلك أثر غياب المعايير المحاسبية على جودة التقارير المحاسبية .

ويهدف هذا الفصل لمعالجة موضوع الدراسة من الناحية العمليّة حيث تم في هذا الفصل تطبيقهـــا على بيئة الأعمال في ليبيا، من خلال استخدام الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات معتمداً الباحث في تصميمها على الإطار النظري ، الذي تمّ تناوله في الفصول السابقة .

وسيتم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)

Statistical package for social sciences

واستخدام إختبار (One Sample T- test) لاختبار الفرضيات ومـــن ثـــم التوصـــل إلـــى النتـــائج والتوصيات.

4-2- مجتمع الدراسة :

تؤدي التقارير المالية دورها من خلال علاقة بين المعدين كطرف أول والمستخدمين كطرف ثاني ، وحيث أنّ هدف الدراسة يتمثّل في معرفة مدى تحقيق التقارير المالية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي في بيئة الأعمال الليبية ، يتكون مجتمع الدراسة من المستخدمين الخارجيين المتمثلين في أجهزة الدولة المختلفة ، وقد أخذت عينة منهم تمثّلت في المصارف التجارية ومصلحة الضرائب وأمانة اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش و الرقابة الشعبية ، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للخزانة ، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد ، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة ، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، التي لها علاقة بالشركات ، والتي تمثل أهم مستخدمي المعلومات في بيئة الأعمال الليبية .

4-3- أساليب جمع البيانات :

تمّ الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على مصدرين رئيسيين هما :

- البيانات الثانوية:

وتتمثّل في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة والتي تمّ الحصول عليها من الأدب المحاسبي من خلال الإطلاع على الكتب والدوريات والنشرات والقوانين والمواضيع ذات العلاقة .

- البيانات الأولية:

بهدف الحصول على البيانات الأولية اللازمة لإتمام هذه الدراسة تم تصميم استمارة استبيان و توزيعها على عينة الدراسة حيث تمّ تصميمها بشكل يتناسب مع الأهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها .

4-4- الأساليب الإحصائية :

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بعملية التحليل الإحصائي ، بالإضافة لاستخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

- أسلوب الإحصاء الوصفي :

وذلك بعرض نتائج الدراسة ووصف الإجابات التي انبثقت عنها أسئلة الاستبيان وهي :

- الوسط الحسابي :ويعتبر من المؤشرات الأكثر أهمية لقياس النزعة المركزية ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات المماثلة وتمّ استخدامه لقياس متوسط إجابات المشاركين عن أسئلة الدراسة .

ولغرض تحليل البيانات التي تمّ الحصول عليها من صحيفة الاستبيان تمّ اعتبار الردود ذات المتوسط الحسابي (3) فأكثر على أنّها ردود إيجابية ، واعتبار الردود ذات المتوسط الحسابي أقل من (3) على أنّها ردود سلبية .

- الانحراف المعياري :استخدم الانحراف المعيـــاري لقيـاس الانحراف (التشتت) فـي إجابـات مفردات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي ، وهو يمثل الجذر التربيعي لمتوسط مربعـات انحرافـات القيم المختلفة عن وسطها الحسابي ، وكلما قل الانحراف المعياري عن (1) كان ذلـك دلـيلاً علـى تقارب إجابات المشاركين ، وإذا زاد عن (1) دل ذلك على التشتت في إجابات المشاركين .

- اختبار ثبات ومصداقية أداة الدراسة (Cornobach.s AlPha) تمّ استخدام هذا الاختبار لقياس ثبات أداة الدراسة وفي كل أجزائها .

- تمّ استخدام (One Sample T- test) لاختبار فرضيات الدراسة ، من خـلال المقارنـة بـين T المحسوبة و`T الجدولية ، لبيان قبول أو رفض الفرضية .

4-5- أداة الدراسة (الاستبيان) :

لتحقيق أهـــداف الـــدراسة واختبار الفرضيات تكونت أداة الدراسة من جزئين رئيســيين ، إضافة إلى (ملحق رقم 2) وفيما يلي توضيـح لكل جزء منها : -

- الجزء الأول :

ويهدف إلى التعرف على معلومات عامة عن المشاركين في الدراسة وقد أحتوى على المتغيرات : (المؤهل العلمي ، التخصص ، عدد سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي ، مكان العمل)

- الجزء الثاني : يتضمّن هذا الجزء مجموعة من الأسئلة منها (52) سؤال تهدف إلى اختبار مـدى تحقيق التقارير المالية لأهدافها ، في بيئة الأعمال الليبية ، من وجهة نظر الفئات المشاركة في الدراسة ، ويحتوي هذا الجزء على ما يلي * : -

أ- الفقرات من رقم 1 – 27 ، تهدف إلى جمع آراء المشاركين ، حول مدى تقـديم التقـارير الماليـة للمعلومات الملائمة لاحتياجات مستخدميها الرئيسيين في الأعمال الليبية .

ب- الفقرات من رقم 28 – 40 ، تهدف إلى بيان مدى تقديم التقارير المالية معلومات عـن المـوارد الاقتصادية للمنشآت ، ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية .

ج- الفقرات من 41 – 46 ، تهدف إلى بيان وجهة نظر المشاركين في الدراسة ، حول مـدى تـوافر بيانات في القوائم المالية ، تساعد على القياس الدوري لدخل المنشآت في بيئة الأعمال الليبية .

* ينظر الملحق رقم (1) .

د- الفقرات من 47 – 52 ، تهدف إلى جمع المعلومات حول ، مدى تقـديم القـوائم معلومـات عـن التدفقات النقدية في بيئة الأعمال الليبية .

تم توزيع الاستبيان على عينة مستهدفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية ، في بيئـة الأعمـال الليبية .

- والجدول التالي يوضّح قوائم الاستبيان التي تمّ توزيعها ، والمستلم منها :

جدول رقم (1)

قوائم الاستبيان الموزّعة والمستلمة

اســـــم الجهة	عدد القوائم الموزعة	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم القابلة للتحليل	النسبة المئوية للردود
المصارف التجارية	12	12	12	%100
مصرف التنمية	2	2	2	%100
مصلحة الضرائب	11	11	10	%90
أمانة اللجنة الشعبية لـــ (الاقتصاد ، الصناعة ، الخزانة ، التخطيط)	12	10	9	%75
جهاز الرقابة المالية	3	2	2	%66
المجمـــــــوع	40	37	35	%88

يتضّح من الجدول السابق ، أنّ إجمالي قوائم الاستبيان الموزّعة قد بلغت (40) قائمة ، وكانت القوائم المستلمة (37) قائمة ، والصالح للتحليل منها (35) قائمة ، بنسبة (88%) من إجمالي القوائم .

4-6- إجراءات معالجة الإستبيان : تمّ تحديد مقاييس للإجابة عن أسئلة الاستبيان باستخدام مقيـاس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الاستبيان بهدف معرفة رأي المستخدمين لمدى تحقيـق التقـارير المالية أهدافها في بيئة الأعمال الليبية ، وذلك على النحو التالي :

موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

4-7- اختبار ثبات أداة الدراسة :

لقد تمّ إجراء اختبار صدق أداة الدراسة (الاستبيان) قبل صياغتها النهائيـة للتأكّـد مـن مـدى ملاءمتها لقياس أهداف الدراسة ، من خلال تحكيم الاستبيان وعرضها في صـورتها الأوليـة علـى مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة التحدّي ، وجامعة قار يونس ، إضافة إلى عرضها على مهنيين ذوي خبرة عالية من المستخدمين المتمثّلة في مجموعة من المصارف التجاريـة ، ومصـلحة

الضرائب ، حيث تمّ الحصول على مجموعة من الملاحظات وتمّت دراسة هذه الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار تحت إشراف وتوجيه الدكتور المشرف والمشرف المساعد ، لإخراج الاستبيان بصورته النهائية .

وتمّ اختبار ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) إحصائياً ، من خلال معامل كرونباخ ألفـا Cornobach,s (Alpha) ، وقواعد هذا الاختبار هي أنّه كلما كان المعامل قريباً للواحد صحيح كلما كان أفضل، وقـد بلغت قيم معامـل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسـة مجتمعة حوالي (86.8%) ، وهي نسـبة تعكـس ثبات أداة الدراسة ، وتعني أنّه لو تمّ إعادة توزيع الإستبيان مرة أخرى على نفس مجتمـع الدراسـة ، فسوف نحصل على نفس النتائج وبنسبة احتمالية مقدارها (86.8%) .

ويوضح الجدول التالي معامل الثبات لمتغيرات الدراسة :

جدول رقم (2)

معامل الثبات لمتغيرات الدراسة كل على حده

ر.م	المتغيـــــــرات	عدد الأسئلة	قيمة Alpha
1	تقدم التقارير المالية المعلومات الملائمة للمستخدمين الرئيسيين في البيئة الليبية	27	%84.4
2	تقدم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في البيئة الليبية	13	%87
3	تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على القياس الدوري لدخل المنشأة في البيئة الليبية	6	%79.5
4	تقدم التقارير المالية معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة	6	%83.5
	تحقق التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي	52	%86.8

4-8- معلومات عامة عن المشاركين في الدراسة :

أ- المؤهل العلمي :

تمّ توزيع الأفراد المشاركين في الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي كما يلي:-

جدول رقم (3)

توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	-	-
ماجستير	6	%17.2
بكالوريوس	23	%65.7
دبلوم عالي	2	%5.7
دبلوم متوسط	4	%11.4
الإجمالي	35	%100

يتبيّن لنا من الجدول أعلاه أنّ الغالبية العظمى من المشاركين هم من حملة درجة البكالوريوس ، حيث بلغت نسبتهم (65.7%) من المشاركين وتقل أعدادهم في باقي الفئات ،يلي ذلك حملة درجة الماجستير ،حيث بلغت نسبتهم (17.2) ، يلي ذلك حملة شهادة الدبلوم المتوسط ثم حملة الدبلوم العالي بنسب كما هو موضح بالجدول ، ولا يوجد ضمن المشاركين من يحمل شهادة أعلى أو اقل من ذلك ، ومن خلال النسب أعلاه يتضح لنا تمتع الأفراد المشاركين بمستوى مناسب من التأهيل العلمي للإجابة عن أسئلة الاستبيان ، وهذا يوضّح إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها ، من المشاركين ، لتحقيق أهداف الدراسة ، واختبار الفرضيات .

ب- التخصص :

يوضّح الجدول التالي توزيع المشاركين حسب متغير التخصص :

جدول رقم (4)

توزيع المشاركين حسب التخصص

التخصص	العـــــــدد	النسبة المئوية
محاسبة	26	%74.3
اقتصاد	5	%14.2
إدارة أعمال	2	%5.7
تمويل ومصارف	1	%2.9
تخصص أخر	1	%2.9
الإجمـــالي	35	%100

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أنّ ما نسبته (74.3) مـن المشـاركين هـم مـن ذوي التخصص في المحاسبة ، ويعود ذلك إلى طبيعة عملهم في الإدارات المالية التـي تتطلّـب تخصـص المحاسبة ، أما بقية التخصصات فهي متفاوتة كتخصص الاقتصاد وإدارة الأعمال والتمويل والمصارف والتخصصات الأخرى ، كل هذه التخصصات تساهم في تأهيل الفرد للقيام بأعباء مسـتخدم التقـارير المالية وهذا بطبيعته يتمشّى مع وظيفتهم وقدرتهم على فهم أسئلة الاستبيان .

ج- عدد سنوات الخبرة :

يوضح الجدول التالي توزيع الأفراد المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة :

جدول رقم (5)

توزيع الأفراد المشاركين حسب الخبرة العملية

عـدد سنوات الخبرة	العـــــدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	4	%11.4
من 5 سنوات إلى أقل من10 سنوات	11	%31.4
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	8	%22.9
15 سنة فأكثر	12	%34.3
الإجمـــــــالي	35	%100

استناداً إلى الجدول أعلاه نجد أنّ خبرة الأفراد المشاركين تتركّز في مستوى (15 سنة فأكثر) بنسبة (34.3%) ، وهذا دليل على قدرة الأفراد المشاركين على فهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بصورة تعكس واقع خبرتهم في المجال الذي يعملون به وهذا يساعد على تحقيق أهداف الدراسة .

د- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول التالي توزيع المشاركين حسب الوظيفة :

جدول رقم (6)

توزيع المشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير عام	5	%14.3
مدير الإدارة المالية	3	%8.6
رئيس قسم الحسابات	16	%45.7
رئيس قسم الائتمان	5	%14.3
أخرى	6	%17.1
الإجمالي	35	%100

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى أنّ توزيع الأفراد المشاركين في الإجابة على أسئلة الاستبيان وفقاً للمركز الوظيفي يتناسب مع التوزيع الإداري الوظيفي حيث تقل نسبة الأفراد في قمة التدرج الوظيفي (مدير عام) وتزداد كلما اتجهنا نحو الوظائف الأخرى ، وأنّ أغلب وظائف المشاركين هي وظيفة رئيس قسم الحسابات حيث بلغت النسبة (45.7%) مما يدل على طبيعة عمل رؤساء الأقسام الحسابات وقدرتهم على استيعاب أسئلة الدراسة والإجابة عليها بشكل موضوعي ودقيق يعكس قدرتهم على فهم احتياجاتهم من التقارير المالية ، كما يتضح مشاركة عدد من الوظائف ، وهذا يساعد في الحصول على معلومات مختلفة ، حسب طبيعة عمل المشارك ، وهذا ما تتطلّبه هذه الدراسة لتحديد مدى تحقيق القوائم المالية أهدافها في بيئة الأعمال الليبية .

هـ- مكان العمل :

يوضح الجدول التالي توزيع المشاركين حسب متغير مكان العمل :

جدول رقم (7)

توزيع المشاركين حسب مكان العمل

مكـــــــــان العمل	العـــدد	النسبة
مصرف تجـــــــــاري	12	%34.3
مصرف التنمـــــــــية	2	%5.7
مصلحة الضـــــــــرائب	10	%28.6
أمانة اللجنة الشعبية للتفتيش والرقابة	2	%5.7
أمانة اللجنة الشعبية لـ (الاقتصاد ، الصناعة ، الخزانة ، التخطيط)	9	%25.7
الإجمـــــــــالي	35	**%100.0**

تمّ توزيع الاستبيان على أهم القطاعات المستخدمة للتقارير المالية في ليبيا ، وكانت نسبة الجهات المشاركة كالتالي المصارف التجارية بنسبة (34.3%) مصرف التنمية بنسبة (5.7%) مصلحة الضرائب بنسبة (28.6%) ، اللجنة الشعبية العامة للرقابة الشعبية بنسبة (5.7%) الجهات الأخرى المتمثلة ، في اللجنة الشعبية للاقتصاد، واللجنة الشعبية للصناعة ، واللجنة الشعبية للتخطيط ، واللجنة الشعبية للخزانة ، بنسبة (25.7%) ومن ذلك يتضح أنّ جميع المشاركين لهم علاقة باستخدام القوائم المالية وهذا بدوره يساعدهم على فهم ما ورد باستمارة الاستبيان ويمكنهم من الإجابة على الأسئلة بكل سهولة ، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على المعلومات ، التي يتم الحصول عليها من المشاركين لاختبار فرضيات الدراسة .

4-9- التحليل الوصفي للبيانات :

تناول الباحث في هذا الجزء ، تحليلاً وصفياً للبيانات التي تمّ تجميعها ، من خلال صحيفة الاستبيان ، وقد تناول هذا الجزء ما يلي :

أ- أهم التقارير المالية ، التي يُعتمد عليها من وجهة نظر المستخدمين في اتخاذ القرارات :

يوضّح الجدول التالي تحليل البيانات المتعلقة بأهم التقارير المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات كما يراها المشارك :

جدول رقم (8)

أهم التقارير المالية التي تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات

ر . م	الفقـــــــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ما هي أهم التقارير المالية التي تراها ضرورية للمساعدة في اتخاذ القرارات ؟		
1.1	الميزانيـــــة العمومية	4.69	0 .68
1.2	قائمـــــــــة الدخل	4.57	0 .50
1.3	قائمة التدفقـــات النقدية	3.97	0 .92
1.4	قائمة الأربـــاح المحتجزة	3.74	0 .82
1.5	أخـــــــــرى	-	-

استناداً إلى النتائج بالجدول أعلاه يتبيّن ما يلي :

أنّ الميزانية العمومية هي أهم القوائم الضرورية للمساعدة في اتخاذ القرارات من وجهة نظر المستخدم حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.69) وبانحراف معياري (68. 0) ويليها في الأهمية قائمة الـدخل بمتوسط حسابي (4.57) وانحراف معياري(50. 0) ، وكذلك يوضّح الجدول أهمية قائمة التدفقات النقدية بمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.92) ، ثم قائمة الأربـاح المحتجـزة بمتوسـط حسابي (3.74) وانحراف معياري (82. 0) ، كما هـو موضّـح بالجـدول أعلاه،ونلاحـظ أنّ كـل المتوسطات الحسابية اكبر من الوسط الفرضي (3) دليل على أنّ جميـع القـوائم الـواردة بالجـدول ضرورية من وجهة نظر المشاركين ،إلا أنها بنسب متفاوتة ..وتدل الانحرافات المعيارية للفقرات على وجود تقارب بين إجابات المشاركين .

ب- القوائم المالية التي يحصل عليها المستخدمون :

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالتقارير والقوائم المالية التي يتم الحصول عليها :

جدول رقم (9)

التقارير المالية التي يحصل عليها المستخدمون

ر . م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	حدد أهم التقارير والقوائم المالية التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات والوحدات الاقتصادية :		
2.1	الميزانيـــــة العمومية	4.49	0 .66
2.2	قائمة الدخـــــــل	4.37	0 .73
2.3	تقرير الإدارة عن الميزانية	3.77	0 .94
2.4	قائمة التدفقات النقديـــــة	2.29	0 .79
2.5	قائمة الأربـــــاح المحتجزة	3.29	0 .99
2.6	تقرير المراجـــــع الخارجي	3.71	0 .99
2.7	الملحقات الإحصـــــــائية	3.17	1.18

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح ما يلي :

- أنّ أهم القوائم والتقارير المالية التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات هي الميزانية العمومية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.49) وانحـــراف معيـــاري (66. 0) كـــذلك قائمـــة الـــدخل بمتوســـط حســـــابي (4.37) وانحراف معياري (73.) مما يدل على أنّ قائمتي الميزانية والدخل هي أكثـــر القوائم التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات والوحدات الاقتصادية بينما تتفاوت المتوسطات الحسابية للقوائم الأخرى بين (3.17 – 3.77) .

- أنّ اقل متوسط حسابي بين المتوسطات بلغ (2.29) وهو المتعلق بالفقرة (2.4) التي تخص الحصـــول على قائمة التدفقات النقدية وهو اقل من الوسط الفرضي (3) مما يدل على عدم حصول المستخدمين على قائمة التدفقات النقدية من الشركات ، وتدل الانحرافات المعيارية للفقرات والواقعـــة بـــين (73.– 99.) على التقارب بين إجابات المشاركين ،بينما يدل الانحراف الخاص بالفقرة (2.7) والبـــالغ (1.18) علـــى وجود تشتت أكثر في إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

ج- مدى سهولة فهم التقارير المالية :

يوضّح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بمدى سهولة فهم المشارك للتقـارير المالية :

جدول رقم (10)

سهولة فهم التقارير المالية

ر . م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	ما مدى سهولة فهم التقارير المالية ؟		
3.1	- الميزانيـــــة العمومية	4.03	0 .82
3.2	- قائمة الدخـــــــل	4.06	0 .97
3.3	- قائمة التدفقـــات النقدية	3.43	0 .95
3.4	- تقـــــــرير الإدارة	3.57	0 .81
3.5	- تقرير المراجـــع الخارجي	3.62	0 .70
3.6	- السياسات المحاســـــبية	3.17	1.10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكثر القوائم المالية من حيث سهولة فهمها ، هي قائمة الدخل حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.06) وبانحراف معياري قدره (0.97) ، ثم الميزانية العمومية بمتوسط حسابي (4.03) وبانحراف معياري قدره (0.82) ، تتراوح باقي المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.43 ، 3.62) وهي تدل على التفاوت في فهم التقارير المالية من قبل المستخدم لها،ونلاحظ من خلال الجدول أن الانحرافات المعيارية للفقرات كانت اقل من (1) مما يدل على وجود تقارب في إجابات المشاركين .

- نلاحظ أن اقل متوسط حسابي بلغ (3.17) وهو متعلق بفقرة السياسات المحاسبية ،مما يعني أنها الأقل من حيث سهولة فهمها بالنسبة للمشارك ،ويدل انحرافها المعياري البالغ (1.10) على وجود تشتت في الأراء حولها .

د- أهم الملاحظات والإيضاحات التي يجب إرفاقها بالقوائم المالية :

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بأهم الملاحظات والإيضاحات التي يجب إرفاقها بالقوائم المالية ، وذلك من وجهة نظر المشاركين في الدراسة :

جدول رقم (11)

أهم الملاحظات والإيضاحات التي يجب إرفاقها بالقوائم المالية

ر . م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4	**أهم الملاحظات والإيضاحات التي يجب إرفاقها بالقوائم المالية**		
4.1	الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة	3.74	1.20
4.2	مذكرة تسوية المصرف	4.14	0 .97
4.3	تحليل الحسابات المختلفة	4.31	0 .90
4.4	بيان العقود تحت التنفيذ	3.66	0 .91
4.5	التحليل المالي للقوائم المالية	4.26	0 .92
4.6	تقرير الإدارة عن الميزانية	4.09	0 .95

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أنّ الإيضاحات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لها دور كبير في زيادة الإفصاح ، لبنود القوائم المالية فكانت أهم الملاحظات والإيضاحات التي يستوجب إرفاقها بالقوائم المالية من وجهة نظر الفئات المشاركة ، هي تحليل الحسابات المختلفة بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (90. 0) ، ومن خلال الجدول نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للفقرات متقاربة ، وهي مرتفعة بحيث كانت جميعها أكبر من الوسط الفرضي (3) ، وكانت تتراوح بين (3.66 – 4.26) ، والانحرافات المعيارية متقاربة وهي تتراوح بين (91. 0 – 97. 0) وهي تدل على وجود تقارب في إجابات المشاركين، ونلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري الخاص بالفقرة (4.1) دليلا على وجود تشتت أكثر حولها في أراء المشاركين .

هـ- مجالات استخدام التقارير المالية في اتخاذ القرارات :

يوضح الجدول التالي تحليل البيانات حول أهم استخدامات التقارير المالية :

جدول رقم (12)

مجالات استخدام التقارير المالية

ر . م	الفقـــــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	استخدام التقارير المالية في :		
5.1	قرارات الإقراض والتمويل	4.00	1.03
5.2	قرارات الاستثمار	3.91	0.95
5.3	قرارات تقييم الأداء	3.80	0.87
5.4	الربط الضريبي	3.66	1.28

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح :

- أنّ أعلى متوسط حسابي بين المتوسطات الحسابية هو الخاص بالفقرة (5.1) والبالغ (4.00) مما يدل على أنّ المشاركين يستخدمون المعلومات الواردة بالتقارير المالية لاتخاذ قرارات الإقراض والتمويل ويدل الانحراف المعياري الخاص بهذه الفقرة والبالغ (1.03) على وجود تشتت اكثر في إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

- أما باقي المتوسطات الحسابية فتراوحت بين (3.66) - (3.91) والملاحظ على هذه المتوسطات أنّها جميعها أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على أنّ المشارك يستخدم التقارير المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم الأداء والربط الضريبي، ونلاحظ من الانحرافات المعيارية في الجدول أنّ هناك تقارب في الإجابات حول الفقرة (5.2) ، (5.3) وهناك تشتت في الإجابات حول الفقرة (5.1) ، (5.4) .

و- أهم الأهداف التي تحققها المعلومات الواردة بالتقارير المالية :

يوضح الجدول أهم نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بالأهداف التي تحققها المعلومات المقدّمة في التقـارير المالية :

جدول رقم (13)

أهداف المعلومات المقدّمة في التقارير المالية

ر . م	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	المعلومات المقدمة تحقق الأهداف الآتية : -		
6.1	تقييم أداء الإدارة العليا وكفاءتها	3.80	0.96
6.2	تقييم كفاءة الإدارات الأخرى	3.46	1.04
6.3	تقييم أداء الشركة	4.06	1.00
6.4	القدرة على التنبؤ باستمرارية الشركة	3.94	1.11
6.5	القدرة على التنبؤ بفشل الشركة	3.66	1.00
6.6	القدرة على تحديد السيولة المتوفرة	3.97	0.75
6.7	القدرة على تحديد السيولة المتوقعة	3.60	0.81
6.8	القدرة على تحديد احتياجات المنشأة من الموارد	3.54	0.89
6.9	القدرة على توزيع الأرباح	3.83	0 .75

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح :

- أنّ أكبر متوسـط حسابي بين المتوسطات الحسابية هو الخاص بالفقـرة (6.3) والبالغ (4.06) مما يدل على أنّ أغلب المشاركين يرون أنّ المعلومات المقدّمة لهم تحقق أهم هدف وهـو تقيـيم أداء الشركة ، ويدل الانحـراف المعياري لهذه الفقـرة والبالغ (1.00) على وجـود تشـتت فـي أراء المشاركين حول هذه الفقرة .

- تتراوح باقي المتوسطات الحسابية بين (3.54) ، (3.97) نلاحظ أنّ جميعها أكبر مـن الوسـط الفرضي مما يدل على أنّ المعلومات المقدّمة في التقارير المالية تحقق للمستخدم القدرة على تقييم أداء الإدارة العليا وكفاءتها والقدرة على التنبؤ باستمرارية وفشل الشركة كذلك القدرة على تحديـد السـيولة المتوفرة والمتوقعة ، والقدرة على تحديد احتياجات المنشأة من الموارد والقدرة على توزيع الأربـاح ، ويتضح من خلال الانحرافات المعيارية لهذه الفقرات إن هناك تقارب في الإجابات حول الفقرات (6.1) ، (6.6) ، (6.7) ، (6.8) ، (6.9) .وهناك تشتت في الآراء حول باقي الفقرات .

- كما يتبيّن أنّ أقل متوسط حسابي بين المتوسطات هو الخاص بالفقرة (6.2) والبالغ (3.46) ولكنه أكبر من الوسط الفرضي (3) بمعنى أنّ المعلومات المقدّمة تساعد المستخدم في القدرة على تحديد احتياجات المنشأة من الموارد ولكن بنسبة أقل من الأهداف الأخرى .

ز- خصائص المعلومات المقدّمة في التقارير المالية :

يوضح الجدول أهم نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بمواصفات المعلومات المحاسبية المقدّمة ، في التقارير المالية :

جدول رقم (14)

خصائص المعلومات المقدّمة في التقارير المالية

ر . م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	**المعلومات المحاسبية المقدمة إليكم في التقارير المالية تتصف بالآتي:**		
7.1	تقدم في الوقت المناسب دون تأخير	2.89	1.47
7.2	تساعد في القدرة على التنبؤ بصحة التوقعات المستقبلية	3.29	1.02
7.3	الفائدة منها أكبر من تكلفة الحصول عليها	3.31	1.08
7.4	تساعد متخذ القرار على الإدراك والفهم للبدائل المتاحة بسهولة	3.63	0.91
7.5	تساعدعلى إبلاغ المعدين بنتائج استخدام المعلومات المقدّمة (التغذية الإرجاعية)	3.29	0 .96

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول أعلاه يتضح لنا :

- أنّ أكبر متوسط حسابي بلغ (3.63) وهو الخاص بالفقرة (7.4) مما يدل على أنّ المشاركين يرون أنّ المعلومات المقدّمة إليهم تساعد على الإدراك والفهم للبدائل المتاحة بسهولة ، ويدل الانحراف المعياري لهذه الفقرة والبالغ (0.91) على وجود تقارب بين إجابات المشاركين على هذه الفقرة .

- باقي المتوسطات الحسابية تتراوح بين (3.29) - (3.31) نلاحظ أنّ جميعها أكبر من الوسط الفرضي (3) بمعنى أنّ المشاركين يرون أنّ المعلومات التي يحصلون عليها أكبر من تكلفتها ، كذلك يرون أنّ المعلومات المقدّمة تساعدهم في القدرة على التنبؤ بصحة التوقعات المستقبلية إلا أننا نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بالرغم من أنّه أكبر من الوسط الفرضي إلا أنّه ليس بكثير ، بمعنى أنّ المعلومات المحاسبية تحتاج تطوير أكثر ورفع من مستواها حتى تساعد على التنبؤ بشكل أكبر ، وكانت

الانحرافات المعيارية للفقرات السابقة تتراوح بين (1.02 – 1.08) مما يدل على وجود تشتت في الآراء حول هذه الفقرات .

– ويتبيّن أنّ أقل متوسط حسابي بين المتوسطات الحسابية هو الخاص بالفقرة (7.1) والمتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب دون تأخير (2.89) ، ونلاحظ أنّه منخفض وهو أقل من الوسط الفرضي ، مما يدل على أنّ المعلومات لا يتم الحصول عليها في الوقت المناسب ، لاتخاذ القرارات ، ويدل الانحراف المعياري الخاص بهذه الفقرة والبالغ (1.47) على وجود تشتت أكثر في إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

نلاحظ من خلال نتيجة تحليل الفقرة الخاصة بإبلاغ المعنيين بنتائج استخدام المعلومات المقدّمة للمستخدمين ، نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد بلغ (3.29) وهو أعلى من المتوسط الفرضي (3) مما يعني إتباع المشارك للتغذية الإرجاعية والانحراف المعياري البالغ (0.96) يدل على وجود تقارب بين إجابات المشاركين على هذه الفقرة .

ح– أهم المعلومات التي تقدّمها التقارير المالية للمستخدمين :

يوضح الجدول أهم نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بالمعلومات التي تقدّمها التقارير المالية.

جدول رقم (15)

حدد أهم المعلومات التي تحصلون عليها من التقارير المالية

ر . م	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	حدّد أهم المعلومات التي تقدّمها التقارير المالية		
8.1	إجمالي الأصول حسب النوع والقيودات التي عليها (الرهونات)	3.74	1.01
8.2	مجمع الاستهلاك محلله حسب نوع الأصل	3.86	0.91
8.3	صافي الأصول محللة حسب نوعية الأصل	3.86	0.91
8.4	النقدية بالمصارف والخزينة	4.09	0.82
8.5	بيانات عن المدينين	4.17	0.71
8.6	الديون المعدومة	3.83	0.89
8.7	الاعتمادات المستندية المفتوحة (بالطريق)	3.69	0.58
8.8	المشاريع تحت الإنجاز	3.60	0.88
8.9	أرباح العام	4.17	0.89
8.10	القروض قصير الأجل	4.00	0.73

8.11	القروض طويلة الأجل	4.00	0.80
8.12	الأرباح المحتجزة	3.94	0.80
8.13	الالتزامات اتجاه الغير	4.14	0.65
8.14	مصادر النقدية خلال الفترة	3.69	0.99
8.15	التدفقات النقدية الخارجة	3.60	0.95
8.16	التدفقات النقدية الخارجة	3.66	0.87
8.17	معلومات عن حجم المبيعات	3.77	0.97
8.18	أوجه استخدام النقدية خلال الفترة	3.57	1.09
8.19	عن قدرة المنشأة الائتمانية	3.34	0.87
8.20	معلومات مفيدة في تقييم الأداء السابق للمنشأة	3.29	0.89
8.21	معلومات عن التنبؤات النقدية في المستقبل	3.06	1.11
8.22	معلومات عن الإيرادات والمصروفات بالشركة	4.09	1.00
8.23	معلومات عن حجم الإنتاج الفعلي بالشركة	3.71	1.07
8.24	بيانات دورية عن صافي الدخل	3.74	1.04

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول أعلاه نلاحظ أنّ أعلى متوسط حسابي كان (4.17) وهو الخاص بالفقرة المتعلقة بالمعلومات عن المدينين وعن أرباح العام ،هذه المعلومات ذات الوسط الحسابي المرتفع ترد في قائمة الميزانية (المدينين) وقائمة الدخل (أرباح العام) وهذا يؤكّد إعداد الشركات لهاتين القائمتين بالذات والانحرافات المعيارية المنخفضة لهاتين الفقرتين (0.71 – 0.89) تدل على وجود تقارب في إجابات المشاركين حول هذه النقاط كذلك نلاحظ أنّه من خلال نتائج التحليل الواردة بالجدول أعلاه أنّ هناك متوسطات حسابية مرتفعة لمجموعة من الفقرات مثل معلومات عن النقدية بالمصارف والمعلومات عن الإيرادات والمصروفات كان متوسطها الحسابي (4.09) والانحراف المعياري للأولى بلغ (0.82) وهو يدل على تقارب بين إجابات المشاركين ، أما الفقرة (8.22) بلغ انحرافها (1) دليل على وجود تشتت في إجابات المشاركين حولها ، أما الالتزامات اتجاه الغير بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.14) والانحراف المعياري (0.65) والمعلومات عن القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل حيث بلغ المتوسط الحسابي لهاتين الفقرتين (4.00) وبانحراف معياري (0.73 – 0.80) وتدل المتوسطات الحسابية المرتفعة لهذه الفقرات على أنّ القوائم المالية توفر هذه المعلومات وتدل انحرافاتها المعيارية على تقارب إجابات المشاركين حول هذه الفقرات ونلاحظ من خلال هذا التحليل أنّ الفقرات ذات المتوسطات الحسابية المرتفعة ترد في قائمتي الميزانية وقائمة الدخل وهذا تأكيد على أنّ المشارك يحصل على هذه القوائم فعلاً من الشركات وعلى أنّ أجزائها سهلة الفهم مقارنة بغيرها من وجهة نظر المشارك .

- كما يتضح لنا من خلال نتائج التحليل الواردة بالجدول أنّ المتوسطات الحسابية لباقي الفقرات تراوح بين (3.94 - 3.29) ونلاحظ أنّ جميع هذه المتوسطات الحسابية أعلى من الوسط الفرضي (3) دليل على أنّ التقارير والقوائم المالية تقدّم للمستخدم معلومات عن الأرباح المحتجزة ومصادر النقدية خلال الفترة ومعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وعن قدرة المنشأة الائتمانية وعن إجمالي الأصول وعن صافي الأصول ومعلومات عن حجم الإنتاج الفعلي بالشركة وبيانات دورية عن صافي الدخل وعن حجم المبيعات وغيرها من المعلومات الواردة بالجدول .

- نلاحظ من خلال نتائج التحليل الواردة بالجدول أنّ أقل متوسط حسابي كان للفقرة المتعلقة بالمعلومات عن التدفقات النقدية بالمستقبل وقد بلغ (3.06) رغم أنّه أعلى من الوسط الفرضي إلا أنّه يبقى منخفض مقارنة بالمتوسطات الأخرى وربما يرجع السبب في انخفاض المتوسط الحسابي لهذه الفقرة لغياب قائمة التدفقات النقدية التي تساعد المستخدم في الحصول على معلومات عن التدفقات النقدية بالمستقبل . نلاحظ أنّ هناك بعض الفقرات انحرافاتها المعيارية اكبر من (1) وهذا دليل على وجود تشتت أكثر بين إجابات المشاركين حول هذه الفقرات .

ط- المعلومات التي يتم الحصول عليها متكاملة وتحقق الغرض :

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بما يُلاحظ على المعلومات الواردة بالتقارير المالية :

جدول رقم (16)

مدى تكامل المعلومات المتحصل عليها .

ر . م	الفقـــــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9	**عند الحصول على المعلومات من التقارير المالية يلاحظ الآتي**		
9.1	المعلومات المالية متكاملة	3.09	1.09
9.2	المعلومات المالية تؤدّي الغرض المطلوب منها	3.34	0 .91
9.3	المعلومات المالية بها نقص يؤثّر في عملية اتخاذ القرارات	3.37	0 .97
9.4	المعلومات المالية تكاد تكون منعدمة	2.60	0 .91

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول أعلاه نلاحظ أنّ أعلى متوسط حسابي بين المتوسطات قد بلغ (3.37) وهو يخص الفقرة (9.3) والتي تنص على أنّ المعلومات المالية بها نقص يؤثّر في عملية اتخاذ القرارات بمعنى أنّ القرارات المتخذة دائماً يشوبها عدم التأكّد أو المخاطرة بسبب النقص في المعلومات التي تبنى عليها القرارات التي يتخذها المستخدم .

ويدل الانحراف المعياري الخاص بهذه الفقرة والبالغ (0.97) على وجود تقارب بين إجابات المشاركين حول النقص الموجود بالمعلومات المقدّمة لهم والذي يؤثّر في عملية اتخاذ القرارات كما نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للفقرتين (9.1) ، (9.2) والتي تنص على أنّ المعلومات المالية متكاملة وتؤدّي الغرض المطلوب منها أكبر من الوسط الفرضي (3) إذ بلغت (3.09 -)-(3.34) ويدل الانحراف المعياري الذي اكبر من (1) على تشتت اكبر بين إجابات المشاركين ، و نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي للفقرة (9.1) والمتعلقة بأنّ المعلومات المالية متكاملة بالرغم من أنّه أكبر من الوسط الفرضي إلا أنّه منخفض مقارنة بأعلى متوسط حتى أنّه يقترب من قيمة الوسط الفرضي دليل على وجود النقص بالمعلومات وعدم تكاملها بصورة مطلقة .

- نلاحظ كذلك من خلال النتائج الواردة بالجدول أنّ أقل متوسط حسابي أنّ للفقرة (9.4) التي تنص على أنّ المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية تكاد تكون منعدمة وقد بلغ (2.60) بمعنى أنّ المشارك يرى أنّ المعلومات المقدّمة إليه في التقارير المالية بالرغم من أنّ بها نقص يؤثّر على صحة اتخاذ القرار إلا أنّها ليست منعدمة ، ويدل الانحراف المعياري لهذه الفقرة والبالغ (0.91) على وجود تقارب في إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

ي- أسباب نقص المعلومات المالية :

يوضّح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بأسباب النقص في المعلومات المطلوبة :

جدول رقم (17)

أسباب نقص المعلومات المالية

ر . م	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	في حالة عدم توفّر المعلومات المطلوبة أو بها نقص فإنّ السبب يرجع إلى : -		
10.1	عدم إعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب	3.97	1.01
10.2	عدم اهتمام الشركات بإعداد المعلومات بدقة	3.94	0 . 84
10.3	عدم فهم الشركات حاجة مستخدمي المعلومات	3.77	0 .97
10.4	ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات	2.86	0 .81
10.5	التوسع في احتياجات مستخدمي المعلومات	3.06	0 .94
10.6	عدم إعداد القوائم المالية بالشكل والتبويب السليم	3.71	0 .89
10.7	عدم إعداد القوائم المالية بصورة مقارنة	3.51	0 .78
10.8	صعوبة الحصول على القوائم المالية لعدم نشرها	3.63	0 .77

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول نلاحظ أنّ أعلى متوسط حسابي بين الأوساط هو الخاص بالفقرة (10.1) والمتعلق بعدم إعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب إذ بلغ (3.97) مما يدل على أنّ المشارك يرى أنّ أكبر الأسباب في نقص المعلومات المحاسبية هو عدم إعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب .

ويشير الانحراف المعياري البالغ (1.01) على وجود تشتت اكبر بين أراء المشاركين حول هذه النقطة .

- نلاحظ أنّ باقي المتوسطات تتراوح بين (3.06 - 3.94) وهي جميعها أعلى من الوسط الفرضي بمعنى أنّ المشارك يرى أنّ من أسباب النقص في المعلومات المقدّمة عدم اهتمام الشركات بإعداد المعلومات بدقة، بمعنى أنّ المعلومات ليست دقيقة وهذا يفقد الثقة بالمعلومة ، كذلك أنّ هناك صعوبة في الحصول على القوائم المالية لعدم نشرها وعدم إعدادها بالشكل والتبويب السليم ، كذلك عدم إعدادها بصورة مقارنة .

نلاحظ أنّ فقرة التوسّع في احتياجات مستخدمي المعلومات متوسطها الحسابي أعلى من الوسط الفرضي إذ بلغ (3.06) ولكن بنسبة ضئيلة بمعنى ليس هناك توسّع في احتياجات مستخدمي المعلومات بشكل كبير .

نلاحظ أنّ أقل متوسط حسابي بين المتوسطات الحسابية هو للفقرة (10.4) المتعلقة بارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات وهو أقل من الوسط الفرضي إذ بلغ (2.86) ،مما يدل على عدم إرتفاع تكلفة الحصول على المعلومات من وجهة نظر المشاركين ، ويدل انحرافه المعياري (0.81) على وجود تقارب بين إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

ك- الكيفية التي يتم بها استخدام المعلومات من قبل مستخدميها :

يوضح الجدول نتائج تحليل الفقرات المتعلقة باستخدام المشارك للمعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها .

جدول رقم (18)

الكيفية التي يتم بها استخدام المعلومات من قبل مستخدميها

رقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
11	عند حصول المعلومات والبيانات المالية يتم استخدامها في الآتي		
11.1	المقارنة بين السنوات لبيان إمكانية الاستثمار	3.66	1.00
11.2	يتم تحليلها ودراستها ومقارنتيا بالبيانات والمعلومات عن الشركات الأخرى	3.43	0 .88
11.3	مراجعة الربح لتحديد الضرائب المستحقة	3.77	0 .94
11.4	دراستها لتحديد مدى إمكانية منح القروض	3.60	0 .88
11.5	دراستها لتحديد مدى إمكانية تسهيلات انتمانية	3.63	0 .84
11.6	الاستخدام من قبل المحلل المالي	3.46	1.07
11.7	الاستخدام من قبل الجهة المشرفة على الشركة للحكم على مدى كفاءة الإدارة	3.54	1.04
11.8	الاستخدام من قبل الجهة الرقابية لمتابعة الأداء	3.60	0 .95
11.9	الاستخدام للعرض على المؤتمرات الشعبية	3.37	0 .73

استناداً إلى النتائج الواردة بالجدول أعلاه والخاصة بتحليل البيانات المتعلقة باستخدام المشارك للمعلومات المالية الواردة أو التي يحصل عليها من التقارير المالية نلاحظ أنّ أعلى متوسط حسابي للفقرات الواردة بالجدول قد بلغ (3.77) وهو يخص الفقرة المتعلقة بمراجعة الربح لتحديد الضرائب المستحقة بمعنى أنّ المشارك يستخدم المعلومات الواردة بقائمة الدخل، نلاحظ كذلك أنّ باقي المتوسطات الحسابية تتراوح بين (3.43 – 3.66) وجميع هذه الأوساط أكبر من المتوسط الفرضي (3) دليل على أنّ المشاركين يستخدمون المعلومات التي يتحصلون عليها في المقارنة بين السنوات لإمكانية الاستثمار وكذلك منح القروض والتسهيلات الائتمانية وتستخدم كذلك من قبل الجهات الرقابية لمتابعة الأداء كذلك تتم دراستها وتحليلها لمقارنتها بالبيانات والمعلومات عن الشركات الأخرى وتستخدم كذلك من الجهات المشرفة على الشركة لمتابعة مدى كفاءة الإدارة .

نلاحظ كذلك أنّ أقل متوسط حسابي بين المتوسطات بلغ (3.37) وهو يخص الفقرة المتعلقة بدراسة المعلومات الواردة بالتقارير للعرض على المؤتمرات الشعبية . ونلاحظ أن كل المتوسطات الحسابية تدل على تقارب إجابات المشاركين ، بعكس انحرافات الفقرات (11.1)، (11.6) ، (11.7) .

ل- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية :

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالإصدارات التي يرى المشارك ضرورة إرفاقها :

جدول رقم (19)

الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية

ر . م	الفقـــــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
12	من وجهة نظرك هل ترى ضرورة للآتي :		
12.1	التوسع في الإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية	4.11	1.02
12.2	إصدار تقارير لمصلحة الضرائب	3.60	0 .95
12.3	إصدار تقارير للجهات الرقابية	3.71	0 .83
12.4	إصدار تقارير للجهات التي تمنح القروض	3.89	0 .93
12.5	إصدار تقارير عن الإنتاج الفعلي بالشركة	4.14	0 .97
12.6	إصدار تقارير دورية عن المصروفات بالشركة	4.20	0 .93
12.7	إصدار تقارير دورية عن انحرافات الأداء الفعلي عن المخطط	3.89	0 .87
12.8	إصدار تقارير عن المبيعات بالشركة	3.98	0 .92

من الجدول السابق نلاحظ أنّ أعلى متوسط حسابي بلغ (4.20) لفقرة إصدار تقارير دورية عن المصروفات بالشركة وانحرافها المعياري (0 .93) يلي ذلك فقرة إصدار تقارير دورية عن الإنتـــاج الفعلي بالشركة بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0 .97) وفقرة التوسع في الإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (1.02) نلاحظ ارتفاع المتوسطات الحسابية للفقرات الثلاثة السابقة مما يوضح أنّها ضرورية أكثر من غيرها من الفقرات في حين أنّ باقي الفقرات يرى المستخدمون

أنّها ضرورية إلا أنّها بمعدل أقل من الثلاثة الســـابقة حيث تراوحت متوسطاتها الحسابيـــــة بيـــــن (3.98 – 3.60) وبانحراف معيـــــاري يتراوح بين (0 .83 – 0 .97) مما يدل على وجـــود تقارب بين إجابات المشاركين على الفقرات السابقة .

م- الاعتماد على محتويات التقارير المالية :

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بمدى اعتماد المشارك على أجزاء التقارير المالية :

جدول رقم (20)

الاعتماد على محتويات التقارير المالية

ر . م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	ما مدى إمكانية الاعتماد على أجزاء التقارير المالية الآتية:		
13.1	الميزانيـــــــة العمومية	4.20	1.05
13.2	قائـــــــــمة الدخل	4.14	1.06
13.3	تقـــــــــرير الإدارة	3.57	0 .78
13.4	السيـــــاسات المحاسبية	3.63	0 .91
13.5	قائمة التدفقـــــات النقدية	3.60	0 .91
13.6	تقرير المراجـــــع الخارجي	3.77	1.09
13.7	قائمة الأربـــــاح المحتجزة	3.46	0 .82
13.8	المرفقـــــــات التحليلية	3.86	1.00
13.9	الملحقات الإحصـــــــائية	3.57	1.07

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ قائمة الميزانية هي أكثر القوائم المقدمة التي يمكن الاعتماد عليها حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.20) وبانحراف معياري (1.05) يلي ذلك قائمة الدخل من حيث إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (1.16) بينما تتراوح المتوسطات الحسابية لباقي الفقرات بين (3.86) للمرفقات التحليلية و (3.46) لقائمة الأرباح المحتجزة وبانحراف معياري بين (1.00) و (82. 0) .

نلاحظ أنّ المتوسطات الحسابية للفقرات بصفة عامة مرتفعة مما يدل على إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدم ، ونلاحظ على الانحرافات المعيارية للفقرات منها المنخفض الذي يدل على وجود تقارب في إجابات المشاركين حول بعض الفقرات ، بينما باقي الانحرافات الأخرى التي بلغت واحد صحيح أو اكبر تدل على أن هناك تشتت أكثر في أراء المشاركين حول هذه الفقرات .

ن- كفاءة التقارير المالية :

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات المتعلقة بأثر استخدام الحاسب الآلي على كفاء التقارير المالية :

جدول رقم (21)

كفاءة التقارير المالية المعدة بواسطة الحاسب الآلي :

ر . م	الفقـــــــــــــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
14	أثر استخدام الحاسب الآلي على كفاءة التقارير المالية :		
14.1	توفير معلومات لم تكن متوفرة في السابق	3.71	1.07
14.2	وجود نقص في معلومات كانت متوفرة في السابق (تغير للأسوأ)	2.57	0 .92
14.3	لم يؤثّر في نوعية وكمية المعلومات	2.60	1.17
14.4	هناك تحسن ملحوظ في البيانات والمعلومات من الجهات التي قامت بإدخال الحاسب الآلي في أعمالها	4.06	0 .94
14.5	توفير الجهد والوقت والدقة	4.46	0 .82

استناداً إلى النتائج بالجدول أعلاه يتبيّن لنا ما يلي :

أنّ فقرة توفير الجهد والوقت والدقة هي أعلى الفقرات متوسط حسابي حيث بلغ (4.46) وانحرافها المعياري (0 .82) يليها فقرة أنّ هناك تحسّن ملحوظ في البيانات والمعلومات من الجهات التي قامت بإدخال الحاسب الآلي في أعمالها حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.06) وانحراف معياري (0 .94) في حين كان المتوسط الحسابي للفقرة لم يؤثّر في نوعية وكمية المعلومات منخفض وأقل من المتوسط الفرضي (3) حيث بلغ (2.60) وانحراف معياري (1 .17) كذلك لفقرة وجود نقص في معلومات كانت متوفرة في السابق أي بمعنى التغير للأسوأ ، وكان المتوسط الحسابي منخفض (2.57) وانحراف معياري (0.92) .

ويدل المتوسط الحسابي للفقرة (14.1) على أنّ استخدام الحاسب أدّى إلى توفير معلومات لم تكن متوفرة في السابق إذ بلغ (3.71) ، ويدل انحرافها المعياري (1.07) على وجود تشتت أكثر في إجابات المستخدمين حولها .

الفرضي (3) مما يعني إتباع المشارك للتغذية الإرجاعية والانحراف المعياري البالغ (0.96) يدل على وجود تقارب بين إجابات المشاركين على هذه الفقرة .

ر- أسباب استخدام مصادر أخرى من قبل مستخدمي المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات :

يوضح الجدول التالى نتائج تحليل البيانات المتعلقة باستخدام مصادر أخرى للمعلومات غير التقارير المالية .

جدول رقم (22)

أسباب استخدام مصادر أخرى للمعلومات من غير التقارير المالية

ر - م	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
15	استخدامك لمصادر أخرى للمعلومات عير التقارير المالية		
15.1	الرغبة في الحصول على معلومات حديثة	3.60	1.14
15.2	الرغبة في الحصول على معلومات تساعد في فهم بعض العلاقات والموضوعات المطروحة	3.77	0 .69
15.3	الرغبة في الحصول على معلومات ذات علاقة بموضوع معين	3.74	0 .66
15.4	الرغبة في الحصول على معلومات من جهة محايدة	3.60	1.09
15.5	الرغبة في الحصول على معلومات لاستخدامها كمرجع إضافي	3.80	0 .96
15.6	الرغبة في الحصول على معلومات محللة حسب احتياجات المستخدم	3.66	0 .94

استناداً إلى النتائج بالجدول أعلاه يتبيّن لنا ما يلي :

أنّ الرغبة في الحصول على معلومات لاستخدامها كمرجع إضافي هي من أهم أسباب استخدام المشاركين لمصادر أخرى غير التقارير المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.80) وانحرافها المعياري (96. 0) وبصفة عامة المتوسطات الحسابية لباقي الفقرات متقاربة ، حيث تتراوح بين (3.60 – 3.77) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3) مما يدل على أنّ أسباب استخدام مصادر أخرى للمعلومات غير التقارير المالية هي الموجودة في الفقرات أعلاه ونلاحظ أنّ انحرافاتها المعيارية تتراوح بين (66. 0 –96. 0) مما يدل على وجود اتفاق وتقارب بين إجابات المشاركين حول هذه الفقرات والانحرافات المعيارية للفقرات (16.1) (16.4) والبالغة على التوالي (1.14) (1.09) تدل على وجود تشتت في إجابات المشاركين حولها .

س- المعلومات المطلوبة من قبل مستخدميها وغير متوفرة بالتقارير :

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل البيانات بالمعلومات التي لا يجدها المشارك في التقارير المالية المقدمة له:

جدول رقم (23)

المعلومات المطلوبة من قبل مستخدميها وغير متوفرة بالتقارير المالية .

ر . م	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	المعلومات التي يحتاجونها ولا توفرها التقارير المالية المقدمة :		
16.1	تحليل النسب المالية	4.91	0 .88
16.2	الربح الضريبي	3.37	0 .88
16.3	مصاريف السنوات السابقة	3.37	1.00
16.4	إيرادات السنوات السابقة	3.31	0 .96
16.5	التغير في السياسات المحاسبية	3.74	0.78
16.6	قرارات الإدارة خلال السنة المالية	3.49	0 .92
16.7	قرارات الإدارة عن القوائم	3.57	1.01
16.8	تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية	3.69	0 .93
16.9	تقرير المراجعة الداخلية عن نشاط الشركة	3.34	0 .94
16.10	تقارير عن كمية وقيمة المبيعات	3.46	1.20
16.11	تقارير عن كمية وقيمة الإنتاج	3.29	1.20
16.12	تقارير عن التكاليف	3.54	1.04
16.13	تقارير عن جودة الإنتاج	3.49	0 .89
16.14	تقارير توضح انحرافات الأداء الفعلي عن المخطط	3.69	0 .93
16.15	سياسات التوظيف	3.71	1.13

استناداً إلى النتائج بالجدول أعلاه يتبيّن لنا ما يلي :

أنّ فقرة تحليل النسب المالية هي أعلى الفقرات متوسط حسابي حيث بلغ (4.91) وانحرافها المعياري (0 .88) مما يدل على أنّ تحليل النسب المالية أكثر المعلومات التي يحتاجها المستخدمون ولا تتوفّر لهم في التقارير المالية ، في حين أنّ باقي الفقرات كانت المتوسطات الحسابية متقاربة وهي أعلى من المتوسط الفرضي (3) مما يدل على أنّ المعلومات الواردة بالفقرات بالجدول السابق يحتاجها المستخدمون ولا تتوفّر لهم بالتقارير المالية وكانت معظم الانحرافات المعيارية منخفضة ومتقاربة مما يدل على الإجماع بين أراء المستخدمين وتقارب إجاباتهم حول الحاجة لهذه المعلومات ، وعدم توفّرها

في التقارير المالية وتدل الانحرافات المعيارية التي بلغت (1) أو اكبر على وجود تشتت في إجابات المشاركين حول هذه الفقرات .

4- 10- اختبار الفرضيات :

لاختبار فرضيات الدراسة تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المشاركين وذلك لكل فقرة من فقرات الاستبيان وفقاً للمجال الذي تنتمي إليه الفقرة وقد تمّ تقسيم الإجابات وفقاً للمتوسطات الحسابية إلى الآتي : -

- إذا كان المتوسط الحسابي (3.00) فأكثر درجة مرتفعة .
- إذا كان المتوسط الحسابي أقل من (3) درجة ضعيفة .

كما تمّ استخدام اختبار One Sample T- test وذلك لمقارنة الدرجة المحسوبة مع المتوسط الحسابي الافتراضي والبالغ (3.00) وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية($\alpha \geq 0.05$) للمقياس الذي استخدمته الدراسة للحكم على المتوسطات ، وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار كل من فرضيات الدراسة .

4-10-1- الفرضية الفرعية الأولى : -

تنص الفرضية الفرعية الأولى على :

" لا تقدّم التقارير المالية المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية " :

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بقياس المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية :

الجدول رقم (24)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى

ر . م	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5	استخدام التقارير المالية في ترشيد القرارات الآتية		
5.1	قرارات الإقراض والتمويل	4.00	1.03
5.2	قرارات الاستثمار	3.91	0.95
5.3	قرارات تقييم الأداء	3.80	0.87
5.4	الربط الضريبي	3.66	1.28
6	المعلومات المقدمة تحقق الأهداف الآتية : -		
6.1	تقييم أداء الإدارة العليا وكفاءتها	3.80	0.96
6.2	تقييم كفاءة الإدارات الأخرى	3.46	1.04
6.3	تقييم أداء الشركة من حيث تحقيق الأهداف	4.06	1.00
6.4	القدرة على التنبؤ باستمرارية الشركة	3.94	1.11
6.5	القدرة على التنبؤ بفشل الشركة	3.66	1.00
6.6	القدرة على تحديد السيولة المتوفرة	3.97	0.75
6.7	القدرة على تحديد السيولة المتوفرة	3.60	0.81
6.8	القدرة على تحديد احتياجات المنشأة من الوارد	3.54	0.89
6.9	القدرة على توزيع الأرباح على المساهمين	3.83	0.75
7	المعلومات المحاسبية المقدمة إليكم في التقارير المالية تتصف بالآتي :		
7.1	تقدم في الوقت المناسب دون تأخير	2.89	1.47
7.2	تساعد في القدرة على التنبؤ بصحة التوقعات المستقبلية	3.29	1.02
7.3	الفائدة منها أكبر من تكلفة الحصول عليها	3.31	1.08
7.4	تساعد متخذ القرار على الإدراك والفهم للبدائل المقامة بسهولة	3.63	0.91
7.5	عادة يتم إبلاغ المعنيين بنتائج استخدام المعلومات المقدمة (التغذية الإرجاعية)	3.29	0.96

11	عند الحصول على المعلومات والبيانات المالية يتم استخدامها في الآتي : -		
11.1	المقارنة بين السنوات لبيان إمكانية الاستثمار	3.66	1.00
11.2	يتم تحليلها ودراستها ومقارنتها بالبيانات والمعلومات عن الشركات الأخرى	3.43	0.88
11.3	مراجعة الربح لتحديد الضرائب المستحقة	3.77	0.94
11.4	دراستها لتحديد مدى إمكانية منح القروض	3.60	0.88
11.5	دراستها لتحديد مدى إمكانية منح التسهيلات الائتمانية	3.63	0.84
11.6	الاستخدام من قبل المحلل المالي	3.46	1.07
11.7	الاستخدام من قبل الجهة المشرفة على الشركة للحكم على مدى كفاءة الإدارة	3.54	1.047
11.8	الاستخدام من قبل الرقابية لمتابعة الأداء	3.60	0.95
11.9	الاستخدام للعرض على المؤتمرات الشعبية	3.37	0.73
	إجمـــــــــــالي الفقرات	3.617	0.439

استناداً إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبيّن لنا ما يلي : -

- أنّ أعلى متوسط حسابي بين الفقرات المتعلقة بالمعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية كان للفقرة رقم (6.3) والمتعلقة بأنّ المعلومات المقدمة تحقق تقييم أداء الشركة من حيث تحقيق الأهداف ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.06) مما يدل على درجة مرتفعة ، وتوضح مثل هذه الدرجة أنّ المعلومات المقدمة تحقق تقييم أداء الشركة في بيئة الأعمال الليبية ، ويشير الانحراف المعياري والبالغ (1.00) إلى وجود تشتت بين إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

- بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (5.1) والمتعلقة باستخدام التقارير المالية في ترشيد قرارات الإقراض والتمويل (4.00) مما يدل على أنّ التقارير المالية لها دور مرتفع في ترشيد قرارات الإقراض والتمويل ، إذ أنّ قرارات الاقتراض والتمويل تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات التي توفرها التقارير المالية لكل شركة ، حيث تقوم المصارف بطلب القوائم المالية عند منح القروض والتسهيلات وعلى أساسها يتم تقييم وضع الشركة وقدرتها على السداد ، ويشير الانحراف المعياري البالغ (1.03) إلى وجود تشتت أكثر في أراء المشاركين حول هذه الفقرة .

- يدل المتوسط الحسابي للفقرة (7.1) والمتعلقة بالمعلومات المحاسبية المقدّمة في التقارير المالية تتصف بأنّها تقدّم في الوقت المناسب دون تأخير والبالغ (2.89) وهو أقل من المتوسط الفرضي (3.0) على أنّ المعلومات المحاسبية المقدّمة في التقارير المالية لا تتصف بأنّها تقدّم في الوقت المناسب

دون تأخير على الرغم من أنّ الوقتية من أهم خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة ، وقد يعود سبب تأخير تقديم المعلومات المحاسبية إلى أنّ بعض الشركات ليس لديها أفراد مؤهلين في الإدارة المالية لإعداد القوائم المالية في مواعيدها أو عدم فهم إدارات الشركات لاحتياجات مستخدمي المعلومات، ويدل الانحراف المعياري البالغ (1.47) إلى وجود تشتت في إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

كما نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أنّ المتوسطات الحسابية للفقرة (6.4) والفقرة (6.6) مرتفعة نسبياً حيث بلغت على التوالي (3.94 – 3.97) وهي متعلقة بأنّ المعلومات المحاسبية المقدّمة تساعد على القدرة على التنبؤ باستمرارية الشركة وتساعد في القدرة على تحديد السيولة المتوفّرة ، ومن المعروف محاسبياً أنّ المساعدة على تحديد السيولة والمساعدة على التنبؤ (القيمة التنبؤية) من أهم خصائص المعلومات الملائمة ، وتدل الانحرافات المعيارية للفقرتين السابقتين (1.1 – .75) على وجود تقارب في إجابات المشاركين حول الفقرة (6.6) ووجود تشتت في إجاباتهم حول الفقرة (6.4) .

أما باقي الفقرات فتتراوح متوسطاتها الحسابية بين (3.91) المتعلقة باستخدام التقارير المالية في ترشيد قرارات الاستثمار وبين المتوسط الحسابي (3.29) المتعلّق بالمعلومات المحاسبية المقدّمة تساعد في القدرة على التنبؤ بصحة التوقعات المستقبلية ، كذلك هو نفس المتوسط الحسابي للفقرة رقم (7.5) المتعلق بإبلاغ المعدّين بنتائج استخدام المعلومات المقدّمة (التغذية الإرجاعية) بلغ (3.29) ونلاحظ أنّ أغلب المتوسطات أكبر من المتوسط الفرضي (3) إلا أنّها متفاوتة أو متباينة بين (4.06 – 3.29) إذ نلاحظ أنّ المتوسط الحسابي (3.29) المتعلق بالمساعدة على القدرة على التنبؤ بصحة التوقعات المستقبلية ، وكذلك بوجود التغذية الإرجاعية يعتبر متوسط مقارنة بالمتوسطات الأخرى على الرغم من أنّ القدرة على التنبؤ والتغذية العكسية من أهم خصائص المعلومات الملائمة مما يعني أنّ المعلومات المحاسبية المقدّمة تحتاج لتطوير أكثر حتى تتصف بأهم خصائص الملاءمة المتمثلة في الوقتية والقدرة على التنبؤ والتغذية الإرجاعية .

وهذا لا يمنع أن نتائج التحليل الواردة في الجدول السابق والمتوسطات الحسابية الواردة به تشير إلى أنّ التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية تقدّم معلومات ملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين .

– وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالمعلومات الملائمة التي تقدّمها التقارير المالية لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية (3.617) مما يدل على أنّ التقارير المالية تقدّم معلومات ملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية ، ويدل الانحراف المعياري البالغ (0.439) إلى وجود تقارب بين إجابات لأفراد المشاركين حول هذا المجال .

ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار One Sample T - test لمقارنة المتوسط الحسابي المتعلق بأن تقدّم التقارير المالية المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية مع الوسط الحسابي الافتراضي لدرجة القبول وهو (3) :

جدول رقم (25)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	نتيجة الفرضية العدمية
3.617	34	8.319	1.690	*0.000	رفض

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α ≤0.05)

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات الفرضية الفرعية الأولى والبالغ (3.617) أكبر من متوسط أداة القياس (3) فقد بلغت قيمة (T المحسوبة = 8.319) وهي أكبر من قيمتها الجدولية ، وبمستوى دلالة إحصائية (Sig = 0.000) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات الفرضية الفرعية الأولى ومتوسط أداة القياس ، وبما أنّ قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ، وبما أنّ مستوى الدلالة (Sig = 0.000) أقل من المستوى المقبول لدينا (0.05) فإنّنا نرفض الفرضية العدمية(H 0) ونقبل الفرضية البديلة (H 1) وهذا يعني أنّ : -

" التقارير المالية تقدّم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية " .

4-10-2 الفرضية الفرعية الثانية :

H 0 : لا تقدّم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية .

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية .

جدول رقم (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية

ر . م	الفقـــــــــــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	**أهم المعلومات التي تقدمها التقارير المالية : -**		
8.1	إجمالي الأصول حسب النوع والقيود التي عليها (الرهونات)	3.74	1.01
8.2	مجمع الاستهلاك محللة حسب نوعية الأصل	3.86	0.91
8.3	صافي الأصول محللة حسب نوعية الأصل	3.86	0.91
8.4	النقدية بالمصارف والخزينة	4.09	0.82
8.5	بيانات عن المدينين	4.17	0.71
8.6	الديون المعدومة	3.83	0.89
8.7	الاعتمادات المستندية المفتوحة(بالطريق)	3.69	0.58
8.8	مشاريع تحت الإنجاز	3.60	0.88
8.10	القروض قصيرة الأجل	4.00	0.73
8.11	القروض طويلة الأجل	4.00	0.80
8.12	الأرباح المحتجزة	3.94	0.80
8.13	الالتزامات اتجاه الغير	4.14	0.65
8.19	عن قدرة المنشأة الائتمانية	3.34	087
	إجمـــــــــــــالي الفقرات	**3.865**	**0.513**

استناداً إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه تبين لنا ما يلي : -

- بلغ أعلى متوسط حسابي بين الفقرات المتعلقة بتقدم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ، ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية (4.17) للفقرة رقم(8.5)والمتعلقة بأنّ أهم المعلومات التي تقدمها التقارير المالية هي عن المدينين ، مما يدل على أنّ البيانات عن المدينين تعتبر ذات أهمية عالية من وجهة نظر الفئات المشاركة ، ويشير الانحراف المعياري لهذه الفقرة البـــــــالغ (0.71) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذه الفقرة .

- تراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات المتعلقة بتقديم التقارير الماليـــة معلومـــات عـــن المـــوارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية بين (4.14 – 3.34) وتشير هذه المتوســـطات

الحسابية إلى أنّ التقارير المالية تقدم معلومات عن الالتزامات اتجاه الغير والنقدية بالمصارف والقروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والديون المعدومة والأرباح المحتجزة وإجمالي الأصول حسب نوع القيود عليها ومجمّع استهلاكها وكذلك صافي الأصول ، وتراوح الانحراف المعياري لهذه الفقرات بين (0.58 – 1.01) وهو بذلك يشير إلى أنه يوجد تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذه الفقرات ما عدا الفقرة (8.1) ويشير الانحراف المعياري على وجود تشتت في إجابات المشاركين حولها .

– بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلق بتقديم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية (3.865) مما يدل على أنّ المعلومات التي تقدّمها التقارير المالية تعبّر عن المركز المالي الحقيقي بشكل دقيق ومفصّل في تاريخ إعدادها وأنّ المعلومات والبيانات المتحصّل عليها موضوعية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة ، وكل هذا الوضوح والتفصيل في بنود القوائم المالية يساهم في زيادة الثقة بها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، ويدل الانحراف المعياري البالغ (0.513) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذا المجال .

– ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار One sample T - test لمقارنة المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات الفرضية الفرعية الثانية مع الوسط الحسابي الافتراضي (أداة القياس) وهو (3) :

جدول رقم (27)

نتائج اختبارا لفرضية الفرعية الثانية

المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	نتيجة الفرضية العدمية
3.865	34	9.971	1.690	*0.000	رفض

* دال إحصائيا عن مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية والبالغ (3.865) أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (متوسط أداة القياس) وهو (3) فقد بلغت (قيمة T المحسوبة = 9.971) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبمستوى دلالة إحصائية تبلغ(sig = 0.000) ، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية ومتوسط أداة القياس ، وبما أنّ قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية

إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للفرضية الفرعية الثانية ومتوسط أداة القياس (3) وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أنّه :

" تقدّم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية" .

4-10-3- الفرضية الفرعية الثالثة :

H 0 : لا تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية .

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمعلومات التي تقدّمها التقارير المالية تساعد على القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية .

جدول رقم (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

ر .م	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	أهم المعلومات التي تقدّمها التقارير المالية : -		
8.9	أرباح العام	4.17	0.89
8.17	معلومات عن حجم المبيعات	3.77	0.97
8.20	معلومات مفيدة في تقييم الأداء السابق للمنشأة	3.29	0.89
8.22	معلومات عن الإيرادات والمصروفات بالشركة	4.09	1.00
8.23	معلومات عن حجم الإنتاج الفعلي بالشركة	3.71	1.07
8.24	بيانات دورية عن صافي الربح	3.74	1.04
	إجمـــــــــــــــالي الفقرات	3.796	0.681

استناداً إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبيّن ما يلي : -

- أنّ أعلى متوسط حسابي بين الفقرات المتعلقة بالمعلومات التي تقدّمها التقارير المالية تساعد على القياس الدوري لدخل الشركة في بيئة الأعمال الليبية هو (4.17) للفقرة (8.9) الخاصة بأرباح العام ، مما يدل على أنّ مؤشّر أرباح العام لدى الشركات مهم في قياس الدخل الدوري لها ، ويشير الانحراف المعياري البالغ (0.89) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذه الفقرة .

- تراوح المتوسط الحسابي لباقي الفقرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية وهي أنّ التقارير المالية تقدّم معلومات تساعد على القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية بين (3.71 – 4.09) مما يدل على أنّ التقارير المالية تقدّم معلومات عن أرباح العام وكذلك معلومات عن حجم المبيعات ومعلومات عن إيرادات ومصروفات الشركة وعن حجم الإنتاج الفعلي وعن صافي الدخل ، وكل هذا يساعد في القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية .

ومن خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول أعلاه ، والمتعلقة بقياس الدخل الدوري للمنشأة ، يتضح أنّ أهم المعلومات التي تساعد على قياس الدخل المتمثلة في المعلومات عن أرباح العام، وحجم المبيعات ، وعن الإيرادات والمصروفات وعن صافي الدخل ، جميعها متوسطاتها الحسابية مرتفعة مما يدل على تقديمها في قائمة الدخل وهذا يتفق مع التحليل الوصفي للفقرات الواردة في الاستبيان والمتعلقة بأهم القوائم التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات ، وأهمها من وجهة نظر المشارك وكذلك سهولة فهمها ، وكل هذه الفقرات من خلال التحليل نلاحظ اتفاق المشاركين على أنّ قائمة الدخل هي من أهم القوائم المساعدة على اتخاذ القرارات،وانه يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات ، وهي أكثر التقارير أو القوائم من حيث سهولة الفهم .

- ونلاحظ أنّ اقل متوسط حسابي هو الخاص بالفقرة (8.20) المتعلقة بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم الأداء السابق إذ بلغ (3. 29) ويدل الانحراف المعياري الخاص بالفقرة والبالغ (0.89) على التقارب بين إجابات المشاركين حول هذه الفقرة .

- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالمعلومات التي تقدّمها التقارير المالية وتساعد في القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية (3.796) مما يدل على أنّ المعلومات المقدّمة تساعد في القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية من وجهة نظر الأفراد المشاركين – المستخدمين – ، ويشير الانحراف المعياري البالغ (0.68) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذا المجال .

ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار One Sample T - test لمقارنة المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالمعلومات التي تقدّمها التقارير المالية التي تساعد في القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية مع المتوسط الفرضي لدرجة القبول وهو (3) :

جدول رقم (29)

نتائج اختبارا لفرضية الفرعية الثالثة

المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig	نتيجة الفرضية العدمية
3.796	34	6.908	1.690	*0.000	رفض

- دال إحصائياً عن مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تنتمي إلى الفرضية الفرعية الثالثة والبالغ (3.796) هو اكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3) حيث بلغت قيمة (T المحسوبة = 6.908) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبمستوى دلالة إحصائية (Sig = 0 .000) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تنتمي للفرضية الفرعية الثالثة وبين المتوسط الافتراضي ، وأنّ قيمة (T المحسوبة = 6.908) أكبر من قيمة (T الجدولية =1.690) وبما أنّ قاعدة القرار هي تقبّل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ، وبما أنّ مستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) هو أقل من المستوى المقبول لدينا (0.05) فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة (H1)، وهذا يعني أنّه :

" تقدّم التقارير المالية معلومات تساعد على القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية ".

4-10-4 - الفرضية الفرعية الرابعة :

H0 : لا تقدّم التقارير المالية معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة في بيئة الأعمال الليبية.

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بقياس المعلومات التي تقدّمها التقارير المالية عن التدفقات النقدية للمنشأة في بيئة الأعمال الليبية .

جدول رقم (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تنتمي إلى الفرضية الفرعية الرابعة

ر . م	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
2	أهم القوائم والتقارير التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات		
2.4	قائمة التدفقات النقدية	2.29	0.79
8	أهم المعلومات التي تقدّمها التقارير المالية : -		
8.14	مصادر النقدية خلال الفترة	3.69	0.99
8.15	التدفقات النقدية الخارجة	3.60	0.95
8.16	التدفقات النقدية الداخلة	3.66	0.87
8.18	أوجه استخدام النقدية خلال الفترة	3.57	1.09
8.21	معلومات عن التنبؤات النقدية في المستقبل	3.06	1.11
	إجمـــــــــــالي الفقرات	3.261	0.753

استناداً إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبيّن ما يلي : -

- أعلى متوسط حسابي بين الفقرات المتعلقة بالمعلومات التي تقدّمها التقارير المالية عن التدفقات النقدية للمنشأة هو (3.69) للفقرة رقم (8.14) الخاصة بمصادر النقدية خلال الفترة ، مما يـدل علـى أن المشارك يرى أنّ التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية تهتم بتقديم معلومات عن مصـادر النقديـة ، سواء كانت من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، ويشير الانحراف المعياري لهذه الفترة والبالغ (0.99) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذه الفقرة .

- تتراوح المتوسطات الحسابية لباقي الفقرات ما بـين (3.06 – 3.66) ، نلاحـظ أنّ المعلومـات المقدّمة عن التدفقات النقدية الداخلة حازت على أعلى وسط بين هذه الفقرات وهو (3.66) ومما يدل على أنّ المشاركين يرون أنّ التقارير المالية تقدّم معلومات عن التـدفقات النقديـة الداخلـة ، ويـدل الانحراف المعياري الخاص بهذه الفقرة والبالغ (0.87) على وجود تقارب بين إجابات المشـاركين حول هذه الفقرة .

- كما نلاحظ من خلال النتائج الواردة بالجدول أعلاه أنّ أقل متوسط حسابي بين الفقرات هو (2.29) للفقرة رقم (2.4) الخاصة بأهم القوائم التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات وهي تخص قائمـة التدفقات النقدية ويدل المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.29) وهو أقل من الوسط الفرضـي (3) أنّ

قائمة التدفقات النقدية لا يتم الحصول عليها أو لا تقدم للمشاركين من قبل الشركات على الرغم من أن قائمة التدفقات النقدية هي إحدى أهم القوائم الرئيسية التي تساعد على تقديم المعلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة سواء كانت هذه التدفقات داخلة أو خارجة .

- وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تنتمي إلى الفرضية الفرعية الرابعة والمتعلقة بالمعلومات عن التدفقات النقدية بالمنشأة في بيئة الأعمال الليبية (3.261)، مما يدل على أن التقارير المالية تهتم بمصادر النقدية ومعرفة التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج وأوجه استخدام النقدية خلال الفترة ، وكذلك التنبؤ بالنقدية في المستقبل .

ويشير الانحراف المعياري البالغ (0.753) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذا المجال .

ويوضح الجدول التالي نتيجة اختبار One Sample T- test لمقارنة المتوسطات الحسابية لإجمالي الفقرات المتعلقة بالمعلومات عن التدفقات النقدية بالمنشأة في بيئة الأعمال الليبية مع الوسط الفرضي وهو (3) :

جدول رقم (31)

نتائج اختبارا لفرضية الفرعية الرابعة

المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية العدمية
3.261	34	2.057	1.690	*0.047	رفض

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α ≤0.05)

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات المتعلقة بالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية عن التدفقات النقدية للمنشأة البالغ (3.261) أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي وهو (3) ، حيث بلغت قيمة (T المحسوبة = 2.057) وهي أكبر من قيمتها (T الجدولية=1.690) وبمستوى دلالة الإحصائية (Sig = 0.047) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات التي تنتمي للفرضية الفرعية الرابعة وبين المتوسط الحسابي الفرضي ، وبما أنّ قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ، وبما أنّ مستوى الدلالة الإحصائية هو (Sig = 0.047) أقل من المستوى المطلوب لدينا (0.05) فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يعني أنّه : -

* تقدم التقارير المالية معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة في بيئة الأعمال الليبية * .

4-10-5-الفرضية الرئيسية :

H0 : لا تحقق التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي "

يوضح الجدول التالي الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية الرئيسية التي تنص على " لا تحقق التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي :

جدول رقم (32)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالفرضية الرئيسية

ر . م	المجـــــــــــال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ	تقدم التقارير المالية المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة الأعمال الليبية	3.617	0.439
ب	تقدم التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية	3.865	0.513
ج	تقدم التقارير المالية معلومات تساعد على القياس الدوري لدخل المنشأة في بيئة الأعمال الليبية	3.796	0.681
د	تقدم التقارير المالية معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة في بيئة الأعمال الليبية	3.261	0.753
الإجمـــــــــــالي		3.635	0.492

استناداً إلى النتائج الواردة في الجدول أعلاه يتبين ما يلي : -

- أعلى متوسط حسابي بين المجالات المتعلقة بقياس تحقق التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي البالغ (3.865) والمتعلق بالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها في بيئة الأعمال الليبية، مما يدل على أن التقارير المالية تقدم معلومات عن المركز المالي عن طريق قائمة الميزانية وما تحتويه من معلومات عن الأصول و الخصوم ومرفقاتها من إيضاحات وملاحق .ويشير الانحراف المعياري لهذا المجال البالغ (0.513) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حول هذا المجال .

- تتراوح المتوسطات الحسابية لكل من مجال تقديم التقارير المالية معلومات ملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين في بيئة العمال الليبية وتقديم التقارير المالية معلومات تساعد على قياس الدخل الدوري للمنشاة تتراوح بين (3.617-3.796) مما يدل على أن اغلب التقارير المالية المقدمة تعطي

معلومات ملائمة لاستخدامات المستفيدين الرئيسين لاستخدامها في اتخاذ القرارات،وتدل الانحرافات المعيارية على وجود تقارب بين إجابات المشاركين حول هذين المجالين .

المختلفة مثل منح القروض و التسهيلات الائتمانية وكذلك معلومات تساعد على قياس الدخل الدوري للمنشاة وذلك عن طريق تقديم معلومات عن حجم المبيعات و أرباح العام وحجم الإنتاج .

- كما يتبين لنا من خلال الجدول أنّ اقل متوسط حسابي للمجال المتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة والبالغ (3.261) مما يدل على أنّ التقارير المالية تقدم للمستخدم معلومات عن التدفقات النقدية بالمنشاة . ويدل حصول هذا المجال على اقل متوسط حسابي على أنّ اقل معلومات تقدمها التقارير المالية هي المعلومات عن التدفقات النقدية وهذا يعكس غياب قائمة التدفقات النقدية عن القوائم المقدمة ، ويدل الانحراف المعياري البالغ (753. 0) على وجود تقارب بين إجابات المشاركين حول هذه النقطة .

- بشكل عام بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي المجالات (3.635) والمتعلق بتحقيق التقارير المالية أهدافها في بيئة الأعمال الليبية، مما يدل على أن- التقارير المالية من وجهة نظر المشارك تحقق أهدافها وذلك في كونها تقدم معلومات تفيد المستخدم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة .

ويشير الانحراف المعياري لها (0.492) إلى وجود تقارب بين إجابات الأفراد المشاركين حولها .

يوضح اختبار One Sample T- test مقارنة المتوسطات الحسابية لإجمالي الفرضيات الفرعية مع المتوسط الافتراضي وهو (3) :

جدول رقم (33)

نتائج اختبار لفرضية الرئيسية

الوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة الإحصائية sig	نتيجة الفرضية العدمية
3.635	34	7.641	1.690	*0.000	رفض

* دال إحصائياً عن مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.05$)

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي الإجمالي للفرضية الرئيسية أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي ، أداة القياس وهو (3) ، حيث بلغت قيمة (T المحسوبة = 7.641) وهي أكبر من قيمتها الجدولية ولمستوى دلالة إحصائية قدرها (Sig = 0.000) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي الإجمالي للفرضية الرئيسية وبين متوسط أداة القياس وهو المتوسط الفرضي البالغ (3) وبما أنّ قاعدة القرار هي : تقبل الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية ، وترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من

قيمة T الجدولية . وبما أنّ مستوى الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) هو أقل من المستوى المطلوب لدينا (0.05) فإنّنا نرفض الفرضية العدمية الرئيسية ونقبل الفرضية البديلة الرئيسية ، وهذا يعني أنّه: " تحقق التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي "

بالرغم من أنّ نتيجة اختبار فرضيات الدراسة كانت رفض الفرضية العدمية الرئيسية وقبول الفرضية البديلة الرئيسية بمعنى أنّ " التقارير المالية في البيئة المحلية تحقق أهدافها المرسومة في الأدب المحاسبي ، بمعنى أنّها توفّر المعلومات المناسبة للمستخدمين والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة إلا أنّ التقارير السنوية لأمانة اللجنة الشعبية للرقابة المالية يتضح أنّ هناك تسهيلات ائتمانية وقروض ممنوحة للشركات ما زالت متأخرة السداد وقد تصل هذه المبالغ إلى أكثر من 500 مليون دينار ليبي سنوياً ، وهذه المبالغ تعتبر مرتفعة جداً كتسهيلات وقروض متأخرة السداد سنوياً ، كذلك استمرار اعتماد مصلحة الضرائب على الربط الجزافي للضرائب المستحقة على الشركات بسبب تأخّر نشر القوائم المالية للشركات وبالتأكيد الربط الجزافي يكون محاط بالتقديرات وعدم التأكد مما يسبب في سوء استغلال وتوزيع الأموال وهذا التناقض بين محتوى التقارير السنوية للرقابة من تسهيلات وقروض متأخرة السداد ولجوء مصلحة الضرائب للربط الجزافي ونتائج اختبار الفرضيات الذي يثبت أنّ التقارير والقوائم المالية تقدّم معلومات مناسبة وملائمة للمستخدمين سواء عن طريق قائمة الميزانية أو قائمة الدخل أو غيرها وهو من وجهة نظر الباحثة قد يعود لعدّة أسباب كالتالي :

اتضح من خلال التحليل الوصفي للبيانات أنّ المستخدمين يقومون بتحليل المعلومات المقدّمة في التقارير المالية لدراسة إمكانية منح القروض بمعنى أنّه يتم منح القروض والتسهيلات الائتمانية بعد دراسة وتحليل المعلومات من قبل المستخدم ، عليه : -

- قد يكون المستخدمون عند حصولهم على القوائم المالية وملحقاتها لا يقومون بتحليلها بالشكل المناسب أو الصحيح مما قد يترتّب عليه اتخاذ قرارات خاطئة نتيجة سوء تحليل المعلومة المقدّمة ، وعدم الوقوف على حقيقة الوضع المالي للشركة .

- قد يكون نظام المراجعة الداخلية للشركات به ضعف بمعنى – ضعف في مهنة المراجعة الداخلية – لأنه إذا كان الضعف عند هذه النقطة داخل الشركات قد يؤدّي إلى تعثّر أو إفلاس الشركات فالأزمات والفضائح المالية التي كانت في الماضي والتي كانت تؤدّي إلى الإفلاس لا تركّز على دور المراجع الداخلي [1] ، فاليوم ينظر الكثيرون لوظيفة المراجعة الداخلية كجزء من الحل لإدراك سقوط أنظمة

---

[1]- أحمد حلمي جمعة ، " مهنة التدقيق الداخلي " ، مجلة التجارة والتنمية ، السنة الثانية ، العدد الحادي عشر ، 2005 ف .

التقارير المالية ، إذ لابد من التركيز على مهنة المراجع الداخلي حتى تكون التقارير المالية المنشورة للمجتمع موثوق بها بشكل أكبر ومن وجهة نظر الباحث أياً كان سبب التناقض السالف الذكر بين التقرير السنوي للرقابة المالية وبين نتيجة الدراسة سواء كان عدم كفاءة المستخدمين في تحليل المعلومات أو أنّ هناك تلاعب بالحسابات أو إخفاء للمعلومات والمركز المالي الحقيقي للشركات أو أنّ الضعف في مهنة المراجعة الداخلية كل هذه الأسباب سوف تؤدي إلى نتائج مربكة للاقتصاد سواء توزيع الموارد أو إفلاس الشركات المفاجئ خصوصاً أنّ الاقتصاد الليبي في الآونة الأخيرة يتوجّه نحو خصخصة القطاع العام والعمل على استحداث سوق للأوراق المالية بليبيا ، كل ذلك يتطلّب الحصول على المعلومات المالية التي تتوفّر بها ميزة المصداقية والوقتية حتى يستطيع أن يستخدمها المستثمرون والمحللون الماليون في الوقت المناسب ، فوقتية المعلومة تعتبر من ركائز نجاح سوق الأوراق المالية ، وهذه الميزة في الوقت الحالي غير متوفّرة في المعلومات المقدّمة للمستخدمين كما أوضحت نتائج الدراسة .

فالتناقض السالف الذكر يعني غياب المصداقية في المعلومة ، ومن المعروف أنّ أكثر المشاكل التي تؤدي إلى تعثّر سوق الأوراق المالية هي غياب المصداقية والوقتية عن المعلومة المقدمة.

ولتفادي التناقض السابق يرى الباحث أنّه لا بد من التركيز على مهنة المراجعة الداخلية والارتقاء بها من اجل دقة المعلومة المقدمة حتى يكون هناك ثقة بالقوائم المعدّة ، وإلى جانب ذلك لا بد من إلزام الشركات عن طريق إصدار القوانين والمعايير التي تنظّم المهنة لتقديم ونشر قوائمها في أوقات محدّدة ، وبالتالي يتم تفادي ظاهرة الربط الجزافي للضرائب بارتفاع مستوى الثقة في التقارير الماليـة المقدّمة والمنشورة في الوقت المحدّد والمناسب .

كذلك عند رفع مستوى كفاءة المستخدمين وبصفة عامة الرفع لكفاءة الوسط المحاسبي عن طريق التدريب والدورات المكثّفة ، فعند النقاء قوة المراجعة الداخلية ورفع مستوى وكفاءة المستخدم للمعلومة سيتم تفادي مشكلة القروض والتسهيلات الائتمانية المتأخرة السداد .

النتائج و التوصيات

أولاً – النتائج :-

1 – أنّ مستخدمي القوائم المالية يرون أنّ أهم القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، ولكن القوائم التي يتم الحصول عليها فعلاً من الشركات هي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل .

2– يوجد تفاعل بين البنية الداخلية للوحدة الاقتصادية والبيئة الخارجية المحيطة بها ، وهذا ينعكس بدوره على طبيعة المعلومات الواجب نشرها لمستخدميها ، وكذلك على مدى كفاية هذه المعلومات والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

3 – أنّ تحديد الخصائص النوعية للمعلومات تشكل المعيار الأساسي في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية المعلومات وقدرتها على تحقيق الأهداف والتي من أهمها المساعدة في اتخاذ القرارات .

4 – أنّ غياب معايير المحاسبة سوف يترتب عليه آثار سلبية وذلك بسبب تباين الطرق والأسس التي تستخدمها المنشآت في معالجة العمليات والأحداث المالية ، وكذلك صعوبة مقارنة النتائج النهائية لأداء هذه المنشآت .

5 – أنّ التقارير المالية المنشورة في بيئة الأعمال الليبية غير قادرة على تحقيق أهدافها بالقدر المطلوب بسبب التأخير في إعداد القوائم المالية وإقفال الحسابات في الوقت المناسب ، وكذلك بسبب نقص قنوات الاتصال التي تساعد على نشر تلك القوائم بعد إعدادها .

6 – أنّ القوائم المالية ، لا تقدّم في الوقت المناسب للمستخدمين وذلك يؤثّر سلباً على القرارات التي يتخذونها بسبب المعلومات المقدمة لهم.

7 – أنّ المستخدمين للمعلومات المحاسبية يعتمدون بشكل كبير على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل مقارنةً بالقوائم الأخرى .

8– يرى مستخدمو التقارير المالية ، أنّ الحاسوب يؤدي إلى تحسين كفاءة التقارير المالية ، من حيث توفير الجهد والوقت والدقة وكذلك تحسين في المعلومات ، والبيانات المتحصل عليها .

9 – أنّ مستخدمي القوائم المالية يرون انها في حاجة إلى تطويرها ، وبصفة خاصة التوسّع في الإيضاحات ، والملاحق المرفقة بالقوائم المالية ، والمتعلقة بالمعلومات عن الإنتاج الفعلي والمصروفات وكذلك إعداد قائمة توزيع الأرباح ونشرها بصورة منتظمة ، والتحليل المالي، والتغير في السياسات المحاسبية ، وتقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية .

10 – أنّ مستخدمي التقارير المالية يدركون أنّ هناك معلومات يحتاجونها ولا تتوفّر في التقارير المالية المقدّمة ، مثل تحليل النسب المالية ، والتقارير عن كمية وقيمة الإنتاج ، والمبيعات، والتقارير عن انحرافات الأداء الفعلي عن المخطط، إلى غير ذلك من معلومات.

11 – أنّ المعلومات المتحصل عليها من القوائم المالية ، من وجهة نظر المستخدمين ، يوجد بها بعض النقص ، رغم أنّها تؤدّي إلى حدٍ ما الغرض المطلوب منها ، ويرجع سبب ذلك إلى عدم فهم مقدمي المعلومات لاحتياجات مستخدميها ، كذلك عدم إعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب ، وعدم اهتمام الشركات بإعداد المعلومات بدقة ، مما يفقد الثقة في المعلومة المقدّمة .

ثانياً – التوصيات : -

1– ضرورة إعداد كافة القوائم المالية ، وعدم الاقتصار على عدد محدد منها ، بما في ذلك قائمة التدفقات النقدية ، لما لها من أهمية في مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات .

2- العمل على تطوير الأنظمة المحاسبية ، وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات الليبية ، مما ينعكس على وصول المعلومات المحاسبية ، لمستخدميها ، في الوقت المناسب .

3- العمل على تبسيط إجراءات العمل ، وكذلك الأنظمة المحاسبية ، وقيام الأقسام المالية بواجبها ، وتوفير الإمكانيات لها سواء كانت أفراد مؤهلين ، أو أجهزة حاسبات لاستكمال الأعمال المحاسبية الخاصة بنهاية السنة المالية .

4 – ضرورة التنسيق ، والتعاون بين المؤسسات ، والشركات ، والجامعات ، والمراكز البحثية ، لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ، وربط الجانب العلمي بالقدر الذي يخدم مستخدمي القوائم المالية وتقديمها بالشكل الملائم .

5 – السعي إلى تبنّي سبل أو مجالات التطوير المقترحة ، والعمل بها ، مثل فهم احتياجات المستخدمين من التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية .

6 – تفعيل دور نقابة المراجعين والمحاسبين الليبيين في تطوير مهنة المحاسبة ، من خلال إعداد برامج تدريبية ، وإنشاء معهد لتأهيل المحاسبين والمراجعين القانونيين ، والمراقبين الماليين.

7- دراسة الأسباب التي تؤدّي إلى التأخير في إعداد التقارير المالية ، وتقديمها في الوقت المناسب لمستخدميها ، ومحاولة تجنّب هذه الأسباب ، أو الحد منها .

8 – العمل على إصدار معايير محاسبية تتماشى مع البيئة المحلية ، لتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا .

9- ضرورة نشر الوعي بأهمية القوائم والتقارير المالية من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية، وإجراء المقابلات والدراسات الميدانية لتشخيص المعلومات التي تحتاج إليها الفئات المهتمة ، من القطاع الخاص والمؤسسات العامة .

مواضيع مقترحة للبحث والدراسة

1 – دور المراجعة الداخلية وأثرها على التقارير المالية .

2 – الفجوة بين المعلومات المقدّمة ، وحاجة المستخدمين من المعلومات .

3 – أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية ، ودوره في دعم سوق الأوراق المالية .

4 – أسس الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات ، لإنتاج معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية .

5 – أثر غياب المعايير المحاسبية المحلية على تطوّر مهنة المحاسبة في البيئة الليبية .

المراجع

أولاً- المراجع العربية :

الكتب :

1 -أحمد نور ، دراسات في القياس المحاسبي والتحليل المحاسبي ، مركز الكتاب ، لكلية التجـــارة ، جامعة الإسكندرية ، 1981 .

2 – أحمد نور ، " مبادئ المحاسبة المالية " الإسكندرية " الدار الجامعية ، 2003 .

3 – السيد عبد المقصود ذبيان ، وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، " في مبادئ المحاســبة المالية " ، بيروت ، الدار الجامعية ، 1997 م .

4 – حكمت أحمد الراوي ، " نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة " ، الطبعة الأولى ، الإصدار الأول ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 م .

5 – دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين ، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي ، ترجمة جمعية المجمـــع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، 2003 .

6 – دونالدكيسو ، جيري ويجانت ، تعريب أحمد حجاج " المحاسبة المتوسطة (الجـــزء الأول) ، دار المريخ ، الرياض ، 1999 م .

7 – رضوان حلوة حنان ، " تطور الفكر المحاسبي ، مدخل نظرية المحاسبة " ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان ، 2001 .

8 – عبد السميع الدسوقي " أساسيات المحاسبة المالية " ، وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002.

9 – فداغ الفداغ ، المحاسبة المتوسطة " النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصـــول " الطبعـــة الثانية ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .

10 – فرد ويستون ، يوجين برجام ، تعريب عدنان داغستاني ، عبد الفتاح النعماني " التمويل الإداري (الجزء الأول) " دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2003.

11 – كمال عبد العزيز النقيب ، " مقدمة في نظرية المحاسبة " ، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الأولى ، عمان ، 2004 .

12 – محمد إبراهيم النوايسة ، " تحليل ومناقشة القوائم المالية " ، الطبعة الثالثة ، المكتبة الوطنيـــة ، عمان ، 2003 .

13 – محمد إبراهيم تركي ، " تحليل التقارير المالية " ، الطبعة الثانية ، مطابع جامعة الملك ســـعود ، 1995 .

14 – محمد سمير الصبان ، دراسات في المحاسبة المالية " أصـــول القيـــاس وأســـاليب الاتصـــال المحاسبي " ، الدار الجامعية ، 1989 م .

15 – محمد عباس حجازي ، " **قوائم التدفقات النقدية** " ، الطبعة الأولى ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1998 م .

16 – محمد مطر وآخرون ، **نظرية المحاسبة واقتصاديات المعلومات** ، الطبعة الأولى ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996 .

17 – معايير المحاسبة الدولية ، **ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين** ، عمان ، 2001 .

18 – نعيم حسني دهمش ، " **قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية** " ، عمان ، 1996 م

19 – هادي رضا الصفار ، " **الأصول العلمية في إعداد القوائم المحاسبية** " ، دار المناهج ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2002 .

20 – وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، **المحاسبة المالية " القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي** " ، الدار الجامعية 1996 م .

21 – هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس الخليج العربي ، " **الإطار الفكري للمحاسبة المالية " الأهداف والمفاهيم** " ، الرياض ، أغسطس ، 2003 ف .

22 – وليد ناجي الحيالي ، **المحاسبة المتوسطة " مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي "** ، الطبعة الأولى دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، 1996 م .

23 – يوسف محمود جربوع ، سالم عبد الله حلس ، " **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** ، الطبعة الأولى ، عمان ، مؤسسة الوراق ، 2002.

الدوريات :

1– أحمد حلمي جمعة ، " مهنة التدقيق الداخلي " ، **مجلة التجارة والتنمية** ، السنة الثانية ، العدد الحادي عشر ، 2005 ف .

2 – الشحات محمد الزنقراني ، " مدى تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لوحدات قطاع الأعمال العام " ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، العدد الثاني ، 1992 ف .

3 – الشحات محمد عطوة ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد الاختيار لنماذج التقنية في المشروعات الاستثمارية في مصر " ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، العدد الثاني ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1995 ف .

4– خالد أمين عبد الله ، استراتيجيات البورصة العربية والربط بينها ، **اتحاد المصارف العربية** ، بيروت ، 1999 ف .

5 – سالم بن غربية ، " **معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في الجماهيرية** " ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، المجلد الأول ، العدد الأول ، خريف 1989 ف .

6 – سمية أمين علي ، " فاعلية نظم معلومات المحاسبة الإدارية في تطوير احتياجات المستخدمين الداخليين من متطور المدخل القومي " ، مجلة المحاسبة للإدارة والتأمين، العدد (61) كلية التجارة ، القاهرة ، 2003 ف .

7 – طارق عبد العال ، سمير محمد الشاهد ، " المحاسبة على العمليات المصرفية الحديثة " ، اتحاد المصارف العربية ، 2000 .

8 –عبد الرحمن توفيق وآخرون ، مجلة التدريب والتنمية ، مركز الخبرات المهنية للإدارة ، جمهورية مصر العربية ، 2000 .

9 – علي العطار ، " أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية " ، مجلة التجارة والتنمية ، السنة الثانية ، العدد التاسع ، مارس 2005 ف .

10 – غرايبة فوزي ، رندا النبر ، " مدى توفير الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن " ، مجلة دراسات ، المجلد (14) ، العدد (18) ، 1987 ف .

11 – محمود إبراهيم تركي ، " فاعلية التقارير المالية المنشورة في توصيل المعلومات للمستفيدين منها في المملكة العربية السعودية " ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد العدد 12 ، جامعة الزقازيق ، 1988 ف .

12 – محمد شريف توفيق " رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية " ، مجلة الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، 1987 ف .

13 – ـــــــــــــــ ، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة في معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية ، مجلة الإدارة العامة ، العدد (61) ، 1989 ف .

14 –محمد عبد الله بيت المال ،" اهمية المعلومات المحاسبية وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية " ، مجلة البحوث الاقتصادية ،المجلد الثاني ، العدد الثاني ، بنغازي ، خريف 1990.

15 – محمد مطر ، " دور الإفصاح في تعزيز التحكم المؤسس " ، مجلة التجارة والتنمية ، السنة الأولى ، العدد السادس ، ديسمبر 2004 ف .

16– محمد مطر ،" تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في اصول المحاسبة الدولية ،مجلة دراسات ،مجلد (20)، العدد (2) ، 1993.

17 – محمود يوسف الكاشف ، " مقترح لتطوير دور المعلومات المحاسبية في إطار المفهوم المتكامل للجودة الشاملة " ، **مجلة الإدارة العامة**" ، المجلد الأربعون ، العدد الثالث ، الرياض ، 2000 ف .

18 – مصطفى علي الباز ، " مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات " ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 1996 ف

19 – مؤيد محمد علي الفضل ، " أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية الخارجية " ، دراسة اختيارية في العراق ، **مجلة الإداري** ، العدد 77 ، يونيو 1999 ف .

20 – وليد زكريا صيام ، " العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة ، " دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية " ، **المجلة العربية للعلوم الإدارية** ، مجلد 9 ، مايو 2002 .

21 – يوسف العادلي ، الأبعاد الإدارية لنظم المعلومات المحاسبية " **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين** ، العدد 25 كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1980 ف .

22 – **التقرير السنوي للعرض على المؤتمرات الشعبيّة** ، اللّجنة الشعبيّة لجهاز الرقابة الشعبية ، 2003 .

23 – **اتحاد المصارف العربية** ، العدد 278 ، يناير 2004 .

24 – **مجلة الدراسات المالية** ، " هل تعكس القوائم المالية الحقيقة المالية للمؤسسة " ، المجلد العاشر ، العدد الأول ، مارس 2002 ف .

25 – **مجلة الدراسات المصرفية والمالية " المحاسبة والتدقيق "** ، **المجلد العاشر** ، العدد الأول ، السنة العاشرة ، 2002 ف .

26 – **مجلة المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين** ، العدد 114 ، الربع الثاني ، 2000 ف .

أبحاث غير منشورة :

1 – عبد العزيز اعبيد أبوبكر ،المعلومات المحاسبية ومستخدموها مع دراسة ميدانية على الشركات الليبية العاملة في قطاع الصناعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قار يونس ، 1992 .

2 - محمد عمر غويلة ، مدى ملائمة القوائم المالية المنشورة في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2002 .

3 – مصطفى ساسي أبو القاسم افتوحة ، الإفصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات الليبية التابعة لأمانة الصناعات الاستراتيجية ، رسالة ماجستير غير منشورة " كلية الاقتصاد ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، 1992 ف .

4 - نصر حسن إبراهيم احميد ، فاعلية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بالبيئة المحلية " رسالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 1999 .

الندوات والمؤتمرات العلمية : -

1 - إبراهيم أحمد بالخير ، " تحفيز الاستثمار المحلي من خلال الوساطة المالية " ، **ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي (الواقع والآفاق)** ، كلية الاقتصاد ، جامعة يونس 2003 ف .

2 - مصطفى محمد صالح ، "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في الاستثمار" **ندوة الاستثمار في الاقتصاد الليبي (الواقع والأفاق)** " ، كلية الاقتصاد ، جامعة قار يونس 2003 ف .

شبكة المعلومات (الانترنت) :

أ - إسماعيل الملحم ، التجربة الإبداعية " دراسة في سيكولوجية الاتصال والإبداع " ، من منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 ، موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت : **Htt //WWW.awu-dam.org**

ب - محمد فداء الدين بهجت ، " الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجعة الخارجية منه " ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، شبكة المعلومات (نت) ، 2005 ف . .WWW.Kau.edu.sa/center./sps/page.050.ntm.#Head

ج - دراسة تحليلية لأهداف المحاسبة المالية في المملكة العربية السعودية شبكة المعلومات 2004 ف .

WWW.google.com

ثانيا- المراجع الأجنبية :

Books :

1- Arthur j.Keown and otheres,"Financial Management: Principles and applications " ,tenth Edition , prentice Hall,united states of America , 2005 .

2 - Charles T. Horngren, and otheres , " Accounting " . Sixth Edition , Prentice Hall. United States of America . New Jersey ,2005 .

3 - Frederick D.S. Choi, and otheres , " international Accounting " , Fourth edition , Prentice Hall , Australia , 2002 . PP. 88 . 133 .

4 - Jan R . Williams and others , " Financial Accounting " Eleventh Edition , McGraw-Hill , New york , 2001.

5 - Lawrevsine and others " Financial Reporting and Analysis " , Second Edition , Prentice Hall , New Jersey , 2002 , P 2 .

6 - Peter Atrill &Eddie Mclaney, " Accounting and finance for Non_specialists" edition, Prentice Hall , London .2004 , p.13 ,fourth

2- Articles :

1 - Daniel zeghal , " firmsize and the informational content of financial statements " **journal of financial and quantitative analysis** . vol . 19 . No . 3 , SEP . , 1984.

2 -Edward J . Ketz " The Objectives of Financial Reporting ' ,Accounting To Day , Jul , 2003 V.17,No .12,2003 .

3 - Fisher J." financial in formation and the Accounting standards steering committee accounting and business research . Autumn , 1974 .

4 -John . Holland " Financial Reporting , private Disclosure and the corporate Governance Role of Financial Institutions ", **Journal of Management and Governance**,vol.3,1999.

5 - Karvelis , Leon j . " the use and Usefulness of Governmental Fainancial reports : the perspective of municipal investors "., **research in Governmental and Nonprofit accounting**, vol . , 3 , (partB) , 1987 .

6 -Chambers R . j. " The Function of Publishe Financial statements " **Accounting and Business Research**, Spring , 1976 .

7-Stanley C.W. Salvary," Financial Accounting Information And the Relevance / Irrelevance Issue" , **Global Business and Economics – Review**,vol.5, No.2.2003

8 - Weets and M. jegers, "Ananalysis of Financial Statement Coherence and Audit Firm Quality Differences " , **Tijdschrift Voor Economie an Management** Vol . xlv , no . 3 , 2000 .

9 - Arlette C. & atheres, " Financial Statement Outcomes when Alternative Derivative Hedging Designations Exist, the **Journal of Applied Business Research** ,vol .19 ,NO. 3 ,2003 .

الملاحق

ملحق رقم (1) :

الأسئلة المتعلقة باختبار الفرضيات

ر.م	رقم الفقـــرة
1	5.1
2	5.2
3	5.3
4	5.4
5	6.1
6	6.2
7	6.3
8	6.4
9	6.5
10	6.6
11	6.7
12	6.8
13	6.9
14	7.1
15	7.2
16	7.3
17	7.4
18	11.1
19	11.2
20	11.3
21	11.4
22	11.5
23	11.6
24	11.7
25	11.8
26	11.9
27	15
28	8.1
29	8.2
30	8.3
31	8.4
32	8.5
33	8.6
34	8.7
35	8.8
36	8.10
37	8.11
38	8.12

8.13	39
8.19	40
8.9	41
8.17	42
8.20	43
8.22	44
8.23	45
8.24	46
2.4	47
8.14	48
8.15	49
8.16	50
8.18	51
8.21	52

ملحق رقم (2) :

الجهات التي تمّ توزيع قوائم الاستبيان عليها :

1 . المصرف التجاري الوطني .

2 . مصرف الأمة .

3 . مصرف الوحدة .

4 . مصرف الصحاري .

5 . مصرف الجماهيرية .

6 . مصرف التنمية .

7 . المصرف الأهلي .

8 . مصلحة الضرائب .

9 . اللجنة الشعبية العامة لجهاز التفتيش والرقابة .

10 . أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد .

11 . أمانة اللجنة الشعبية العامة للخزانة .

12 . أمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة .

13 . أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط .

صحيفة الاستبيان

جامعـــــــة التحدي

كلية الاقتصـــــــاد

قسم المحاسبـــــــة

الأخ / ..... المحترم

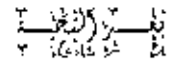

تقوم الطالبة/ **جود الأخضر صالح** بإجراء دراسة بعنوان "**دراسة استكشافية لمدى تحقيق أهداف التقارير المالية في بيئة الأعمال الليبية**".

وتقود هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة وتهدف إلى التعرف على مدى تحقيق أهداف التقارير المالية داخل البيئة المحلية ومدى استفادة مستخدمي التقارير المالية من المعلومات الواردة بها .

عليـــــه نرجو التفضل بملء قائمة الاستبيان المرفق ، وإن لمشاركتكم أثر كبير في إتمام هذه الدراسة ، وأيضاً المساهمة الفعالة في مجال البحث العلمي ، علماً بأن المعلومات التي يتم الحصول عليها سوف تكون موضع سرية تامة .

شاكرين حسن تعاونكم سلفاً

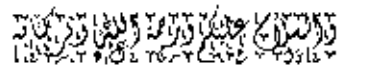

إشراف الدكتور: عبدالعزيز أعبيد أبوبكر **الباحثة: جود الأخضر صالح محمد**

ملحق رقم (3)

استبيان لمستخدمي التقارير المالية

يُرجى وضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تراها مناسبة ، أو ملء الفراغات كل حسب المطلوب :

أولا/معلومات عن مالئ الاستبيان:-

1 – المؤهل العلمي:-

☐ دبلوم متوسط ☐ دبلوم عالي ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

2 – التخصص:-

☐ محاسبة ☐ اقتصاد ☐ إدارة أعمال ☐ تمويل ومصارف

تخصص أخر يرجى تحديده .....

3 – عدد سنوات الخبرة:-

☐ اقل من 5 سنوات ☐ من5 سنوات إلي اقل من10 سنوات

☐ من10 سنوات إلي اقل من 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة

4– المركز الوظيفي:-

☐ مدير عام ☐ مدير الإدارة المالية ☐ رئيس قسم الحسابات ☐ رئيس قسم الائتمان

5– مكان العمل:-

☐ مصرف تجاري ☐مصرف التنمية ☐ مصرف زراعي ☐مصرف أهلي ☐مصلحة الضرائب ☐أمانة اللجنة الشعبية للرقابة المالية ، جهة أخرى تذكر .....

ثانيا / معلومات تتعلق بمتغيرات الدراسة :

يرجى التكرّم بوضع إشارة(✓) أمام العبارة التي تراها مناسبة وتعبر عن رأيك : -

1- ما هي أهم القوائم المالية التي تراها ضرورية للمساعدة في اتخاذ القرارات؟

ر.م	الفقـــــرة	غير هام أبدا	غير هام	محايد	هام	هام جدا
1	الميزانية العمومية					
2	قائمة الدخل					
3	قائمة التدفقات النقدية					
4	قائمة الأرباح المحتجزة					
5	أخرى					

2- حدد أهم التقارير و القوائم المالية التي يتم الحصول عليها فعلا من الشركات والوحدات الاقتصادية؟

ر.م	الفقـــــرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الميزانية العمومية					
2	قائمة الدخل					
3	تقرير الإدارة عن الميزانية					
4	قائمة التدفقات النقدية					
5	قائمة الأرباح المحتجزة					
6	تقرير المراجع الخارجي					
7	الملحقات الإحصائية					

3- ما مدى سهولة فهم أجزاء التقارير المالية المستخدمة ؟

ر.م	الفقرة	صعب جدا	صعب	محايد	سهل	سهل جدا
1	الميزانية العمومية					
2	قائمة الدخل					
3	قائمة التدفقات النقدية					
4	تقرير الإدارة					
5	تقرير المراجع					
6	السياسات المحاسبية					

4- أهم الملاحظات والإيضاحات التي تحصلون عليها مرفقة بالقوائم المالية (حدد درجة الأهمية):

ر.م	الفقرة	غير هام بشدة	غير هام	محايد	هام	هام جدا
1	الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة					
2	مذكرة تسوية المصرف					
3	تحليل الحسابات المختلفة					
4	بيان العقود تحت التنفيذ					
5	التحليل المالي للقوائم المالية					
6	تقرير الإدارة عن الميزانية .					

5- برأيك هل يتم استخدام التقارير المالية (القوائم المالية) في ترشيد القرارات الآتية :-

ر.م	الفقـــرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	قرارات الإقراض والتمويل					
2	قرارات الاستثمار					
3	قرارات تقييم الأداء					
4	الربط الضريبي					

6- هل ترى أن المعلومات المقدمة اليكم تساعد في تحقيق الأهداف الآتية:-

ر.م	الفقـــرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقييم أداء الإدارة العليا وكفاءتها					
2	تقييم كفاءة الإدارات الأخرى					
3	تقييم أداء الشركة					
4	القدرة على التنبؤ باستمرارية الشركة					
5	القدرة على التنبؤ بفشل الشركة					
6	القدرة على تحديد السيولة المتوفرة					
7	القدرة على تحديد السيولة المتوقعة					
8	القدرة على تحديد احتياجات المنشأة من الموارد					
9	القدرة على توزيع الأرباح على المساهمين					

7- المعلومات المحاسبية المقدمة إليكم في التقارير المالية تتصف بالاتي:-

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقدم في الوقت المناسب دون تأخير.					
2	تساعد في القدرة على التنبؤ بصحة التوقعات المستقبلية					
3	الفائدة منها اكبر من تكلفة الحصول عليها					
4	تساعد متخذ القرار على الإدراك والفهم للبدائل المتاحة بسهولة.					

8- حدد أهم المعلومات التي تقدمها التقارير المالية ؟

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	إجمالي الأصول حسب النوع والقيود التي عليها(الرهونات)					
2	مجمع الاستهلاك محللة حسب نوعية الأصل					
3	صافي الأصول محللة حسب نوعية الأصل.					
4	النقدية بالمصارف والخزينة					
5	بيانات عن المدينون					
6	الديون المعدومة					
7	الاعتمادات المستندية المفتوحة (بالطريق)					
8	المشاريع تحت الإنجاز					
9	أرباح العام					
10	القروض لصيرة الأجل					
11	القروض طويلة الأجل					
12	الأرباح المحتجزة					
13	الالتزامات تجاه الغير					
14	مصادر النقدية خلال الفترة					
15	التدفقات النقدية الخارجة					
16	التدفقات النقدية الداخلة					
17	معلومات عن حجم المبيعات					
18	أوجه استخدام النقدية خلال الفترة					
19	عن قدرة المنشأة الائتمانية					
20	معلومات مفيدة في تقييم الأداء السابق للمنشأة					
21	معلومات عن التدفقات النقدية في المستقبل					
22	معلومات عن الإيرادات والمصروفات بالشركة					
23	معلومات عن حجم الإنتاج الفعلي بالشركة					
24	بيانات دورية عن صافي الدخل					

9- عند الحصول على المعلومات من التقارير المالية يلاحظ الآتي : -

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	المعلومات المالية متكاملة					
2	المعلومات المالية تؤدي الغرض المطلوب منها					
3	المعلومات المالية بها نقص يؤثر على عملية اتخاذ القرارات					
4	المعلومات المالية تكاد تكون منعدمة					

10- في حالة عدم توفر المعلومات المطلوبة أو بها نقص فان السبب في ذلك يرجع إلى:-

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	عدم إعداد الحسابات الختامية في الوقت المناسب					
2	عدم اهتمام الشركات بإعداد المعلومات بدقة					
3	عدم فهم الشركات حاجة مستخدمي المعلومات					
4	ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات					
5	التوسع في احتياجات مستخدمي المعلومات					
6	عدم إعداد القوائم المالية بالشكل والتبويب السليم					
7	عدم إعداد القوائم المالية بصورة مقارنة					
8	صعوبة الحصول على القوائم المالية لعدم نشرها					

11- عند الحصول على المعلومات والبيانات المالية يتم استخدامها في الآتي :-

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	المقارنة بين السنوات لبيان إمكانية الاستثمار					
2	يتم تحليلها ودراستها ومقارنتها بالبيانات والمعلومات عن الشركات الأخرى					
3	مراجعة الربح لتحديد الضرائب المستحقة					
4	دراستها لتحديد مدى إمكانية منح القروض					
5	دراستها لتحديد مدى إمكانية منح تسهيلات ائتمانية					
6	الاستخدام من قبل المحلل المالي					
7	الاستخدام من قبل الجهة المشرفة على الشركة للحكم على مدى كفاءة الإدارة					
8	الاستخدام من قبل الجهة الرقابية لمتابعة الأداء					
9	الاستخدام للعرض على المؤتمرات الشعبية					

12- من وجهة نظرك هل ترى ضرورة للاتي :-

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	التوسع في الإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية					
2	إصدار تقارير دورية لمصلحة الضرائب					
3	إصدار تقارير دورية للجهات الرقابية					
4	إصدار تقارير دورية للجهات التي تمنح القروض					
5	إصدار تقارير دورية عن الإنتاج الفعلي بالشركة					
6	إصدار تقارير دورية عن المصروفات بالشركة					
7	إصدار تقارير دورية عن انحرافات الأداء الفعلي عن المخطط					
8	إصدار تقارير دورية عن المبيعات بالشركة					

13- ما مدى إمكانية الاعتماد على أجزاء التقارير المالية التالية:-

ر.م	الفقرة	لا يمكن الاعتماد عليها إطلاقا	لا يمكن الاعتماد عليها	يمكن الاعتماد عليها نوعاً ما	يمكن الاعتماد عليها	يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير
1	الميزانية					
2	قائمة الدخل					
3	تقرير الإدارة					
4	السياسات المحاسبية					
5	قائمة التدفقات النقدية					
6	تقرير المراجع الخارجي					
7	قائمة الأرباح المحتجزة					
8	المرفقات التحليلية للحسابات المختلفة					
9	الملحقات الإحصائية					

14- اثر استخدام الحاسب الآلي على كفاءة التقارير المالية في الشركات والمنشآت :-

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	توفير معلومات لم تكن متوفرة في السابق					
2	وجود نقص في معلومات كانت متوفرة في السابق .(تغير للأسوأ)					
3	لم يؤثر في نوعية وكمية المعلومات					
4	هناك تحسن ملحوظ في البيانات والمعلومات من الجهات التي قامت بإدخال الحاسب الآلي في أعمالها					
5	توفير الجهد والوقت والدقة					

15- استخدامك لمصادر أخرى للمعلومات غير التقارير المالية يعني :-

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	الرغبة في الحصول على معلومات حديثة					
2	الرغبة في الحصول على معلومات ذات علاقة بموضوع معين					
3	الرغبة في الحصول على معلومات تساعد في فهم بعض العلاقات و الموضوعات المطروحة					
4	الرغبة في الحصول على معلومات من جهة محايدة					
5	الرغبة في الحصول على معلومات لاستخدامها كمرجع إضافي					
	الرغبة في الحصول على معلومات محللة حسب احتياجات المستخدم					

16- المعلومات التي تحتاجونها ولا توفرها التقارير المالية المقدمة أليكم :-

ر.م	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تحليل النسب المالية					
2	الربح الضريبي					
3	مصاريف السنوات السابقة					
4	إيرادات السنوات السابقة					
5	التغير في السياسات المحاسبية					
6	قرارات الإدارة خلال السنة المالية					
7	قرارات الإدارة عن القوائم					
8	تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية					
9	تقرير المراجعة الداخلية عن نشاط الشركة					
10	تقارير عن كمية وقيمة المبيعات					
11	تقارير عن كمية وقيمة الإنتاج					
12	تقارير عن التكاليف					
13	تقارير عن جودة الإنتاج					
14	تقارير توضح الانحرافات الأداء الفعلي عن المخطط					
15	سياسات التوظيف					

- أي ملاحظات أو معلومات ترون أنها قد تثري البحث

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....